جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

بعنوان:

اثر التقييم بالقيمة العادلة على فعالية التحليل المالي

دراسة حالة مجمع صيدال – فرع انتيبيوتيكال – ولاية المدية للفترة 2017-2019.

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية ومحاسبة

من إعداد الطالبتين:

- بوثلجة إكرام
- فرقاني سارة

تحت إشراف:

د. باصور رضوان

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2020.09.24.

لجنة المناقشة:

الأستاذ: باصور رضوان .....جامعة المدية -1- .....- مشرفا

الأستاذ: سعيدي احمد يوسف .. جامعة المدية -1- .....- رئيسا

الأستاذ: حناشي مصطفى ..... جامعة المدية -1- ..... - مقررا

السنة الجامعية: 2020/2019

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

بعنوان:

اثر التقييم بالقيمة العادلة على فعالية التحليل المالي

دراسة حالة مجمع صيدال – فرع انتيبيوتيكال – ولاية المدية للفترة 2017-2019.

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية ومحاسبة

من إعداد الطالبتين:

- بوثلجة إكرام
- فرقاني سارة

تحت إشراف:

د. باصور رضوان

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2020.09.24.

لجنة المناقشة:

الأستاذ: باصور رضوان .....جامعة المدية –1– .....– مشرفا

الأستاذ: سعيدي احمد يوسف .. جامعة المدية –1– .....– رئيسا

الأستاذ: حناشي مصطفى ..... جامعة المدية –1– ..... – مقررا

السنة الجامعية: 2020/2019


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد لله الذي لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام، ولم يستنجح بأحسن من صنعه مرام، الحمد لله الذي جعل الحمد مستحق الحمد حتى لانقطاع، وموجب الشكر بأقصى ما يستطاع. وصلى الله على محمد خير ما افتتحت به الدعوات، واستنجحت بالصلاة عليه الطلبات، صلى الله على محمد النبي المبعوث، وأفضل وارث وموروث، صلى الله على كاشف الغمة عن الأمة، الناطق فيها بالحكمة، الصادع بالحق، الداعي إلى الصدق، القائل وقوله الحق "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

يسعدنا أن نتقدم بالشكر و التقدير إلى المشرف الأستاذ الدكتور باصور رضوان المسؤول على التاطير والاساتذة الكرام أعضاء اللجنة الذين تشرفنا بقبولهم مناقشة هذا العمل.

كما لا يفوتنا أن نتقدم مسبقا بالشكر لكافة الأساتذة الذين رافقونا طوال المشوار الدراسي الجامعي دون استثناء، خاصة بالذكر الدكاترة الكرام احمد يوسف سعيدي و محمد الزاهي و مصطفى حناشي والدكتور نبيل حمادي لما أسدو من نصائح وتوجيهات كللت هذا العمل المتواضع.

كذلك نتقدم بالشكر إلى كافة الأشخاص العاملين بمجمع صيدال فرع انتيبيوتيكال بولاية المدية،وبالأخص العاملين في مصلحة المالية والمحاسبة و نخص بالذكر الأستاذ بونوة فضيل رئيس المصلحة، والى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد وشكرا.

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام أما بعد

اشكر الله عز وجل على منحي الصبر والقوة لإكمال هذا العمل المتواضع.

اهدي هذا العمل إلى نبع الحنان أمي العزيزة التي أفاضت علي بدعواتها وبركاتها، وأبي العزيز الذي كان سببا فيما انا فيه الآن اسأل الله العظيم أن يبارك في عمرهما وان يرضى ويعفو عنهما وان يدخلهما الجنة بغير حساب؛

والى أختي العزيزة راضية التي رافقتني في كل خطوة أخطوها للأمام وأخي الأصغر سفيان فأسال الله الرحمان الرحيم أن ينير دربهما ويوفقهما لما هو خير ويرضى عنهما؛

كما لا أنسى جداي العزيزين الذي أرجو من الله أن يطيل عمرهما، والى عمي احمد وعمي عبد الرحمان وكل عماتي وأخوالي، والى كل صديقاتي خاصة بالذكر سارة صديقتي في المذكرة وكذلك صديقة دلال،

والى كل الأحباب والأقارب من قريب أو بعيد.

إكرام بوثلجة

الإهداء

إلى من اوجب الرحمان برها وطاعتها، وأجزل الثواب لمن رعاها وأحسن عشرتها، إلى من أعلى قدرها ومكانتها، إلى أمي، اليكي يا أماه ....، إلى من رباني منذ عهد الصغر، وجعل الله عقوقه إحدى الكبر، إلى من أدين له بكل نجاح أصبته بعد الإله، لمن أنا ومالي له، إلى العزيز الغالي، إليك يا أبي...

إلى من كانوا لي عونا في السراء والضراء، إلى من روحي لهم فداء إلى أختي هناء هاجر، إلى أخواي محمد أمين ومنير.

إلى من الله بصلتهم فوصلوني، وارح وان أو في حق صلتهم، إلى أخوات لم تلدهم أمي، إلى كل الأهل والأصدقاء إلى منال رحمها الله وإكرام وسعاد وخولة وأميرة إلى كل هؤلاء ...اهدي هذا العمل المتواضع.

سارة فرقاني

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية تطبيق التقييم بالقيمة العادلة وأثره على فعالية التحليل المالي، حيث ركزنا في الجانب النظري مبدئيا على المعايير المحاسبة الدولية لنصل بعد ذلك إلى القيمة العادلة التي لاقت قبولا واسعا في الساحة الدولية لأنها تلبي احتياجات المؤسسات والأطراف ذات العلاقة باعتبارها أكثر واقعية مقارنة مع طرق القياس الأخرى، ثم تطرقنا بعد ذلك إلى التحليل المالي واهم استخداماته ومختلف الأدوات والأساليب والإجراءات التي يسعى من خلالها إلى تحقيق مساعي المؤسسة ، ليأتي بعد ذالك الجانب التطبيقي الذي يهدف بدوره إلى تطبيق القيمة العادلة على قائمة المركز المالي لمجمع صيدال فرع انتيبيوتيكال لولاية المدية، إضافة إلى تطبيق عملية التحليل المالي والقيام بتحليل النتائج المتوصل إليها وتفسيرها، مع العلم أن الفترة التي سيؤخذ بها أثناء الدراسة مدة ثلاث سنوات والتي تتمثل في 2019/2018/2017. وقد كشفت الدراسة على مجموعة من النتائج أهمها:

عدم توفر المقومات الأساسية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية حاليا، بالإضافة إلى وجود العديد من المشاكل المرتبطة بقياس القيمة العادلة في الجزائر، وتشمل على وجه الخصوص غياب شبه التام للأسواق المتخصصة، بالإضافة إلى نقص المهارات والخبرات، والمتخصصين في تقدير القيمة العادلة.

الكلمات المفتاحية: تتمثل في: المعايير المحاسبية الدولية، القيمة العادلة، التحليل المالي، المؤشرات المالية النسب المالية، القوائم المالية، سوق نشط.

Abstract:

This study aims to know the importance of applying valuation at fair vague and its effect on the effectiveness of finoncial analysis, where we focused in the theortical accounting standards, to reach after that to the fair value, whitch was widely accepted in the international arena because it meets the needs of relevanant institutions and parties as it is more realistic compared to other measurementmetheods, then we touched upon the financial analysis and its most important uses and the various tools,methodes and procedures through which it seeks to acheive the endeavors of the instituation, then comes the application side,which in turn aims to apply the fair value to the list of the financial position of the Saidal Complex antibiotic branch of the state of Medea, in addition to applying the process of financial analysis and carring out the analysis and interpretation pf the results obtained, knowing that the period that will be taken during the study is a period of three years, which represented in 2017,2018,2019. The study revealed a set of results ,the most important of which are :

The lack of the basic elements for applying fair value in the A lgerian environment currently ,in addition to the many problems associated with measuring fair value in Algeria, including in particular the almost complete abscence of skills and expertise,and specialists in estimating fair value .

Key words are: international accounting standars, fair value, financial analusis, financial indicators, financial ratios, financial statements,active market.

الفهرس

الفهرس:

العنوان	الصفحة
الشكر.....	
الإهداء	
الفهرس.....	
قائمة الأشكال.....	
قائمة الجداول.....	
مقدمة عامة.....	أ ــ د
الفصل الأول: القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية	
مقدمة الفصل.....	02
المبحث الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية	03
المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية وخصائصها.....	03
المطلب الثاني: هيئات المعايير المحاسبية الدولية وكيفية إصدار المعيار.....	04
المطلب الثالث: أهمية وأهداف المعايير المحاسبية الدولية.....	09
المبحث الثاني: ماهية القيمة العادلة	12
المطلب الأول: مفهوم وأهداف القيمة العادلة.....	12
المطلب الثاني: المقومات والطرق المستخدمة في القيمة العادلة.....	16
المطلب الثالث: شروط تحديد القيمة العادلة وأهم المعايير التي تطرقت إليها.....	18
المبحث الثالث: القيمة العادلة وفق IAS39 و IAS40	23
المطلب الأول: الأدوات المالية "الاعتراف والقياس IAS39.....	23
المطلب الثاني: ملكية الاستثمار.....	27
خلاصة الفصل.....	31
الفصل الثاني: محاسبة القيمة العادلة ومدى تأثيرها على التحليل المالي	
مقدمة الفصل.....	33
المبحث الأول: ماهية التحليل المالي	34
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهدافه.....	34
المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي ووظائفه.....	36
المطلب الثالث: معايير التحليل المالي ومقوماته.....	42
المطلب الرابع: أهمية التحليل المالي واهم الخطوات المتبعة عند تطبيقه..	44
المبحث الثاني: طرق الاستفادة من التحليل المالي	47

المطلب الأول: مصادر بيانات التحليل المالي.....	47
المطلب الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي.....	49
المطلب الثالث: خصائص المحلل المالي والوظائف التي يقوم بها.....	52
المطلب الرابع: الوثائق المستخدمة في التحليل المالي	54
المبحث الثالث: اثر قياس القيمة العادلة على كل من القوائم المالية وجودة المعلومات المالية	58
المطلب الأول: اثر قياس القيمة العادلة على القوائم المالية الموحدة.....	58
المطلب الثاني: علاقة محاسبة القيمة العادلة بأهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية.	62
خلاصة الفصل.....	66
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمجمع صيدال فرع انتيبيوتيكال لولاية المدية	
مقدمة الفصل.....	68
المبحث الأول: الإطار العام لمجمع صيدال فرع أنتيبيوتيكال لولاية المدية	69
المطلب الأول: المطلب الأول: تقديم مجمع صيدال.....	69
المطلب الثاني: تقديم فرع أنتيبيوتيكال لولاية المدية.....	74
المطلب الثالث: الهيئات المشرفة على التحليل المالي.....	80
المبحث الثاني: تطبيق القيمة العادلة لمجمع صيدال فرع أنتيبيوتيكال لولاية المدية	85
المطلب الأول: إعادة تقييم عناصر القائمة المركز المالي باستخدام القيمة العادلة.....	85
المطلب الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية (2017.2018.2019) بعد تطبيق القيمة العادلة	93
خلاصة الفصل.....	98
خاتمة عامة.....	104-99
قائمة المراجع.....	
قائمة الملاحق.....	

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	أهمية تطبيق معايير القيمة العادلة	15
01-02	العناصر التي شملها المعيار IFRS فيما يتعلق بمفهوم القيمة العادلة	21
02-01	أهم الأنواع المعتمدة في التحليل المالي	40
02-02	وظائف التحليل المالي	42
02-03	أهم الجهات المستفيدة من التحليل المالي	52
02-04	كيفية عمل النظام المحاسبي المالي	55
03-01	مراحل نشأة مجمع صيدال	70
03-02	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	73
03-03	الهيكل التنظيمي لفرع انتيبيوتيكال	77
03-04	الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة	83
03-05	الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة	84

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	المعايير الدولية التي تناولت القيمة العادلة.	20
01-02	يبين التغيرات التي جاءت في المعيار IFRS13 مقارنة بالمعايير الأخرى.	22
03-01	إعادة تقييم الميزانية المالية المفصلة لسنة 2017 جانب الأصول.	86
03-02	إعادة تقييم الميزانية المالية المفصلة لسنة 2017 جانب الخصوم.	87
03-03	إعادة تقييم الميزانية المالية المفصلة لسنة 2018 جانب الأصول.	88
03-04	إعادة تقييم الميزانية المالية المفصلة لسنة 2018 جانب الخصوم.	89
03-05	إعادة تقييم الميزانية المالية المفصلة لسنة 2019 جانب الأصول.	90
03-06	إعادة تقييم الميزانية المالية المفصلة لسنة 2019 جانب الخصوم.	91
03-07	الميزانية المختصرة للأصول المالية لسنة (2019.2018.2017).	92
03-08	الميزانية المختصرة للخصوم المالية الجارية لسنة (2019.2018.2017).	92
03-09	يوضح مؤشرات التحليل المالي.	93
03-10	يوضح نسب التحليل المالي لسنة (2019.2018.2017).	95

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تعتبر المؤسسة النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، لها دور كبير في تحقيق رفاهية المجتمع بشكل عام وخاصة إذا كان نشاط هذه المؤسسة متميزة وفعالة في كل الأحوال بقدر ما تكون هذه الأخيرة فعالة بقدر ما ينعكس ذلك على مستوى الاقتصاد ككل تكمن هذه الفعالية في مستوى التسيير المطبق فيها، وباعتبار البقاء والاستمرارية الهدف الرئيسي لأي مؤسسة، لابد مبدئيا من الامتثال للإجراءات القانونية المحلية التي بدورها تجدد وفق المعايير المحاسبية الدولية من اجل توافق دولي يسعى لاستعمال لغة محاسبية موحدة لتسهيل قراءة القوائم المالية وغيرها من الأمور الاقتصادية، والوصول إلى توحيد محاسبي عالمي واسع النطاق وهذا نظرا لتزايد الطلب على المعلومات عالية الجودة التي تشكل العنصر الأساسي في اتخاذ القرارات الاستثمارية خاصة الدولية منها، باعتبار أن تطبيق المعايير المحاسبية كان شرطا أساسيا لنجاح الاتفاقيات التجارية الدولية.

فمن ابرز المفاهيم التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية القيمة العادلة التي تعتبر من احدث أساليب القياس المعتمدة من طرف المؤسسات والأطراف ذات العلاقة لأنها تعمل على تلبية احتياجاتهم من المعلومات المناسبة التي تساعدهم في اتخاذ قرارات رشيدة. وهذا ما يجعلنا نصل إلى نقطة مهمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ألا وهي التحليل المالي الذي يعتبر أداة من أدوات مراقبة التسيير وخطوة للتخطيط المالي السليم، إضافة إلى انه يعمل على كشف مدى نجاح وكفاءة السياسات المالية المعتمدة في المؤسسة كل هذا يتم باستخدام أدوات التحليل المعتمدة في عدة مستويات.

وفي هذا الصدد سنعالج موضوع الدراسة الذي اخترنا فيه مجمع صيدال فرع انتيبيوتيكال التي تختص في الصناعة وتوزيع المواد الصيدلانية كمؤسسة لإسقاط الدراسة عليها في شكل دراسة حالة، وعلى ضوء ما جاءت به دراستنا هذه بينت استخدام القيمة العادلة وأثره على التحليل المالي.

الإشكالية الرئيسية:

وعلى ضوء ما تطرقنا إليه سابقا نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن تؤثر القيمة العادلة على تطبيق فعالية التحليل المالي؟

الأسئلة الفرعية:

ومن خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية كالتالي:

- ما هي القيمة العادلة؟ وما هو التحليل المالي؟ وما هي العلاقة التي تربطهما؟
- ما هي الطرق والأساليب التي يعتمد عليها التحليل المالي لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة؟
- ما هي أهم النتائج التي يتم التوصل إليها عند تطبيق القيمة العادلة لتحقيق فعالية التحليل المالي في مجمع صيدال فرع انتيبيوتيكال لولاية المدية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- القيمة العادلة هي سعر الأصل قابل للبيع بموافقة الطرفين في وقت ما، أما التحليل المالي هو عبارة عن وسيلة أو أداة تعتمدها المؤسسة لتشخيص الوضع المالي الذي هي عليه، والعلاقة التي تربطهما إيصال معلومات مفيدة لكافة المستخدمين.
- يعتمد التحليل المالي على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال محاولة تفسير وفهم القوائم المالية بشكل صحيح وبالتالي اتخاذ قرارات حسب الحال الذي تقتضيه المؤسسة.
- استخدام القيمة العادلة يحسن من الوضعية المالية لمجمع صيدال فرع انتيبيوتيكال.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة من جهة في التعرف على القيمة العادلة والسبل التي أدت إلى اعتمادها إضافة إلى أهم الطرق التي تقاس بها القيمة العادلة، ومن جهة أخرى التعرف على التحليل المالي واهم الطرق والأساليب التي تعتمد في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، في الأخير الوصول إلى اثر تطبيق القيمة العادلة على فعالية التحليل المالي.

أهداف الدراسة:

- محاولة التعرف على المعايير المحاسبية الدولية واهم هيئات المعايير المحاسبية الدولية إضافة إلى كيفية إصدار المعايير.
- محاولة التعرف على القيمة العادلة ومقومات وطرق استخدام القيمة العادلة إضافة إلى أهم المعايير التي تبنت القيمة العادلة.
- محاولة إعطاء نظرة شاملة عن التحليل المالي وطرق الاستفادة من التحليل المالي والوثائق المستخدمة عند عملية التحليل.
- دراسة اثر قياس القيمة العادلة على القوائم المالية وجودة المعلومات المالية.
- محاولة إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي الذي سيكون على مجمع صيدال فرع انتيبيوتيكال لولاية المدية.

أسباب اختيار الدراسة:

- ✓ رغبة في الاطلاع أكثر على الموضوع نظرا لارتباطه بمجال التخصص.
- ✓ رغبة في إثراء الرصيد المعرفي في هذا الموضوع.
- ✓ لارتباطه المتشعب بعدة مجالات مهمة.
- ✓ نظرا لاهتمام العديد من الخبراء والمهنيين بهذا الموضوع لتزويدهم بمعلومات تتمتع بالجودة والشفافية التامة.

الدراسات السابقة:

لقد تم الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة الجامعية السابقة وكان مضمون مواضيعها قريب من موضوع دراستنا ونذكر منها:

- ➢ حمدي مازيغي أمال، واقع تطبيق قياس التثبيتات العينية على أساس القيمة العادلة دراسة حالة مؤسسة البلاستيك المطاط ENPC، مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص محاسبة، جامعة

يحي فارس بالمدية، السنة 2018/2017. حيث عالجت هذه الدراسة مشكلة واقع تطبيق قياس التثبيتات العينية على أساس القيمة العادلة، ومن أهم نتائجها: إن التطبيق الجيد لمتطلبات القياس المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية يتطلب الاجتهاد أكثر من طرف الشخص القائم بالعملية نظرا لتعدد بدائل القياس، مما يفرض إشراف أطراف أخرى في العملية المحاسبية، مثل الخبراء الاستشاريين الاقتصاديين وذلك في إطار فريق عمل متكامل. وأيضا البحث في تطوير العمل بالقيمة العادلة في ظل عدم توفر أسواق نشطة.

وتختلف عن دراستنا بكونها سلطت الضوء على قياس التثبيتات العينية على أساس القيمة العادلة التي تم تطبيقها على مؤسسة البلاستيك المطاط ENPC، أما نحن في دراستنا تطرقنا إلى اثر التقييم بالقيمة العادلة على فعالية التحليل المالي حيث تمت الدراسة في مجمع صيدال فرع انتبيوتيكال لولاية المدية خلال الفترة الممتدة بين 2017-2019.

- حمدي فلة، تأثير استخدام القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة الكوابل" بسكرة، مذكرة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر ببسكرة، السنة 2017/2016. حيث عالجت هذه الدراسة مشكلة تأثير استخدام القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، ومن أهم نتائجها: إن الأخذ بمعايير محاسبة القيمة العادلة يجعل من البيانات المالية أداة مهمة بيد إدارة المؤسسة، وهذا التقدير مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة بمنظور اقتصادي مستقبلي، لارتباط هذه المؤشرات بالحاضر والمستقبل أكثر من ارتباطها بالماضي. أيضا غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني، فتطبيق التقييم بالقيمة العادلة يفضل توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، إلا أن الواقع العملي في الجزائر يبين وجود تضارب في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد وعدم تمتعها بالمصداقية والشفافية ناهيك عن عدم توفرها أحيانا.

وتختلف عن دراستنا بكونها سلطت الضوء على اثر استخدام القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة الكوابل بسكرة" أما في دراستنا سلطنا الضوء على اثر التقييم بالقيمة العادلة على فعالية التحليل المالي حيث تمت الدراسة في مجمع صيدال فرع انتبيوتيكال لولاية المدية خلال الفترة الممتدة بين 2017-2019.

- بن طالب حمزة وغربي نجيب، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة "دراسة حالة مجمع صيدال فرع انتيبيوتيكال لولاية المدية"، مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص مالية، جامعة يحي فارس بالمدية، السنة 2018/2017. حيث عالجت هذه الدراسة مشكلة دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومن أهم نتائجها: أن التحليل المالي وسيلة للكشف عن نقاط القوة والضعف والمركز المالي للمؤسسة وتحديد قدرتها على تسديد ديونها والاقتراض. أيضا تقوم المؤسسات بعملية التحليل المالي اعتمادا على المعلومات غالبا ما تكو داخلية فقط، إضافة إلى كونها تعتمد على مبادئ محاسبية منتقدة بشدة (في ظل المخطط المحاسبي الوطني) مما يجعل نتائج التحليل المالي تظل منقوصة ولا تكشف عن الموقع الاستراتيجي للمؤسسة في السوق.

وتختلف عن دراستنا بكونها سلطت الضوء على دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة "دراسة حالة مجمع صيدال فرع انتيبيوتيكال لولاية المدية" بينما نحن في دراستنا تطرقنا الى اثر التقييم بالقيمة العادلة على فعالية التحليل المالي حيث تمت الدراسة في مجمع صيدال فرع انتبيوتيكال لولاية المدية خلال الفترة الممتدة بين 2017-2019.

منهج الدراسة:

نظرا لمتطلبات البحث قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي، التحليلي والإحصاء الرياضي أثناء الدراسة، حيث قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي، التحليلي في الجانب النظري (الفصل الأول والثاني)، في المقابل اعتمدنا على المنهج التحليلي والإحصاء الرياضي في الجانب التطبيقي من خلال إسقاط الجانب النظري للدراسة على الجانب التطبيقي كل هذا من اجل تحليل النتائج المتوصل إليها للخروج في أخر المطاف بأجوبة على الإشكالية المطروحة والأسئلة المتفرعة عنها.

أدوات الدراسة:

حتى نكون على إلمام بمختلف جوانب البحث وحتى يكون اتزان في المذكرة قيد الانجاز قمنا بالاعتماد على مجموعة من الأدوات هي:

1. المسح المكتبي: كتب، رسائل جامعية (ليسانس، ماستر ودكتوراه).

2. الاطلاع أيضا على بعض المقالات والمجلات والمطبوعات.

3. الاعتماد على مواقع الانترنت: حيث قمنا بالاستعانة بالمراجع الالكترونية التي تطرقت للموضوع.

4. كذلك تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على مختلف الوثائق الرسمية والسجلات المحاسبية والمالية للمؤسسة.

5. المقابلة وجها لوجهة، والمقابلة عن طريق الاتصال الهاتفي للحصول على المعلومات.

حدود الدراسة: (الايطار الزماني والمكاني):

للإجابة على إشكالية الموضوع والتوصل إلى نتائج دقيقة، حصرت الدراسة ضمن حدود المفاهيم المعتمدة والإطار الزمني والمكاني وذلك على النحو التالي:

- الحدود المفاهمية: هذه الدراسة تحاول الربط بين موضوع المتغير (القيمة العادلة) والتابع (التحليل المالي) وعرض العلاقة بينهما، كما ركزت الدراسة على أهم المتغيرات المفسرة لهما.
- الحدود المكانية: شملت الدراسة الميدانية (دراسة حالة) مجمع صيدال فرع انتيبيوتيكال لولاية المدية.
- الحدود الزمانية: وافقت الدراسة التطبيقية المتعلقة بفترة دراسة القيمة العادلة والتحليل المالي من الفترة الممتدة من عام 2017 إلى 2019. وهي الفترة التي نراها مناسبة للحصول على معلومات كافية لاتخاذ القرار.

صعوبات الدراسة:

كأي بحث لا يخلو من الصعوبات فقد واجهتنا صعوبات أهمها:

- ✓ صعوبة في التواصل مع المؤسسة التي طبقت عليها الدراسة نظرا للظروف الاستثنائية التي عشناها ولازلنا نعيشها في الوقت الراهن جراء انتشار وباء كورنا والذي فرض علينا الحجر الصحي لشهور متتابعة، وإجراء التباعد الاجتماعي للحد من انتشاره.
- ✓ صعوبة في فهم بعض المفاهيم والأفكار المعقدة التي تتضمن الموضوع.

- ✓ صعوبة في تحويل الميزانيات المالية أي إعادة تقييمها بالقيمة العادلة.

هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول حيث ركزنا على أهم النقاط التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة في البحث وهي على الشكل التالي:

- **الفصل الأول:** بعنوان القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية الذي بدوره ينقسم إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية المعايير المحاسبية الدولية، والمبحث الثاني إلى ماهية القيمة العادلة، والمبحث الثالث إلى القيمة العادلة وفق IAS39 و IAS40.
- **الفصل الثاني:** بعنوان محاسبة القيمة العادلة ومدى تأثيرها على التحليل المالي الذي بدوره أيضا ينقسم إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية التحليل المالي، المبحث الثاني إلى طرق الاستفادة من التحليل المالي والمبحث الثالث اثر قياس القيمة العادلة على كل من القوائم المالية وجودة المعلومات المالية.
- **الفصل الثالث:** بعنوان دراسة تطبيقية لمجمع صيدال فرع انتيبيوتيكال لولاية المدية الذي بدوره ينقسم إلى مبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار العام لمجمع صيدال فرع أنتيبيوتيكال لولاية المدية والمبحث الثاني إلى تطبيق القيمة العادلة في فرع انتبيوتيكال بولاية المدية.

الفصل الأول: القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولي

مقدمة الفصل:

جاءت المعايير المحاسبية الدولية استجابة للتوسع الكبير في أنشطة الشركات متعدد الجنسيات وغيرها من العوامل الأخرى المؤثرة التي كانت سبب من الأسباب المحفزة لهذه المبادرة وجعلت منها أكثر واقعية، وكان هذا في بداية الستينات وذلك حتى يكون هناك سهولة في انجاز أعمالها بسرعة واقل تكلفة، مع العلم أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ستضفي صفة الدولية على القوائم المالية للمؤسسة والذي بالمقابل ستكون هذه الأخيرة مصدر من مصادر الحصول على المعلومات المفيدة وعلى هذا الأساس أصبحت الحاجة ملحة إلى ضرورة توحيد المعايير المحاسبية الدولية وجعلها عالمية التطبيق؛

فمن أهم المفاهيم الحديثة التي لاقت قبولا واهتماما كبيرا القيمة العادلة، كون أن معظم الهيئات المهنية المشرعة للمعايير المحاسبية الدولية في معظم الدول، منها مجلس معايير المحاسبة الدولية توجهت نحو تطبيق القيمة العادلة كأساس لقياس البنود المالية، وأتى هذا نتيجة للانتقادات التي ووجهت لمبدأ التكلفة التاريخية التي فشلت في توفير ونقل المعلومات لمستخدمي القوائم المالية، حيث جاءت القيمة العادلة كبديل لها باعتبار هذا الأخير الأسلوب الذي يلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المناسبة التي تساهم في اتخاذ قرارات رشيدة.

وسنقوم من خلال ما تكلمنا عنه سابقا في هذا الفصل بدراسة القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية وذلك من خلال إبراز مفاهيم عامة حول المعايير المحاسبية الدولية والقيمة العادلة بالإضافة إلى المعيارين IAS39 المتعلق بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس و IAS40 المتعلق بملكية الاستثمار اللذان تطرقا للقيمة العادلة، كل هذا سيتم التفصيل فيه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية

المبحث الثاني: ماهية القيمة العادلة

المبحث الثالث: القيمة العادلة وفق IAS39 و IAS40

المبحث الأول: ماهية معايير المحاسبية الدولية

نظرا لتأثير العولمة والتكتلات الاقتصادية على الاقتصاديات المحلية التي أدت إلى تلاشي الحدود الجغرافية والاقتصادية، وبالتالي لم تعد المعلومات المالية المتحصل عليها من الأنظمة المحاسبية المحلية كافية للإجابة عن تساؤلات المستخدمين لها ، وهذا ما جعل العديد من الهيئات والمنظمات المحاسبية تبذل مجهودات كبيرة بهدف تحقيق نوع من التوافق بين المعايير المعمول بها على المستوى المحلي والمستوى الدولي في إعداد التقارير المالية في سبيل اتخاذ قرارات راشدة من قبل المستخدمين.

المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية وخصائصها

تعتبر المعايير المحاسبية الدولية مرجعا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه يستدل به المهنيون في جميع أنحاء العالم.

الفرع الأول: تعريف المعايير المحاسبية الدولية:

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة للكلمة standard، و المعيار لغة يقصد بأنه نموذج يوضع، يقاس على أساسه وزن شيء أو طوله أو درجة مرونته.أما في المحاسبة فيقصد به المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشاة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين منها.[1]

1. المعايير المحاسبية الدولية: عموما هي نشاطات منظمة تحمل في طياتها حلولا ممكنة وقابلة للتطبيق، ومتكررة لأسئلة مطروحة سلفا أو مشاكل مطروحة من قبل تخص العلوم بصفة عامة.[2]
2. المعايير المحاسبية: تعبر عن أدوات قياس محاسبية تستخدم في مجال الإفصاح والقياس والتقييم المحاسبي، وهي تحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية.[3]
3. المعيار المحاسبي: هو بيان لتحقيق التوافق والتنسيق في ما بين السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات والأحداث المالية للوحدة، وهذا يساعد على جعل الكشوفات المالية ذات قابلية

---

[1]– سمانة هاجر– اسكندر نزيهة، تكييف القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ليسانس، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس– المدية، سنة 2010/2009، ص16.

[2]– شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية– الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بو داود، سنة 2008، ص126.

[3]– سيلمي حميد– بو طيب محجوب، المعايير الدولية المحاسبية ، مذكرة "ليسانس قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس– المدية، سنة 2009/2008، ص43.

للمقارنة والفهم من قبل الأطراف ذات العلاقة، فالمعيار يوضع في ضوء الأعراف المحاسبية المتعارف عليها والظروف البيئية السائدة.[1]

4. كما يمكن تعريف المعايير على أنها نماذج وإرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد العملية في المحاسبة والتدقيق.[2]

الفرع الثاني: خصائص المعايير المحاسبية الدولية :

ومن أهم خصائص معايير المحاسبية الدولية نذكر ما يلي:[3]

1. **الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي:** فالمعايير يجب أن تكون متسقة منطقيا من الناحية الداخلية والخارجية مع عناصر البناء الفكري من أهداف ومفاهيم وفروض ومبادئ.
2. **الملائمة:** باعتبار أن المعايير تعد من أهم أدوات التطبيق العملي، لذا يجب مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي وهذا يتطلب الموائمة بين متطلبات التطبيق.
3. **المرونة:** سبب عدم ثبات الظروف البيئية وتغيرها من وقت لأخر، فالمعايير المحاسبية الدولية يجب أن تكون مرنة بحيث عملية إعدادها تعد عملية مستمرة وقابلة للتجديد والإضافة.
4. **الواقعية:** أن تكون المعايير المحاسبية الدولية نابعة من الواقع وتتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة بها كما تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة.

المطلب الثاني: هيئات المعايير المحاسبية الدولية وكيفية إصدار المعيار

تعتمد المعايير المحاسبية الدولية على نظام مقنن تتفرع منه هيئات أساسية وإجراءات مختلفة تتمكن من أداء المهمة المنوطة بها على أحسن وجه.

---

[1]– واضح يسرى الحاج، دراسة المعايير المحاسبية الدولية في ظل التوحيد، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم، سنة 2018/2017، ص9.

[2]– الجوزي جميلة، المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS– مطبوعة ملخصة لمعايير المحاسبة الدولية موجهة لطلبة السنة الثانية مالية ومحاسبة وطلبة ماستر محاسبة، ص1.

[3]– بو احمد نسرين– جغلول شيماء، إعداد قائمة المركز المالي المجمعة بالاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية– دراسة حالة مجمع سونلغاز سنة 2013، مذكرة ماستر، قسم العوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة يحي فارس– المدية، سنة 2019/2018، ص ص18.19.

الفرع الأول: هيئات المعايير المحاسبية الدولية:

تعتمد لجنة معايير المحاسبة الدولية على العديد من الهيئات في أداء مهامها، وتتمثل هذه الهيئات فيما يلي:[1]

1. اتحاد المحاسبين الأروبيين:

تم إنشاء هدا الاتحاد عام1954م، من 23 جمعية محاسبية منتشرة في 21 دولة وكان الهدف لهذا الاتحاد الاهتمام بمهنة المحاسبة في تلك الدول، والاهتمام بحركة مدققي الحسابات بين الدول، وتطوير المعايير التي تحكم المهنة ومشاكلها أيضا في دول أروبا.

2. المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA):

ان المعهد هو منظمة مهنية تضم المحاسبين الذين يحصلون على إجازة لممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق في الولايات المتحدة. تم تأسيس هذا المعهد منذ سنة 1882م.

ويصدر هذا المعهد منذ سنة 1905م مجلة مهنية محاسبية شهرية هي (JOURNAL OF ACCOUNTANCY) وفي عام 1934م اعتمد المعهد مفهوم المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (GAAP) من اجل توحيد المعالجات المحاسبية، هدفها عدم تظليل مستخدمي القوائم المالية.

وهناك لجان عديدة منبثقة عن المعهد من أهمها لجنة تسمى "لجنة المبادئ المحاسبية"، وقامت هذه اللجنة بنشر بعض الآراء والإرشادات لبعض الممارسات العلمية محاسبيا، ويتم اعتماد ما ينشر من قبل هذه الهيئة ما لم يتعارض مع ما ينشره مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) الذي تم إنشاؤه عام 1973م وبذلك تكون اللجنة (FASB) قد حلت محل لجنة المبادئ المحاسبية.

3. الجمعية الأمريكية للمحاسبة (A.A.A):

تم تشكيل هذه الجمعية أساسا من أساتذة الجامعات المتخصصين في حقل المحاسبة منذ 1926م.وتصدر عنها مجلة المحاسبة المعروفة (THE ACCOUNTING REVIEN)، وتهتم الجمعية بتقديم الدراسات المختلفة والأبحاث العلمية والآراء والتفسيرات الهامة لبعض المشاكل المحاسبية المعاصرة.

[1]– شيخي ابتسام، عرباوي سهيلة، أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة يحي الدكتور يحي فارس– المدية، سنة 2017/2016، ص ص41.44.

4. مجلس معايير المحاسبة المالية "الأمريكية" (FASB):

تم تكوين هذا المجلس عام 1973م، كما اشرنا سابقا، ويعتبر هذا المجلس بديلا عن المبادئ المحاسبية وهذا المجلس مسؤول عن إصدار معايير المحاسبة المالية، ويضم هذا المجلس ممثلين عن الجمعية الأمريكية للمحاسبين، واتحاد المحللين الماليين، وكذلك معهد المديرين الماليين، والجمعية الوطنية للمحاسبين.

5. لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC):

تم تكوين هذه اللجنة عام 1973م وذلك نتيجة لاتفاق بين جهات مهنية محاسبية في عدد من الدول هي : استراليا، كندا، هولندا، ايرلندا، المكسيك، بريطانيا، أمريكا وألمانيا.وكان الهدف من تكوينها العمل على إصدار معايير محاسبية تلبي حاجات مستخدمي القوائم المالية، وتكون هذه المعايير أداة للتحقق من مدى مصداقية القوائم وإعدادها وفقا لأسس ومعايير محاسبية مقبولة. وأيضا فالهدف الرئيسي لهذه اللجنة يكمن في محاولة إصدار معايير محاسبية، يمكن قبولها وتطبيقها في معظم دول العالم ولقد تابعت هذه اللجنة عملها من خلال العمل على تفسير بعض المعايير ومضمونها وأهدافها، وتمثل ذلك في تكوين لجنة خاصة للتفسيرات سميت "اللجنة الدائمة للتفسيرات".

وفي عام 1998م تم البدء، بإعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية، وتم الانتهاء من ذلك في عام 2000م ومن أهم التوصيات التي صدرت عنها أن يتم إحلال أعضاء في اللجنة للعمل بالتفرغ الكامل وليس على أساس العمل الجزئي، وتم إيجاد معايير المحاسبة المالية (IASB)، والذي يعمل في ظل لجنة معايير المحاسبة الدولية، حيث تم تكوين المجلس الاستشاري لمجلس معايير المحاسبة المالية، والذي يعمل كلجنة لتفسير المعايير، وتتكون لجنة معايير المحاسبة الدولية من 19 عضوا مهمتهم التعيين والمراقبة، وتوفير الدعم المالي.

أما مجلس معايير المحاسبة الدولية فيتكون من 14 عضوا منهم 12 عضوا يتم تعويضهم بدوام كامل، واثنان بدوام جزئي، أما المجلس الاستشاري فيتكون من49 عضوا، واللجنة الدولية للتفسيرات والإبلاغ المالي تتكون من 12 عضوا، حيث تقوم هذه اللجنة بتقديم التفسيرات الخاصة بمعايير المحاسبة الدولية عند تطبيقها في مختلف المجالات.

وتتكون اللجنة الدولية للتفسيرات والإبلاغ المالي (IFRIC) من 12 عضوا، يتم تعيينهم عن طريق لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) وذلك لمدة 3 سنوات، ويشترط لإصدار التفسيرات الخاصة بأي معيار ألا يتعرض على ذلك أكثر من معيار.

6. الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFRC):

تم تأسيس هذا الاتحاد الدولي في عام 1977م، وذلك من خلال اتفاق بين 163 منظمة محاسبية ومهنية و49 دولة آنذاك، وكان هذا الاتحاد تطوير وتحسين مهنة المحاسبة، من خلال مفهوم العولمة وإصدار معايير محاسبية يمكن تطبيقها في كل دولة.

غير أن الاتحاد الدولي للمحاسبين ترك مهمة إصدار معايير المحاسبة للجنة معايير المحاسبية الدولية وذلك في عام 1982م، واقتصر دور الاتحاد على الاهتمام بمهنة المراجعة وإصدار معايير التدقيق الدولية، حيث تم تكوين لجنة خاصة لهذا الغرض ويمكن تلخيص اللجان المنبثقة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، فيما يلي:

يتكون مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين من أعضاء من مختلف دول العالم ليمثلوا مهنة المحاسبة، ويتكون المجلس من الرئيس إضافة إلى 21 عضوا من 18 دولة، حيث يتم انتخاب هؤلاء الأعضاء لمدة 3 سنوات ويلتقي الأعضاء أربع مرات في العام.

7. المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO):

تأسست في 1983م وهي تتكون من منظمي الأوراق المالية في أكثر من 80 دولة، هدفها الأساسي هو تحقيق اتفاق دولي حول تبادل المعلومات ووضع معايير مناسبة لحماية المستثمرين، وقد ركزت مجموعة العمل الأولى على الإفصاح في المؤسسات متعددة الجنسيات، وقد أنشئت المؤسسة مؤخرا معايير للإفصاح الدولية لاستكمال مجهوداتها في مجال المعايير المحاسبية، ويعتبر عمل المؤسسة جزءا من حركة تنسيق الإفصاح، وقد لاقت اهتماما متزايدا من منظمي الأوراق المالية، وفي عام 1977م نشرت مجموعة من العمل الأولى للمنظمة مستند الاستشاري، والذي يعرض مجموعة من معايير الإفصاح غير المالية، والهدف هو إيجاد مستند إفصاح واحد لا يمكن للمؤسسة استخدامه لتسجيل أسهمها في أي من أسواق رأس المال الرئيسية في العالم.

8. لجنة تداول الأوراق المالية (SEC):

اثر الأزمة المالية لسنة 1929م اصدر الكونغرس الأمريكي عام 1934م قرار بإنشاء لجنة الاستشارات والبورصة (SEC)، لتكون مسؤولة عن مختلف القوانين المهتمة بالاستشارات وتداول الأوراق المالية في البورصات ولتضمن تقديم تقارير مالية صادقة وواضحة من قبل المؤسسات الأمريكية المعنية، واهم هذه القوانين هي قانون الاستشارات لعام 1933م الذي يتطلب تسجيل الأوراق المالية الجديدة

المعروضة للبيع تحت إشراف اللجنة، وقانون سوق الأوراق المالية لعام 1934م الذي يتطلب التقرير المستمر من المؤسسات العامة ويتطلب تسجيل الأوراق المالية وتبادلها، ولقد منحت هذه القوانين للجنة السلطة لتحديد معايير المحاسبة الواجب إتباعها من المؤسسات الخاضعة لدائرة نفوذ اللجنة، أي أن اللجنة تستطيع أن تحدد الإجراءات المحاسبية ومضمون الإفصاح المحاسبي للمؤسسات التي تتعامل في البورصة.

الفرع الثاني: كيفية إصدار (وضع) معايير المحاسبة الدولية:

يمكن التعرف على كيفية وضع معايير المحاسبة الدولية من خلال الإجراءات التالية:[1]

- عند وضع المعيار المحاسبي الدولي يقوم المجلس بتعيين لجنة فرعية يرأسها عضو من المجلس مع ضم أعضاء من ثلاث دول مختلفة بالإضافة إلى بعض الأعضاء من المجموعة الاستشارية أو بعض الخبراء في الموضوع محل البحث.
- تقوم اللجنة الفرعية بدراسة الموضوع محل البحث وتراعي اللجنة في هذا الشأن القواعد الأساسية وإطار العمل المحدد من لجنة المعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، كما تدرس اللجنة الفرعية الممارسات المحاسبية المختلفة في الدول المختلفة للتعامل مع الموضوع محل البحث، وبعد الانتهاء من الدراسة والبحث تقوم اللجنة الفرعية بتقديم تقرير إلى المجلس يوضح النقاط الرئيسية للموضوع محل المعيار المحاسبي.
- بعد وصول رد المجلس على التقرير المقدم تصدر اللجنة الفرعية مسودة المبادئ التي ستراعى عند إصدار مسودة العمل المحاسبي، وتوضح اللجنة الفرعية الطرق المختلفة للتعامل مع الموضوع، كما تنشر اللجنة الفرعية مسودة المبادئ وتبدأ في استقبال ردود الفعل عليها من مختلف الهيئات المحاسبية في الدول المختلفة.
- بناءا على مسودة المبادئ، يتم إعداد مسودة المعيار، وعرضها على المجلس، وفي حالة موافقة ثلثي الأعضاء تنشر مسودة المعيار و يفتح باب التعليقات عليها لمدة ستة شهور.
- بعد مراجعة جميع التعليقات الواردة على مسودة المعيار تعد اللجنة الفرعية المعيار المحاسبي في شكله النهائي و تعرضه على المجلس للمناقشة و التصديق عليه بعد

[1]– د. احمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية– الطبعة الاولى، مكتبة المجمع العربي للنش والتوزيع– الاردن عمان، السنة2011، ص ص214.215.

الحصول على موافقة 75% من أعضاء المجلس على الصيغة النهائية للمعيار كأحد المعايير الدولية .

- يقوم المجلس من آن إلى أخر بتشكيل لجنة لمراجعة المعايير المحاسبية الحالية ذلك لتعديلها أو إضافة أو تغيير أي جزء من أجزاءها لتواكب التطورات في المهنة و الصناعات و الأنشطة المختلفة.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف المعايير المحاسبية الدولية

تعتمد المعايير المحاسبية الدولية على أسس في تطبيقها نظرا لأهميتها وأهدافها المتشعبة كالتالي.

الفرع الأول: أهمية المعايير المحاسبية الدولية:

لتقديم جهود اكبر من اجل الوصول إلى غاية مثلى تتمثل في معايير دولية موحدة، ولاشك أن توفر نظام محاسبي دولي موحد سيحقق مزايا نذكر منها:[1]

- قدرة المؤسسة على استعمال مجموعة واحدة من المعايير لأغراض مختلفة يمكنها من اقتصاد مبالغ كبيرة من التكاليف.
- استعمال هذه المعايير على نطاق واسع من طرف الشركات سيوفر بدون شك مبالغ طائلة من الأموال كل سنة.
- اقتصاد مقادير كبيرة من التكاليف سيستفاد منها أو تعود بالفائدة على شركات المراجعة، وشركات الخدمات الاستشارية المالية.
- زيادة فعالية تشغيل الأسواق المالية.
- تدعيم المستثمرين بالمعلومات المالية ذات النوعية والشفافية العاليين، الأمر الذي سيساهم في التقليل من درجة مخاطر الاستثمار ومن ثم تخفيض تكلفة رأس المال.
- سهولة إجراء عمليات المقارنة مما يؤدي إلى اختيار أفضل البدائل. وهذا من شانه ان يترك تدفق الأموال تتجه صوب الشركات الفعالة. فتزداد الرفاهية الاجتماعية.

[1]– شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص ص124.125.

بالإضافة إلى تقريب وجهات النظر للمنظمات المحاسبية من خلال:[1]

- ✓ توحيد الطرق التي يتم تحديد وقياس الأحداث المالية المتشابهة.
- ✓ إيصال النتائج لمستخدمي القوائم المالية الداخليين والخارجيين.
- ✓ الالتزام بالمعايير الدولية يساعد على فهم القوائم المالية المعلنة خارج القطر.
- ✓ والاستفادة من المعايير المحاسبية بغرض البحث من قبل استشاريين أكاديميين المهتمين بهذا المجال.
- ✓ تزيد من ثقة المتعاملين في الأسواق المالية الدولية تجاه القوائم المالية، الأمر الذي يشجع التبادلات والاستثمارات بين هذه الأسواق، وإرضاء المستثمرين وخاصة الدوليين منهم.
- ✓ تسمح بإجراء المقارنات بين عدة مؤسسات على اعتبار أن تطبيق كل المؤسسات في الأسواق المالية الدولية لمعايير محاسبية موحدة يجعل من القوائم المالية لهذه المؤسسات متجانسة وقابلة للمقارنة.
- ✓ تسمح بتقديم الواقع الاقتصادي عن تعاملات المؤسسة، وإعطاء صورة دقيقة عن المؤسسة في لحظة تقديم المعلومة عنها وفق نظرة اقتصادية ومالية ليس وفق نظرة قانونية.
- ✓ توفر لغة محاسبية واستبعاد التناقضات القائمة في نطاق المحاسبة بين دول العالم، يجعل من المحاسبة وسيلة إخبارية تساعد في توفير معلومات محاسبية مفهومة وذات دلالة وقابلة للمقارنة دوليا.
- ✓ متوافقة مع تطورات اقتصادية باستمرار.
- ✓ تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي.
- ✓ يسهل مهمة مصالح الضرائب في مختلف الدول.

[1]– سيف الدين عبد النبي، مدى توافق القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة يحي فارس– المدية، سنة 2017/2016، ص5.

الفرع الثاني: أهداف المعايير المحاسبية الدولية

تسعى معايير المحاسبة الدولية إلى تحقيق عدة أهداف يمكن تناول أهمها فيما يلي:[1]

1. إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالميا.

2. العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.

ويتم تحقيق الهدفين الرئيسيين السابقين من خلال أعضاء اللجنة والذين يعملون على إصدار ونشر المعايير المحاسبية الدولية بالدول التي تنتمي إليها وان يبذلوا عنايتهم الخاصة لتحقيق ما يلي:

أ. التأكد أن القوائم المالية المنشورة قد أعدت وعرضت بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح عن ذلك.

ب. إقناع الحكومات والشركات والجهات المعنية بوضع المعايير المحاسبية بالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

ج. إقناع الهيئات الرسمية المشرفة على أسواق المال والمنظمات التجارية والصناعية بضرورة إلزام الوحدات الخاضعة لإشرافها أو التابعة لها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مع الإفصاح عن مدى تنفيذ هذا الالتزام.

د. إقناع مراجعي الحسابات الخارجيين بالتحقق من مدى قيام الشركات بإتباع معايير المحاسبة الدولية عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية.

هـ. العمل على اكتساب الدعم الدولي لقبول وتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

[1]– د. يوسف جربوع– محمد سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية– الطبعة الأولى، مؤسسة العراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص ص22.23.

المبحث الثاني: ماهية القيمة العادلة

نظرا للتغيرات الاقتصادية والمالية التي أثرت بصورة حقيقية على واقعية ومصداقية القياس والإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية وغيرها، وفي ظل النقائص والانتقادات التي ووجهت لطريقة التكلفة التاريخية المعتمدة في القياس المحاسبي، كل هذا أدى إلى ظهور اتجاه أخر يفرض نفسه كنموذج للقياس، ألا وهو نموذج القيمة العادلة وعلى ضوء هذا السياق سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية القيمة العادلة.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف القيمة العادلة.

إن مصطلح القيمة العادلة هو من ابرز المفاهيم التي طورت نتيجة للانتقادات الموجهة لمفهوم التكلفة التاريخية، وسنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم القيمة العادلة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

الفرع الأول: مفهوم القيمة العادلة

1. عرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية القيمة العادلة "بأنها المبلغ الذي يتم الاتفاق عليه لاستبدال موجودات (بيع) أو تسوية (دفع) مطلوبات بين طرفين على اطلاع ورغبة وليسوا ذوي مصلحة"، وفي إطار معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS تعرف القيمة العادلة "بأنها المبلغ الذي يمكن به تبادل أصل أو تسوية التزام بين الطرفين مستقلين وعالمين بموجب العملية التبادلية وراغبين في المعاملة".[1]

2. عرف مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) القيمة العادلة "بأنها السعر الذي يمكن به مبادلة أي أصل أو التزام بين الأطراف الراغبة في المعاملة الحالية ولا مصلحة لها".[2]

3. كما عرفت لجنة معايير التقييم الدولية (IVSC) القيمة العادلة "بأنها مبلغ نقد تقديري يكمن في مقابله تبادل أصل في تاريخ التقييم بين المشتري وبائع راغبين في عقد صفقة، وفي ظل سوق محايد بحيث

[1]–إسماعيل سبتي، اثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة – دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول–، مذكرة دكتوراه الطور الثالث في البنوك، مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2016/2015، ص138.

[2]– رجاء رشيد عبد الستار، القيمة السوقية المضافة بين جدلية مفهوم التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد الحادي عشر –العدد 37 الفصل الرابع، سنة 2016، ص164.

يتوافرل كل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون وجود إكراه على إتمام الصفقة.[1]

4. ولقد عرفت مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية وفق منظمة (IRSs) على أنها السعر الذي يجعل الملكية تتبادل بين المشتري الراغب في الشراء، وبائع راغب في البيع حينما لا يكون الأول مكرها على الشراء ولا يكون الثاني مكرها على البيع، وان يكون لدى كل من الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالمعاملة.[2]

5. عرفت القيمة العادلة على أنها القيمة السوقية وهي عبارة عن سعر البيع الذي يتمثل في مقدار النقدية التي يمكن أن تحصل عليها الشركة لو أنها قامت ببيع بعض الأصول في الوقت الحالي.[3]

6. كما عرف النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) القيمة العادلة (القيمة الحقيقية) "وهي المبلغ الذي يمكن أن يتم من اجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية.[4]

الفرع الثاني: أهداف القيمة العادلة

نجد أن معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام لذا تعمل على تحقيق الأهداف الآتية:[5]

- إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية بحيث يعترف بالدخل إما بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المؤسسة أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمؤسسة، وان مفهوم القيمة العادلة يكون مبنيا على أساس أن المؤسسة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود.
- إذا تم تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن المركز الاقتصادي لأنه اخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.

---

[1]– باهية زعيم، واقع ومعوقات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية– دراسة ميدانية مع دراسة تحليلية مقارنة بين مجموعة من الدول–، مذكرة دكتوراه الطور الثالث في دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، سنة 2018/2017، ص53.

[2]– عادل حسان، القيمة العادلة بين النظرية والتطبيق، مجلة المرساة المصرفية العدد 21، مارس 2019، ص12.

[3]– جمانة حنظل التميمي، أهمية القيمة العادلة في تقييم الأصول الثابتة– دراسة ميدانية في عينة من الشركات العامة العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 2، سنة 2015، ص163.

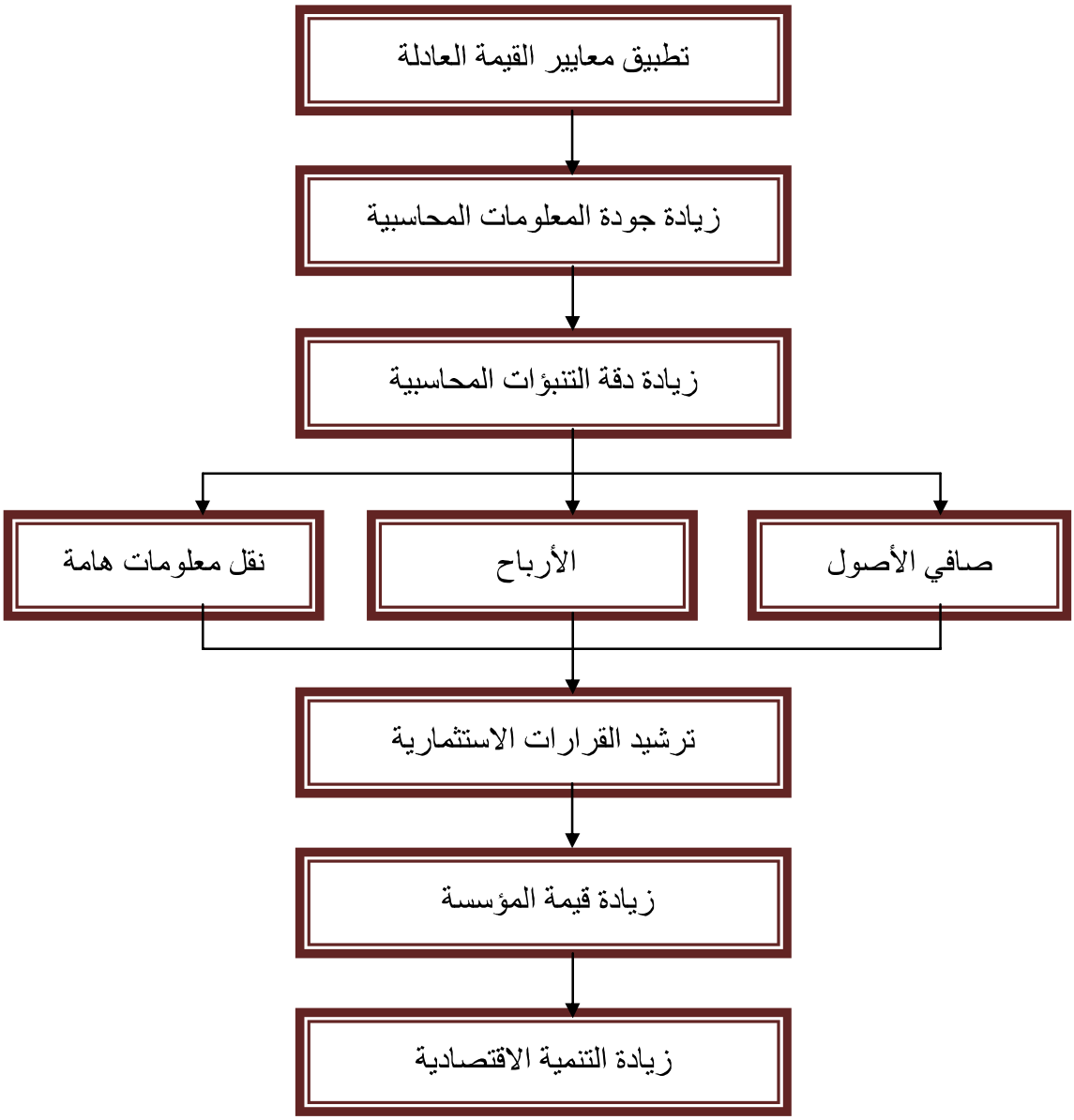
[4]– باهية زعيم، مرجع سبق ذكره، ص53.

[5]– زايد عائد مردان القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني، العدد 25، الفصل الرابع، سنة 2013، ص ص218–219.

- يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال.
- تساعد معلومات القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المؤسسة المتشابهة والتي تستعمل القيمة العادلة.
- إن القيمة العادلة لها قدرة تنبئية اكبر لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية.
- إن واضعي المعايير المحاسبية يدعون أن التقدم الحديث في التكنولوجيا والخبرة الواسعة تسمح لكثير من القيم العادلة أن يتم تقديرها بموثوقية باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع المعلومات حول ظروف السوق الجارية.
- تمكين المؤسسة من قياس أدواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من اجل:
  - ✓ صنع القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة.
  - ✓ إدارة وقياس المخاطر.
  - ✓ تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط العمال المتنوعة.
- إضفاء الشفافية على البيانات المالية الصادرة عن المؤسسات.
- التوجه إلى علاج أي قصور ناتج عن تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية.

ونظرا لما سبق هناك شكل توضيحي لأهمية تطبيق القيمة العادلة فيما يلي:

الشكل رقم (01-01): يبين أهمية تطبيق معايير القيمة العادلة:



المصدر: د.ياسر احمد السيد محمد الجرف، اثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية- دراسة نظرية وميدانية، مجلة المحاسبة والمراجعة- AUJAA، ص366.

المطلب الثاني: المقومات والطرق المستخدمة في القيمة العادلة.

لا يمكن أن نشرع في تطبيق القيمة العادلة دون أن نكون على علم بأهم المقومات والطرق المتبعة التي نسعى من خلالها للوصول إلى نتائج ترضي مستخدميها من اجل اتخاذ قرارات رشيدة.

الفرع الأول: مقومات القيمة العادلة

تقوم القيمة العادلة على مجموعة من المقومات ويمكننا أن نحصرها في إحدى القيمتين:[1]

1. **قيمة يمكن مبادلة الأصل بها:** وتمثل القيمة التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأصل، وقد تعددت طرق الحصول على الأصول بحيث يمكن التعرف عليها باختصار فيما يلي:

- ✓ الحصول على الأصل مقابل أصول أخرى سواء كانت مماثلة أو غير مماثلة، تكون القيمة العادلة للأصل الذي تم اقتناؤه مساوية للقيمة العادلة للأصل المتنازل عنه.
- ✓ الحصول على الأصل نقدا وتكون القيمة العادلة ما يدفع مقابل الأصل من نقدية أو شبه نقدية.
- ✓ إطفاء الالتزام مقابل إصدار أسهم أو أي حقوق ملكية أخرى، وتكون القيمة العادلة للالتزام هي القيمة السوقية للأسهم أو حقوق الملكية الأخرى المصدرة.
- ✓ أن تكون عملية المبادلة تمت بناءا على إلزام المؤسسة، وتكون مصادر الإلزام متنوعة (الحاجة الاضطرارية للمؤسسة بوجود وكيل وحيد للأصل)، وبذلك لا يوجد للمؤسسة خيارا أمامها إلا إجراء العملية بغض النظر عن السعر الذي تتم فيه العملية.

2. **قيمة سداد الالتزام:** تمثل القيمة التي تتحملها المؤسسة مقابل إطفاء الالتزام.

الفرع الثاني: الطرق المستخدمة في عرض وتمثيل القيمة العادلة

يمثل أسلوب القيمة العادلة بعدة طرق يمكن استخدامها تحت مفاهيم مختلفة، بالرغم من أنها تختلف في طريقة الحساب ولكنها تتقرب في النتائج، واهم المفاهيم ما يلي:

[1]– بن حجر عفاف، مدى ملائمة تطبيق معايير القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية –دراسة حالة–، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، سنة 2019/2018، ص ص16.17.

1. تكلفة الاستبدال:

تتمثل في ذلك القدر من النقدية (أو ما يعادله) الذي يمكن أن تتحمله المؤسسة فيما لو قامت بإعادة شراء ما تمتلكه من أصول في الوقت الحالي، أو فيما يمكن أن يتوافر للمؤسسة من نقدية (أو ما يعادله) عند تحملها بالتزام من الالتزامات في الوقت الحالي، وبعبارة أخرى فان التكلفة الاستبدالية لأصل ما، نستخدمه تكلفة الحصول على أصل مشابه سواء كان جديدا أم قديما مكافئا من حيث الطاقة الإنتاجية أو مكان الخدمة.[1]

وهناك صعوبات تكتنف تطبيق تكلفة الاستبدال، حيث لم تتمكن من إظهار كيف يمكن أن يتم تقييم الأصول غير المادية في المؤسسة (المعنوية)، والأرباح المعترف بها في محاسبة التكلفة الاستبدالية هي أرباح وهمية لا يجب الاعتراف بها ما لم تتحقق طبقا لمبدأ الحيطة والحذر، ومضمون القياس وفق تكلفة الاستبدال يظهر من خلال التمييز بين رأس المال النقدي ورأس المال العيني.[2]

2. القيمة السوقية الجارية:

تتمثل في ذلك العدد من النقدية (أو ما يعادله من النقد المعدل: استثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وقابلة للتحول بسهولة لمبالغ معلومة من النقد وليست عرضة لمخاطر التغير في القيمة العادلة) التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسة، فيما لو أنها قامت ببيع ما هو متوافر لديها من موجودات في الوقت الحالي، ويفترض أن تعكس هذه القيمة ظروف السوق السائدة وقت التغيير، مما يوفر إمكانية المقارنة بين قيمة الموجودات التي تم اقتناؤها والحصول عليها في أوقات مختلفة، وعلى الوضع المالي أن يوفر للمستثمرين رؤية جيدة تساعدهم على الاستفادة من البيانات المالية، عندما يوضح الإفصاح كيفية التوصل إلى القيمة العادلة أسعار أدوات متشابهة معروضة للبيع، أو ما تنشره الأسواق الثانوية من أسعار الاستثمارات والأدوات المالية المختلفة.[3]

---

[1]– بو سعيدي حنان، اثر القيمة العادلة على إعداد القوائم المالية وفق لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي دراسة ميدانية، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، سنة 2016/2015، ص22.

[2]– مازيغي أمال، واقع تطبيق قياس التثبيتات العينية على أساس القيمة العادلة، دراسة حالة مؤسسة البلاستيك والمطاط ENPC، مذكرة ماستر، قسم العوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، سنة 2018/2017، ص57.

[3]– مجموعة خبراء، مرجع سبق ذكره، ص258.

3. صافي القيمة الحالية القابلة للتحقق:

وهي الوجه الأخر من القيمة السوقية، وصافي القيمة القابلة للتحقق تمثل النقدية الصافية التي ينتظر الحصول عليها أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل احد الموجودات أو احد المطلوبات إلى نقدية، وهي تمثل بصفة عامة سعر البيع الجاري للأصل، وهي تعني مقدار النقد الصافي الممكن الحصول عليه بواسطة تحويل أصل أو سداد التزام.[1]

4. القيمة الحالية المخصومة (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة):

تقوم على تقدير التدفقات المستقبلية حسب الفترات الزمنية باستخدام معدل الخصم المناسب، وتعتبر هذه الطريقة هي الأساس في إثبات عناصر البنود المدينة والدائنة طويلة الأجل، باستخدام معامل الخصم الذي يمثل معدل الفائدة في تاريخ القياس الذي يشير إليه الاقتصاديون بتكلفة الفرصة البديلة، ويتضمن معدل الفائدة الخالي من المخاطر، بالإضافة إلى علاوة لازمة للبنود التي يتم قياسها، بالطريقة نفسها يمكن من الناحية النظرية تقدير صافي القيمة الحالية والمتحصلات المستقبلية التي تنسب للأصل أو لمجموعة الموجودات مخصومة بشكل مناسب، ولكن قد يصعب عمليا تحديد كل أصل في توليد التدفقات النقدية وبذلك يصعب عمليا تحديد مساهمة كل أصل في توليد التدفقات النقدية، وقد يصعب أيضا تجميع كامل من اجل التوصل إلى القيمة الحالية للمؤسسة.[2]

المطلب الثالث: شروط تحديد القيمة العادلة وأهم المعايير التي تطرقت إليها:

حتى نتمكن من معالجة موضوع ما بالقيمة العادلة يجب أن تتوفر لدينا مجموعة من الشروط، ونظرا لأهمية هذا المصطلح فان هناك عدد معتبر من المعايير التي تعتمد تطبيقها.

الفرع الأول: شروط تحديد القيمة العادلة

عند تطبيق قياس القيمة العادلة لابد من توفر الشروط التالية:[3]

1- وجود سوق نشط (بورصة الأوراق المالية) إذا لم يكن سوق الأداة المالية نشطا تحدد القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم ملائم يعتمد على معاملات السوق الفعلية.

---

[1]- مازيغي أمال، مرجع سبق ذكره ص58.

[2]- بوسعيدي حنان، مرجع سبق ذكره، ص23.

[3]- الوزري فتح الدين، اثر توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية –دراسة حالة- ، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، سنة 2017/2016.ص7.

2- توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيمة العادلة.

3- توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات المؤسسات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.

4- أن تتم العملية التبادلية بحرية تامة ومن دون ضغوط ولا يكون هناك ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية.

5- أن تتم التصفية بين أطراف غير ذوي علاقة ومستقلين وكلاهما يعمل للحصول على اكبر منفعة لنفسه.

الفرع الثاني: أهم المعايير التي تطرقت إلى القيمة العادلة

نظرا للأهمية البالغة لنموذج القيمة العادلة يجدر الإشارة إلى أن هذا الأخير تم التطرق إليه في عشرين معيار محاسبي دولي، وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى أهم المعايير التي تطرقت إلى القيمة العادلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-01): يبين المعايير الدولية التي تناولت القيمة العادلة

رقم المعيار	موضوعه	تاريخ صدوره
02	المخزون	75/10/01
16	الممتلكات، المنشات والمعدات	83/01/01
17	الإيجارات	84/01/01
18	الإيراد	84/01/01
19	منافع الموظفين	85/01/01
20	المحاسبة عن المنح الحكومية	84/01/01
21	أثار التغيرات في أسعار الصرف	85/01/01
22	اندماج الأعمال	85/01/01
26	المحاسبة والإبلاغ	87/01/01
30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك	91/01/01
32	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	96/01/01
36	انخفاض قيمة الأصول	99/01/01
38	الأصول غير الملموسة	80/01/01
39	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	80/01/01
40	الممتلكات المستثمرة	2001/01/01
41	الزراعة	2003/01/01
IFRS 01	تبني معايير التقارير المالية للمرة الأولى	2004/01/01
IFRS 02	الدفعة المرتكزة على الأسهم	2005/01/01
IFRS 03	اندماج الأعمال	2004/03/31
IFRS 05	الأصول غير المتداولة المقتناة للبيع والعمليات غير المستقرة	2005/01/01

المصدر: مازيغي أمال، واقع تطبيق قياس التثبيتات العينية على أساس القيمة العادلة، دراسة حالة مؤسسة البلاستيك والمطاط ENPC، مذكرة ماستر، قسم علوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، سنة 2018/2017، ص62.

إضافة إلى ما سبق يجب الإشارة إلى المعيار المحاسبي الدولي IFRS13 الصادر في 12 ماي 2011 متعلق بتقييم القيمة العادلة، [1]وأصبح ساري المفعول 1 جانفي 2013 وهو أحدث معيار يتعلق بالقيمة العادلة، جاء بعد الانتقادات الموجهة لها، وقدم هذا المعيار إرشادات حول"**كيفية**" التقييم بالقيمة العادلة وليس"**متى**" كما جاء في المعايير السابقة، وبالتالي[2] هذا المعيار يجسد الوجه الحديث لمجلس المعايير المحاسبية الدولية بتبني أسلوب القيمة العادلة في قياس الأصول والالتزامات بدلا من التكلفة التاريخية التي أظهرت سلبيات كثيرة، ويمكن تعريف القيمة العادلة حسب المعيار IFRS13 بأنها: [3]"**السعر المتحصل عليه من خلال عملية بيع الأصل، أو المدفوع مقابل تحويل إلتزام في معاملة عادية بين متدخلين في السوق بتاريخ التقييم**".

ومن العناصر التي شملها المعيار IFRS13 فيما يتعلق بمفهوم القيمة العادلة مايلي:

الشكل رقم (02-01): يبين العناصر التي شملها المعيار IFRS فيما يتعلق بمفهوم القيمة العادلة



المصدر: حمدي فلة مرجع سبق ذكره، ص9.

[1]- حمدي فلة، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة الكوابل بسكرة-، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر- بسكرة، سنة 2017/2016، ص ص10.9.8.

[2]- هشام شلغام، دراسة العوامل المؤسسية المؤثرة على تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين و المهنيين لحالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص محاسبة مالية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، سنة 2019/2018، ص22.

[3]-حمدي فلة، مرجع سبق ذكره

الجدول رقم (02-01): يبين التغيرات التي جاءت في المعيار IFRS13 مقارنة بالمعايير الأخرى

الاسم السابق حسب المعايير الأخرى	الاسم المستبدل حسب معيار الإبلاغ المالي IFRS13
القيمة العادلة	السعر
تبادل أصل	بيع أصل
أسعار الدخول: تكلفة استبدالية	أسعار الخروج: قيمة البيع الصافية
تسوية خصم	السعر المدفوع
أطراف مطلعة وراغبة	متدخلي السوق
معاملة عادية	إرادة حرة
أظهر مصطلح جديد "تاريخ التقييم" أي أن القيمة العادلة يمثلها السعر عند اللحظة التي نود فيها تقييم أصل أو خصم.	

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب ما تقدم من تعريف المعيار IFRS13.

ومن المقومات الأساسية التي جاء بها المعيارينIFRS09/IFRS13 والتي يجب توفرها في القيمة العادلة:[1]

1. وجود موضوع للتبادل.
2. وجود طرفي عملية التبادل"عرض وطلب".
3. تمتع طرفي عملية التبادل بالإرادة الحرة.
4. إلمام الطرفين بجميع الحقائق المرتبطة بهذه العملية.
5. وجود سوق نشط لوجود الإرادة الحرة في التبادل.
6. الاستمرار في ممارسة النشاط دون الاتجاه للتصفية أو الإفلاس أو تقليص النشاط بصورة جوهرية.
7. تمتع البيئة الاقتصادية المحيطة بطرفي عملية التبادل.

[1]- حمدي فلة، مرجع سبق ذكره، ص10.

المبحث الثالث: معيار IAS39 ومعيار IAS40

نظريا لا يوجد حتى الآن أي اتفاق بين المحاسبين والمهنيين والمنظمات المهنية والباحثين على مفهوم أو تسيير محدد للقيمة العادلة، أو طريقة محددة لتقديرها ويعود ذلك في الغالب إلى تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداء المالي وخاصة عند استخدام أساليب التقييم في حال غياب سوق نشط وأيضا في ظل تأثرها وتأثيرها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية اللازمة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

المطلب الأول: الأدوات المالية "الاعتراف والقياس IAS39.

كان التحدث عن القيمة العادلة في أكثر من معيار فقد عرفت في المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 على أنها القيمة التي يمكن بها تبادل الأداة المالية في المعاملات التجارية بين الأطراف الراغبة بخلاف حالات البيع الجبري أو التصفية.

الفرع الأول: نبذة تاريخية عن المعيار IAS39:

صدر المعيار IAS39 عام 1999 بعنوان الأدوات المالية –الاعتراف والقياس، حيث أصبح هذا المعيار ساري المفعول ابتداءا من 2001/01/01 ويعتبر هذا المعيار نقلة حقيقية من خلال تحول القياس المحاسبي من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة خاصة فيما يتعلق بالأدوات المالية ومشتقاتها، حيث استغرق صياغته حوالي عشر سنوات.[1]

الفرع الثاني: الهدف من المعيار IAS39:

تتمثل الأهداف الأساسية للمعيار المحاسبي الدولي 39 فيما يلي:[2]

- يهدف إلى وضع مبادئ الاعتراف والقياس للموجودات والمطلوبات المالية وبعض عقود الإيجار.
- يهدف إلى تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية في البيانات المالية لمشاريع العمال وقياسها والإفصاح عنها.

[1]- علاء بوقفة، صعوبات القياس المحاسبي الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة في ظل إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر-دراسة تحليلية استشرافية على ضوء التجارب الدولية، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، سنة 2019/2018، ص115.

[2]– مجموعة خبراء، اثر معايير المحاسبة الدولية على الشركات–بحوث محكمة منتقاة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة–مصر، سنة 2014، ص ص259.260.

- إن الهدف طويل الأمد هو أن يتم قياس جميع الموجودات والمطلوبات المالية في الميزانية بالقيمة العادلة مع الاعتراف بجميع التغيرات بالقيمة العادلة في قائمة الدخل.

الفرع الثالث: المجموعات الرئيسية للموجودات المالية:

يمكن تقسيم الموجودات المالية وفقا لما جاء في المعيار 39الى عدة مجموعات كما يلي:[1]

المجموعة الأولى: " الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق"

هي الموجودات المالية مع دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد أو استحقاق ثابت وللمشروع نية ايجابية وقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق، عدا القروض والذمم المدينة التي احدثا المشروع.

تتمثل بشكل رئيس في أوراق الدين (السندات) حيث أن لها موعد استحقاق ثابتا وقيمة ثابتة، أما الاستثمار في أدوات الملكية كالأسهم العادية فلا يمكن أن تدخل ضمن هذه المجموعة لأنه لا يوجد للأسهم موعد استحقاق ثابت، كما أن قيمتها عند البيع يمكن أن تتغير حسب الأسعار في السوق، ولكن يمكن أن تتغير حسب الأسعار في السوق، و يمكن أن يدخل ضمن هذه المجموعة بعض الأسهم الممتازة التي يكون لها استحقاق معين وقيمة ثابتة.

ونلاحظ مما سبق انه يجب أن يتوفر شرطان أساسيان لتصنيف أية مؤسسة للموجودات المالية:

أ. النية: النية الكاملة لدى المنشاة في الاحتفاظ بالموجود المالي لتاريخ الاستحقاق.

ب. القدرة: القدرة على الاحتفاظ بذلك الموجود حتى تاريخ الاستحقاق.

المجموعة الثانية: الموجودات المالية للقياس بالقيمة العادلة

هي عبارة عن الموجودات المالية التي يتم اتخاذ قرار قياسها بالقيمة العادلة لحظة شرائها، حيث سمح المعيار للمؤسسة بموجب التعديل الذي تم على المعيار بقياس أية أداة مالية بالقيمة العادلة بما فيها الالتزامات المالية، شريطة أن تقرر المؤسسة هذا الأمر عند الشراء الأولي لها، فيما عدا أدوات الملكية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه، ويعترف بالقيمة العادلة سواء أكان ربحا أو خسارة.

[1]– مجموعة خبراء مرجع سبق ذكره، ص ص263.268.

المجموعة الثالثة: الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة

يتم إدراج الموجودات المالية التي تشتريها المؤسسة ويكون الغرض الأساسي منها هو تحقيق الأرباح من خلال ارتفاع أسعارها في المدى القصير بعد شرائها ضمن هذه المجموعة، ويمكن اعتبار المدى القصير هنا ثلاثة أشهر على ابعد تقدير.

كما عرفتها جمعية المجمع العربي للمحاسبين بأنها:

هي الموجودات أو المطلوبات التي تم امتلاكها أو تحملها بشكل رئيسي لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش المتعامل، ويجب تصنيف الموجودات المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة بغض النظر عن سبب امتلاكها إذا كانت جزءا من محفظة يوجد دليل على أنها نمط فعلي حديث لتحقيق الربح قصير الأجل، وتعتبر الموجودات المالية المشتقة والمطلوبات المالية المشتقة دائما محتفظا بها للمتاجرة إلا إذا حددت بأنها أدوات تحول فعلية.

المجموعة الرابعة: الموجودات المالية (المتوافرة) للبيع

يتم تصنيف الموجودات المالية التي لا يمكن تصنيفها في أي من المجموعات السابقة (محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، متاجرة، قروض ومديونيات، مصممة للقياس بالقيمة العادلة) ضمن مجموعة الموجودات الجاهزة (المتوافرة) للبيع، وتتميز هذه المجموعة بما يلي:

- ✓ يمكن الاحتفاظ بها لفترة غير محددة فهي ليست لأغراض المتاجرة.
- ✓ يتم بيعها فور ارتفاع أسعارها في السوق.
- ✓ النية عند شرائها لم تكن الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق.

إنها أصول خصصت ابتداء أن تقيم بالقيمة العادلة، وأي تغير في هذه القيمة يعترف به في حقوق الملكية تحت حساب مكاسب وخسائر غير متحققة. وهذا الحساب يعترف به كربح أو خسارة عند البيع أو الاستغناء عن الأصل.

تصنف الأوراق المالية على أنها متاجرة أي أنها متوافرة للبيع بناء على نية وميزة المدير، فإذا كان المدير مخولا ببيع أو شراء الأوراق المالية لمعادلة وموازنة المخاطر في المحفظة، ولكن لا توجد نية للمتاجرة ولا توجد ممارسة سابقة للبيع لتحقيق الربح على المدى القصير، فان الأوراق المالية عندئذ

تصنف على أنها متوافرة للبيع، أما إذا كان مدير المحفظة ينشط في بيع وشراء الأوراق المالية في المحفظة، فتصنف على أنها محتفظ بها للمتاجرة.

الفرع الرابع: المعيار 39 واستبداله بالمعيار الدولي رقم 9

في الربع النهائي لسنة 2008 ونتيجة لحدوث الأزمة المالية العالمية كانت هناك ردود فعل سريعة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB، ففي سنة 2008 تبنى هذا الأخير تعديل المعيار 39، ويهدف هذا التعديل إلى السماح بإعادة تصنيف الأدوات المالية المحددة، والتي كانت ممنوعة سابقا ضمن المعيار.

وقد شهد المعيار 39 تعديلات متلاحقة نظرا لأهميته على واقع المؤسسات وأسواق المال والاستثمار وهيئات الرقابة الحكومية، حيث صنف الأصول والالتزامات إلى أربع مجموعات المذكورة في الفرع الثالث.[1]

وقد تم إصدار معيار الإبلاغ المالي رقم IFRS 9 من قبل مجلس معايير الدولية لمعالجة الأدوات المالية، حيث جاء هذا كرد فعل نتيجة تذمر الكثيرون من مستخدمي المعلومات المحاسبية حول العالم والأطراف المعنية بالمعلومات المحاسبية من صعوبة فهم وتفسير المعيار IAS39، حيث أصبح ساري المفعول اعتبارا من 2015/01/01 مع السماح بالتطبيق المبكر، وقد جاء ليحل محل المعيار الدولي 39 الذي كان من المقرر سحب المعيار IAS39 ابتداءا من 2018/01/01 (إلغاء)[2]. حيث بدا تطبيق المعيار IFRS9 على ثلاث مراحل وهي:[3]

- ❖ المرحلة الأولى: بعنوان الأدوات المالية وقد صدر سنة 2009 ويتطلب إعادة تصنيف الأصول إذا تغير نموذج الأعمال للشركة.
- ❖ المرحلة الثانية: منهجية الإطفاء والتدني حيث تم طرحها لمناقشتها واخذ الملاحظات سنة 2010 لضمان استلام كم من التعليقات من شريحة واسعة من المهتمين والخبراء.
- ❖ المرحلة الثالثة: بعنوان محاسبة التحوط التي كان من المتوقع تطبيقها بداية 2013.

[1]- باسل فهد عبد الحميد قشلان، اثر تطبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضوء الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، سنة 2011، ص25.
[2]- علاء بوقفة، مرجع سبق ذكره، ص116.
[3]- باسل فهد عبد الحميد نفس المرجع السابق، ص30

وينقسم المعيار الدولي رقم 9 إلى قسمين:

1. الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

2. الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة.

ويتم التصنيف ضمن هاتين الفئتين عند الاقتناء وعندما تصبح المؤسسة طرفا بموجب ارتباط تعاقدي مع الغير.

ويلاحظ من التقسيم السابق بأنه قد تم إلغاء التصنيف السابق بإلغائه مجموعة أصول مالية معدة للبيع وأصولا مالية محتفظا بها لتاريخ الاستحقاق الواردة ضمن المعيار الدولي 39، وبالنسبة لتصنيف الاستثمارات المالية (السندات) فانه يجوز التحويل من فئة الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة إلى فئة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة إذا تغيرت أهداف حيازة المؤسسة لتلك الأصول.

المطلب الثاني: ملكية الاستثمار

يحدد المعيار المحاسبي الدولي 40 للاستثمار العقاري المعاملة المحاسبية للاستثمارات العقارية وسنوضح كل ما جاء به المعيار فيما يلي.

الفرع الأول: تعاريف المعيار IAS40

1. يطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 على الاستثمار في المحاسبة عن الممتلكات "الأراضي، المباني" المحتفظ بها لكسب الإيجارات أو لرفع قيمة رأس المال أو كليهما.[1]

يتم قياس العقارات الاستثمارية مبدئيا بالتكلفة، مع بعض الاستثمارات، قد يتم قياسها لاحقا باستخدام نموذج التكلفة أو القيمة العادلة، مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة ضمن نموذج القيمة العادلة في الربح أو الخسارة.

2. العقار الاستثماري هو عقار "أرض أو مبنى أو جزء من مبنى أو كليهما". محتفظ به من قبل "المالك أو المستأجر بموجب عقد إيجار تمويلي" لجمع الإيجارات أو لتقسيم رأس المال أو كليهما، بدلا من استخدامه في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات أو لأغراض إدارية أو بيعه للعمل العادي.[2]

[1] – htts: //www.ias plus.com/en/standards/ias/ias40.

[2] –https: //www.ifrs.org.

3. الممتلكات الاستثمارية هي أرض أو مبنى بما في ذلك جزء من مبنى أو كليهما، محتجز لكسب الإيجارات أو لزيادة رأس المال أو كليهما، لا يشغلها مالكوها، لا تستخدم في إنتاج أو توريد السلع و الخدمات أو للإدارة، وغير محتفظ به للبيع في سياق العمل المعتاد وقد تتضمن الممتلكات الاستثمارية عقارات استثمارية قيد التطوير.[1]

4. يهدف هذا المعيار إلى الاعتراف والقياس لاستثمارات الدين والملكية، وكذلك الاستثمارات في الأراضي والمباني وأصول ملموسة أخرى.

ويطبق هذا المعيار في الاستثمارات العقارية، العقارات المملوكة والعقارات المحتفظ بها من قبل المؤسسات والعقارات المملوكة من قبل الشركات القابضة.[2]

5. عرف المعيار الممتلكات الاستثمارية "Investment Property" بأنها الأراضي أو المباني أو جزء من المباني أو كليهما المحتفظ بها لإغراض جني الإيرادات من تأجيرها أو لأغراض جني الأرباح من ارتفاع القيمة الرأسمالية لها بمرور الزمن.[3]

الفرع الثاني: مجال تطبيق المعيار IAS40

يجب تطبيق هذا المعيار عند الاعتراف والقياس والإفصاح للعقارات الاستثمارية؛ على سبيل المثال العقارات الاستثمارية:[4]

- الأرض المحتفظ بها لزيادة رأس المال على المدى الطويل وليس للبيع على المدى القصير كجزء من الأعمال العادية؛
- الأرض المحتفظ بها للاستخدام المستقبلي غير المحدد حاليا "إذا لم تحدد المنشاة ما أنها ستستخدم الأرض إما كعقار يشغله مالكها أو بيعه على المدى القصير كجزء من أعمالها العادية، تعتبر الأرض محتجزة لرفع رأس المال؛
- مبنى تابع للكيان أو مملوك للكيان بموجب عقد إيجار تمويلي ومؤجر بموجب عقد إيجار تشغيلي واحد أو أكثر.

[1] – https://www.ifrs.org/issued-standards/list of.standards/ias-40-investment-property.

[2] – الجوزي جملية، مرجع سبق ذكره، ص13.

[3] – باسل فهد عبد الحميد قشلان، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[4] –https://www.ifrs.org

- مبنى شاغر ولكن محتجز للإيجار بموجب عقد إيجار تشغيلي واحد أو أكثر.

الفرع الثالث:العقارات الاستثمارية التي لا تخضع لنطاق المعيار IAS40

العناصر التي ليست ملكية استثمارية أو التي لا تخضع لنطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 متمثلة في:

- العقارات المحتفظ بها للبيع في سياق العمل المعتاد أو في عملية الإنشاء أو التجهيز لذلك البيع.
- العقارات المكتتبة حصريا للبيع لاحقا في المستقبل القريب أو تطويرها وإعادة بيعها.
- الممتلكات قيد الإنشاء أو التطوير نيابة أطراف ثالثة.
- الممتلكات التي يشغلها مالكها والتي يشغلها الموظفون.
- الممتلكات المحتفظ بها للاستخدام المستقبلي أو لأجل التطوير المستقبلي.
- غابات المصادر الطبيعية المتجددة.
- حقوق التعدين: التنقيب عند استخراج المعادن والنفط والغاز الطبيعي والمصادر غير المتجددة المتشابهة.

إضافة إلى ما سبق فقد حدد هذا المعيار مجموعة من الأسس الواجب إتباعها في تحديد القيمة العادلة للممتلكات العقارية عند اختيار نموذج التقييم البديل المسموح به، وهي:[1]

- ✓ عند قياس القيمة العادلة للعقار يتوجب عدم تقييم مكونات العقارية بموجب المعيار IFRS13 على المؤسسة التأكد من أن القيمة العادلة تعكس القيمة الإيجارية لعقود إيجار حالية، والافتراضات الأخرى التي يستخدمها المتعاملين بالسوق عند تسعير الاستثمارات العقارية في ظل السوق الحالية.
- ✓ عند تحديد القيمة العادلة للعقار يتوجب عدم تقييم مكونات العقار بشكل منفصل، فمثلا لا يتم تقييم المصاعد الموجودة في البناء بشكل مستقل لأنها تعتبر جزء منه، بل يقيم البناء كوحدة واحدة.

[1]- علاء بوقفة، مرجع سبق ذكره، ص118.

- ✓ أن تعكس القيمة العادلة للعقار وضع السوق الحقيقي والظروف السائدة بتاريخ الميزانية.

وبغض النظر عن النموذج المستخدم في القياس، ينبغي على المؤسسة استخدام نموذج واحد لقياس جميع الاستثمارات العقارية، فعند اختيار المؤسسة لنموذج القيمة العادلة يتوجب أن يتم قياس جميع الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة لها.

وجاء في (الفقرة 53 من المعيار) انه في الحالات التي تصبح فيها المؤسسة غير قادرة على تحديد القيمة العادلة للعقارات بشكل موثوق، فينبغي عليها قياس تلك العقارات باستخدام نموذج التكلفة التاريخية وفقا للمعيار IAS16 (يتم إثبات الأصل بالتكلفة مطروحا منها خسائر الانخفاض المتراكمة).

كما يمكن للمؤسسة أن تحتفظ باستثمارات عقارية يتم قياس بعضها بالقيمة العادلة وبعضها بنموذج التكلفة.

إنما يؤخذ على نموذج القيمة العادلة بموجب المعيار الدولي رقم 40 هو احتمال أن لا يكون بمقدور المؤسسة تحديد القيمة العادلة لممتلكاتها الاستثمارية بموثوقية وعلى أسس مستمرة لعدم تكرار حدوث العمليات السوقية المشابهة، وعدم توفر تقديرات بديلة للقيمة العادلة.[1]

[1]- علاء بوقفة، مرجع سبق ذكره، ص119.

خلاصة:

في إطار السعي المتواصل لتحقيق أهداف المحاسبة المالية، قامت مجموعة من الهيئات والمنظمات المحاسبية الدولية بوضع لجنة معايير المحاسبة الدولية ثم تم استبدالها بمجلس معايير المحاسبة الدولية التي تعمل بدورها على إصدار معايير محاسبية دولية يكون لديها القدرة على تخطي حدود الدول من خلال تحقيق توافق بين أسس إعداد القوائم المالية وما تحتويه من معلومات مفيدة حتى تتمكن الأطراف ذات العلاقة من الاستفادة منها، كل هذا جاء نظرا لتوسع قاعدة المستخدمين وتنوع جنسياتهم.

فقد اتجهت الهيئات نحو المطالبة والتوصية بمزيد من تطبيقات القيمة العادلة في التقارير المالية وجاء استخدامها كبديل أفضل لتلافي القصور الذي تعاني منه التكلفة التاريخية، وفي الأخير توصلنا إلى فكرة أن القيمة العادلة تمكن المؤسسة من القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية وإمكانية معرفة وضعيتها ومقارنتها مع المؤسسات المنافسة.

الفصل الثاني: محاسبة القيمة العادلة ومدى تأثيرها على التحليل المالي

مقدمة الفصل:

إن الأداء الاقتصادي للمؤسسة يتوقف على مدى قدرتها على التحكم في مختلف وظائفها الأساسية خاصة الوظيفة المالية، فبقدر ما تكون المؤسسة فعالة في أدائها بقدر ما ينعكس ذلك على مستوى الاقتصاد ككل، فمن بين الأدوات التي تستند عليها المؤسسة وتعتبرها من الدعائم الأساسية للمسيرين الماليين للقيام بمختلف الإجراءات هي التحليل المالي الذي يعتبر تقنية من تقنيات التسيير التي تهدف إلى تشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا كله في إطار الظروف المالية والسياق العام وكذا الإستراتيجية العامة لها.

ونظرا لإعداد البيانات المالية وفقا لأسلوب القيمة العادلة التي تعمل على تحقيق مؤشرات مالية تعكس بدقة وموضوعية الوضع المالي للوحدة الاقتصادية، كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية والتي تحقق المنفعة الرئيسية للمستخدمين في إدارة وقياس المخاطر، فعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه القيمة العادلة إلا أنها أكثر فعالية والطريقة المثلى لعكس الواقع الاقتصادي بشكل أفضل منه بالمقارنة مع التكلفة التاريخية.

ومن خلال ما سبق سنحاول دراسة القيمة العادلة ومدى تأثيرها في المعلومات المالية وذلك بالاستعانة بالتحليل المالي. وعلى ضوء ما سبق، سنقوم بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

المبحث الثاني: طرق الاستفادة من التحليل المالي.

المبحث الثالث: اثر قياس القيمة العادلة على كل من القوائم المالية وجودة المعلومات المالية.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

إن التحليل المالي يعتبر أداة من أدوات مراقبة التسيير وتقنية من التقنيات التي تعتمدها المؤسسة في التنبؤ بالوضع الذي ستؤول إليه في المستقبل عموما، وهذا من خلال قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة، وكذا قدرتها على الوفاء بديونها والتزاماتها.حيث إن الهدف من التحليل المالي هو الوصول إلى اتخاذ قرارات رشيدة وذات فائدة من طرف متخذي القرار والعمل على تطبيقها بكل كفاءة وفعالية.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهدافه

يجدر الإشارة إلى أن التحليل المالي يعتبر جزء من أجزاء الوظيفة المالية والتي من خلالها يتم الكشف عن وضعية المركز المالي، على ضوئه سنقوم بالتعرف على التحليل المالي من خلال التطرق لكل من مفهوم التحليل المالي وأهدافه كالتالي.

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

تعددت تعاريف التحليل المالي بتعدد وجهات النظر نذكر منها:

1. يمكن تعريف التحليل المالي على انه مجموعة العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركزها المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات وتساعد في تقييم أداء المؤسسة وكشف انحرافاتها والتنبؤ بالمستقبل.[1]
2. التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما.[2]
3. يقصد بالتحليل المالي عملية الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية"الميزانية العمومية، وقائمة الدخل" إلى كم اقل من المعلومات والأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات.[3]

[1]– مفيدة يحياوي وآخرون، الإدارة المالية تحليل وتقييم المؤسسات، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، لسنة 2019، ص155.

[2]– عليان شريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، ص151.

[3]– حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2006، ص78.

4. يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما، للحصول على معلومات تستعمل في عميلة اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر. وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة "مالية أو تشغيلية"، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تقديمها بشكل مختصر بما يتناسب وعملية اتخاذ القرار.[1]

5. وينظر الكثيرون إلى التحليل المالي على انه عملية فنية تهدف إلى فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة عن مؤسسة معينة خلال فترة زمنية أو فترات ماضية بهدف استنتاج بعض المعلومات عن مدى تقدم المؤسسة خلال تلك الفترة والتنبؤ بنتائج أعمالها عن فترات مستقبلية.[2]

6. التحليل المالي هو عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في وضع المنظمة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة ذات العلاقة مثل: أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية.[3]

7. إن التحليل المالي يعني فحص ودراسة دقيقة وتفصيلية لبيانات القوائم المالية، واستقراء العلاقات القائمة بين عناصرها وأجزائها والتوصل إلى مجموعة من المؤشرات ذات الدلالة التي تمكن من الحكم على أداء المشروع أو المؤسسة صاحبة القوائم المالية، وذلك لا ينصرف إلى الماضي فقط، ولكنه أيضا يرتبط بالأوضاع الحاضرة، وليسهم في استشراف المستقبل، وبالتالي إصدار حكم موضعي على حقيقة الموقف المالي للمشروع من مختلف جوانبه.[4]

إضافة إلى ما سبق فان للتحليل المالي مجموعة من الخصائص المتمثلة فيما يلي:[5]

- ✓ إن التحليل المالي يعتمد على القوائم المالية ومصادر أخرى كأساس للدراسة والتحليل وهي تتضمن بيانات متعلقة بالماضي.

---

[1]– مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع– الطبعة الأولى، سنة 2011 عمان، ص232.

[2]– نبيل عبد السلام شاكر، الأساليب الحديثة في التحليل المالي وكتابة التقرير المالية مداخل تنمية القدرات المعرفية والمهارية، الطبعة الأولى، الصادر عن مكتبة عين الشمس، القاهرة، لسنة 1998، ص6

[3]– د. محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، لسنة 2007، ص285.

[4]– د. محمد احمد الخضيرى، كيف تقرا ميزانية..؟ مدخل اقتصادي متكامل لمنظومة اتخاذ القرار في الشركات والبنوك والمنظمات المحلية والدولية، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة– مصر، السنة 1992، ص11.

[5]– د.احمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ص104.

- ✓ إن القوائم المالية يلزم إعادة تبويبها بطريقة ملائمة تسمح بإمكانية القيام بالتحليل.
- ✓ إن هناك العديد من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها عند تحليل القوائم المالية.
- ✓ انه من الجائز القيام بالتحليل على مستوى المؤسسة الواحدة خلال سلسلة زمنية، أو بين المؤسسات المتشابهة بالصناعة الواحدة.
- ✓ إن التحليل لا يقتصر على حساب المؤشرات والنسب وإنما يسعى في البحث إلى ما وراء هذه المؤشرات والنسب من مدلولات يمكن أن تفيد في عملية اتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

توصف نتائج التحليل المالي أنها من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات، والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد وعليه فان التحليل المالي يساعد في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرار للنشاطات المستقبلية للمؤسسة، فهو يهدف إلى:[1]

1. التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
2. معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.
3. تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
4. الحكم على كفاءة الإدارة.
5. تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
6. الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي ووظائفه

بما أن التحليل المالي يعتبر أداة من أدوات مراقبة التسيير، إذا سنقوم بالتعرف على أهم الأنواع والوظائف التي يستند إليها المحللين أثناء أدائهم لمهامهم.

[1]– د.مفيدة يحياوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص155.

الفرع الأول: أنواع التحليل المالي

ينقسم التحليل المالي إلى عدة أنواع وكل نوع ينقسم بدوره إلى عدة أنواع كذلك وذلك حسب الجهة القائمة بالتحليل كالآتي.

1. **الجهة القائمة بالتحليل:** تنقسم الجهة القائمة بالتحليل إلى:[1]

أ. **التحليل الداخلي:** إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة (أجهزة مختصة داخل المؤسسة) وعلى بيانات المؤسسة ولغايات معينة تطلبها المؤسسة، فهذا يعتبر تحليلا داخليا وغالبا ما يعرف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة على مختلف مستوياتها.

ب. **التحليل الخارجي:** يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة (أجهزة مختصة خارج المؤسسة)، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرف الصناعية...الخ.

2. **البعد الزمني في التحليل:** ينقسم البعد الزمني في التحليل إلى:[2]

أ. **التحليل الرأسي:** ينطوي على دراسة العلاقات الكلية بين بنود القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين وهو تحليل يتصف بالسكون والثبات ويساعد على تقييم أداء المؤسسة في تلك الفترة واكتشاف نواحي الضعف ولكنه يظل بحاجة لان يدعم بالتحليل الأفقي وباستخراج المركز النسبي.

ب. **التحليل الأفقي:** وينطوي على دراسة كل بند من بنود القائمة المالية بمرور الزمن أي تتبع حركة هذا البند زيادة أو نقصان بمرور الزمن. ويبين التغيرات التي حدثت، وكذلك يمكن القيام بهذا النوع من التحليل في حالة النسب المالية حيث يمكن مقارنة نسبة ما بمثيلاتها المعدة عن فترة زمنية أخرى مما يتيح تتبع حركة هذه النسبة عبر الزمن ويساعد على اتخاذ القرارات المناسبة ولا شك أن هذا الأسلوب ذو فائدة اكبر من مجرد الاقتصار على النسب الخاصة بفترة زمنية واحدة (أي التحليل الراسي). ويساعد التحليل الأفقي على:

– اكتشاف سلوك النسبة أو أي بند من بنود أي قائمة مالية موضوع الدراسة عبر الزمن.

---

[1]– بن طالب حمزة وغربي نجيب، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة– دراسة حالة مجمع صيدال فرع انتيبيوتيكال المدية، مذكرة ماستر في علوم المالية، جامعة يحي فارس بالمدية، لسنة 2015/2014، ص12.

[2]– د.زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، الطبعة الرابعة، دار وائل للطباعة وللنشر، سنة 1997، ص10.

– تقييم انجازات ونشاط المؤسسة في ضوء هذا السلوك ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير إلى جذورها.

ج. المركز النسبي: ويسميه البعض قياسا بالمكان ويتم ذلك عن طريق مقارنة النسب الخاصة بالمؤسسة بالنسب السائدة في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة وتؤدي هذه المقارنة إلى اكتشاف انحرافات المؤسسة عما هو سائد في الصناعة وعندها يمكن للإدارة:

– تقييم أداء المؤسسة بالنسبة لمثيلاتها.

– تقييم ربحية المؤسسة في أصولها المختلفة بالنسبة لمثيلاتها.

– اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق التوازن بينها وبين مثيلاتها في الصناعة التي تنتمي إليها وخاصة في حالة الانحراف السالب بعد اكتشاف السبب الحقيقي الذي أدى إلى الانحراف.

3. **وقت وقوع التحليل:** ينقسم التحليل المالي من حيث وقت وقوعه إلى:[1]

أ. **التحليل التاريخي:** هذا النوع من التحليل هو تقييم لنشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما خلال فترة زمنية ماضية مختارة كأن تكون لفترة ثلاث سنوات مالية أو خمس سنوات مالية مختارة...الخ.

ب. **التحليل المستقبلي:** هذا النوع من التحليل هو تقييم لنشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما خلال فترة زمنية مستقبلية كأن يكون لفترة ثلاث سنوات لاحقة أو خمس سنوات لاحقة وذلك بالاعتماد على البيانات والمعلومات التاريخية للمؤسسة.

4. **الفترة التي يغطيها التحليل:** ينقسم التحليل المالي من حيث طول الفترة الزمنية إلى:[2]

أ. **التحليل المالي قصير الأجل:** قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وانجازات المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة، كما انه يهم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

[1]– حمزة بن طالب وغربي نجيب، نفس المرجع السابق، ص13

[2]– وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان– الأردن، سنة 2004، ص30.

ب. **التحليل المالي طويل الأجل:** يركز هذا النوع من التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على رفع الفوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي والاستخدامات.

5. **المدى الذي يغطيه التحليل:** ينقسم التحليل المالي من حيث المدى الذي يغطيه إلى:[1]

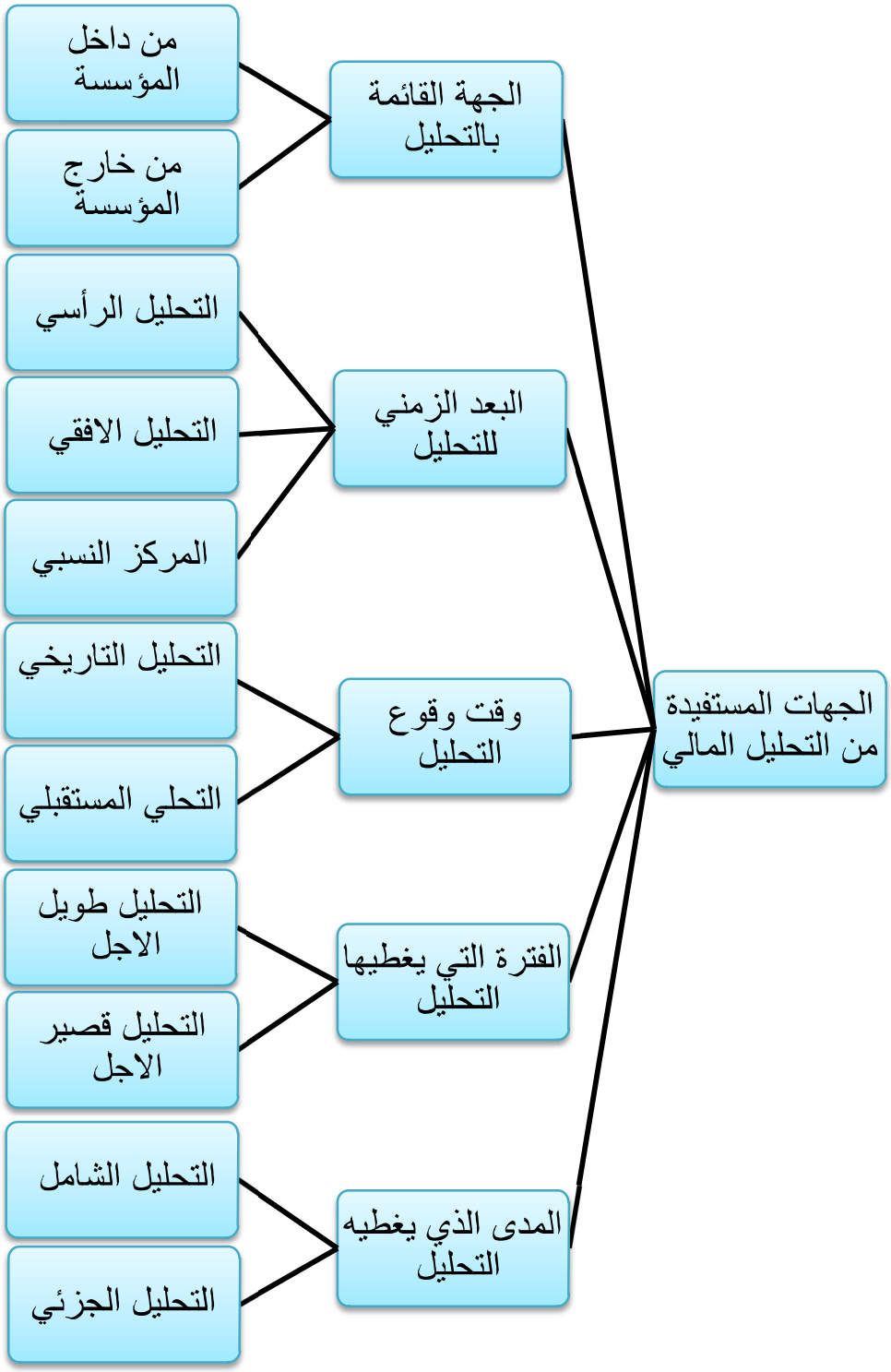
أ. **التحليل الشامل:** يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المشروع لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

ب. **التحليل الجزئي:** يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المشروع لفترة زمنية معينة أو أكثر.

كل ما سبق سنقوم بتلخيصه في شكل توضيحي كالأتي:

[1]– وليد ناجي الحيالي، نفس المرجع السابق، ص31

الشكل رقم (01-02): يبين أهم الأنواع المعتمدة في التحليل المالي



المصدر:من إعداد الطالبتين استنادا على ما سبق.

الفرع الثاني: وظائف التحليل المالي

من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي:[1]

- ✓ **توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار:** وهي توجيه متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربحية أو الفائدة، بغرض تحقيق هدفها، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار، من القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي.
- ✓ **اتخاذ قرار الاستثمار:** وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب انجازها.
- ✓ **اتخاذ قرار التمويل:** حيث تمكن مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويل أفضل.
- ✓ **اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية:** من اجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية.

من خلال ما سبق وحتى يتمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا وهو تعظيم ثروة أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف التالية:[2]

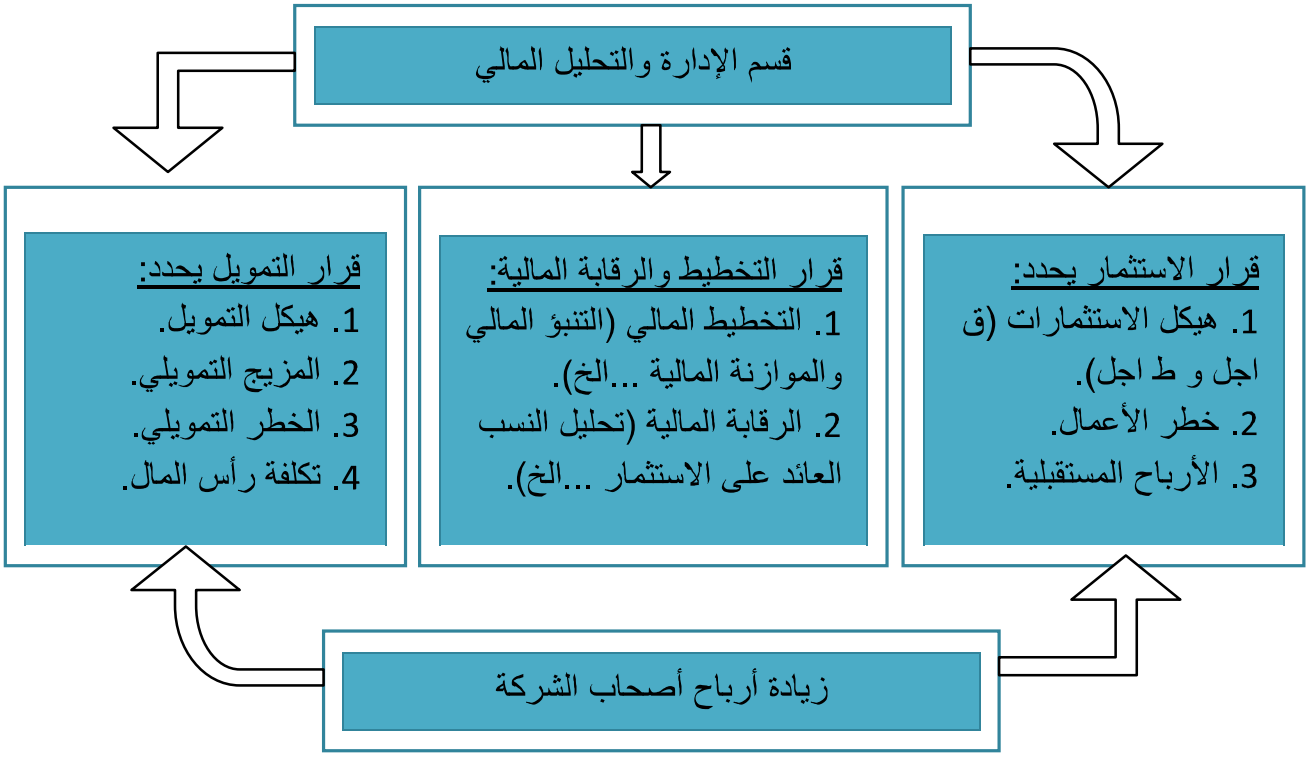
1. **التحليل والتخطيط المالي:** وذلك من خلال البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.
2. **تحديد هيكل أصول المشروع:** من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.
3. **تحديد الهيكل المالي للمشروع:** إذ يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من تمويل قصير وطويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

إضافة إلى ما سبق سيكون هناك شكل توضيحي لوظائف التحليل المالي كالتالي:

[1]– علاق فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة– دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الوادي (2011– 2012– 2013– 2014)، مذكرة ماستر في تدقيق المحاسبي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، سنة 2015/2014، ص05.

[2]– بن طالب حمزة وغربي نجيب، مرجع سبق ذكره، ص16.

الشكل رقم (02-02): يبين وظائف التحليل المالي



المصدر: خلدون إبراهيم شريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، سنة 2001، ص17.

المطلب الثالث: معايير التحليل المالي ومقوماته

حتى يكون للمعلومات المالية الناتجة عن التحليل المالي فائدة وفعالية أثناء اتخاذ أي قرار كان لابد من الاستناد إلى كل من معايير التحليل المالي ومقوماته.

الفرع الأول: معايير التحليل المالي

أن أهمية اختيار المعايير في التحليل المالي التي هي عبارة عن أرقام معينة تستخدم مقياس للحكم على مدى ملائمة نسبة أو رقم ما.

وحتى يكون للمعيار معنى ما أو يكون مقبولا، لابد من أن يتصف بالخصائص التالية:[1]

- ✓ أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه، لا أن يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة، فقد درج مثلا: على قبول نسبة التداول (1:2) وهذه النسبة لا يصعب الوصول إليها، لكنها، وفي نفس الوقت ليس من السهل تحقيقها.

[1]– مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 242.

- ✓ أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك، بعد إجراء الدراسات اللازمة.
- ✓ أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب وأن لا يحتمل أكثر من معنى.

ولمعايير التحليل المالي أربعة أنواع يمكن ذكرها هي:

1. **المعايير المطلقة "النمطية":**

وهي المعايير السائدة والمتعارف عليها في حقل التحليل المالي والتي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المنشأة ونوع الصناعة والظروف السائدة وتعتبر من أضعف أنواع المعايير المستخدمة. ومن الأمثلة عليها: المعايير المستجدة في قياس السيولة (1:2) ونسبة السيولة لا تقل عن 1.

2. **معيار الصناعة:**

يتم التوصل إلى هذا المعيار من خلال المتوسط الحسابي لنسب مجموعة من الشركات والمؤسسات بحيث:

- ✓ أن تكون الشركات موضوع الدراسة تبعا لصناعة واحدة.
- ✓ أن تكون الشركات موضوع الدراسة ذات حجم مماثل.
- ✓ أن تكون الشركات موضوع الدراسة في منطقة جغرافية واحدة.
- ✓ أن تستخدم الشركات موضوع الدراسة نفس النظم المحاسبية.

كما لهذا المعيار صعوبات في استخدامه تتمثل في:

- ✓ صعوبة تصنيف الصناعات لاختلاف أنشطتها.
- ✓ اختلاف الظروف والحجم والمستوى التكنولوجي وطرق الإنتاج لدى المؤسسات.
- ✓ اختلاف الأساليب والنظم المحاسبية بين الشركات.
- ✓ الاختلاف في الموقع الجغرافي.
- ✓ الاختلاف بمصادر التمويل فمنها من يعتمد على الاقتراض ومنها من يعتمد على أموال الملكية ومنها من يجمع بين النوعين.

3. **المعيار الاتجاهي "التاريخي":**

وهي نسبة معدلات خاصة بالشركات في الماضي وتستخدم في الحكم على مستوى الشركات في الحاضر والمستقبل بالمقارنة بين النسب والمعدلات الحالية مع النسب في الماضي. ويمكن استعماله في الحالات التالية:

- ✓ في حالة عدم توفر معايير أخرى بديلة مثل المعايير النمطية والصناعية.
- ✓ عدم وجود صناعات أخرى مشابهة من اجل المقارنة بينها.
- ✓ صعوبة التعرف على اتجاه أداء الشركة على مدى الزمن.

4. **المعيار المخطط"المستهدف"،"الوضعي":**

هو نسبة أو رقم يوضع عادة من قبل لجان متخصصة في الإدارة لاستخدامه في قياس أنشطة معينة من خلال المقارنة بين هذا المعيار المتوقع تحقيقه وبين ما تم تحقيقه فعلا وذلك خلال فترة زمنية محددة. ومن الأمثلة عليه: النسب التي يضعها البنك المركزي ويطلب من البنوك الالتزام بها مثل: نسبة القروض إلى الودائع وغيرها من النسب الأخرى.

الفرع الثاني: مقومات التحليل المالي :

للتحليل المالي ركيزتين أساسيتين تتمثلان في:[1]

- ❖ أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية والموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.
- ❖ أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل وان يستخدم أساليب التحليل التي تجمع بشكل متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة والأهداف التي يسعى إليها.

المطلب الرابع: أهمية التحليل المالي واهم الخطوات المتبعة عند تطبيقه

سنتناول في هذا المطلب كل من أهمية التحليل المالي واهم الخطوات المتبعة عند تطبيقه باعتباره مرجع أساسي عند اتخاذ أي قرار مصيري يخص المؤسسة.

[1]– د.محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، لسنة 2007 ص286.

الفرع الأول: أهمية التحليل المالي

تعاظمت أهمية التحليل المالي بمرور الأيام بسبب ظهور الأسواق المالية وتعددت وتنوعت الأدوات المالية المتداولة فيه، عموما تتمثل أهمية التحليل المالي فيما يلي:[1]

- إن التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهو أشبه بجهاز إنذار مبكر بالنسبة للمؤسسات.
- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- يعتبر التحليل المالي من خلال مؤشراته المختلفة اداة من أدوات التخطيط.
- التحليل المالي أداة محورية في عملية اتخاذ القرارات لاسيما القرارات المرتبطة بتوسع المؤسسة أو اندماجها...الخ.
- يتم الاعتماد على نتائج التحليل في ترشيد قرار المنح أو الرفض للتسهيلات الائتمانية المطلوبة.
- يساهم التحليل المالي في خدمة أطراف عديدة ويساعد بصورة مفصلة على ترشيد القرارات، سواء تلك المتعلقة بتقييم الأداء أو تصحيح الأخطاء والانحرافات أو اختيار الفرص الاستثمارية المثلى من بين مجموعة البدائل المتاحة.

الفرع الثاني: خطوات التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل وتتمثل فيما يلي:[2]

1. تحديد الغاية أو الهدف من التحليل، مثل تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، أو التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، أو تحليل إنتاجية العمل...الخ.

2. جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل، فإذا كان الهدف هو تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة عناصرها المختلفة لفترة زمنية معينة، ومن ثم تحديد الالتزامات الجارية المطلوبات المتداولة لنفس الفترة، أما إذا كان هدف التحليل

[1]– د. العيد صوفان، محاضرات في التحليل المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل، سنة 2018/2017، ص3.

[2]– د. وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، أثراء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، سنة 2009، ص16.

لأغراض تقييم الأداء النهائي للمشروع، فان البيانات تتعلق بالمصروفات والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا حاسما في أداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج أو الربحية.

3. تحديد أداة أو أسلوب التحليل المناسب التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت، وهذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي للشخص الذي يقوم بعملية التحليل، ومدى إلحاحه أو فريق التحليل بالأساليب المختلفة لعملية التحليل.

4. معالجة البيانات ذات الصلة بهدف التحليل بالاعتماد على الأدوات المستخدمة للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل.

5. تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي.

6. كتابة الاستنتاجات والتوصيات النهائية.

المبحث الثاني: طرق الاستفادة من التحليل المالي

بما أن التحليل المالي يتمتع بأهمية بالغة في نظر كافة المسيرين الماليين وكافة الأطراف المستفيدة من عملية التحليل المالي، وجب أن يكون لدينا اطلاع عن كل من مصادر التحليل المالي سواء الداخلية أو الخارجية، وأيضا الجهات المستفيدة منه من داخل وخارج المؤسسة، كما يجدر الإشارة أيضا إلى طبيعة المحلل المالي والوظائف التي يقوم بها، إضافة إلى الوثائق المستخدمة أثناء هذه العملية.

المطلب الأول: مصادر بيانات التحليل المالي

إن المحلل المالي أثناء أدائه لمهامه المتمثلة في التحليل المالي يحصل على المعلومات أو البيانات اللازمة للتحليل من نوعين من المصادر الرئيسية هي:

1. مصادر معلومات داخلية.
2. مصادر معلومات خارجية.

ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية أم وصفية[1]؛ وفيما يلي يتم الفصل بين مصادر التحليل المالي كما يلي:[2]

الفرع الأول: مصادر معلومات داخلية:

تشمل هذه المصادر ما يلي:

1. **القوائم المالية الأساسية:** وتتمثل في جداول إقفال السنة المالية حيث أن كل مؤسسة تعد عند إقفال السنة المالية وثائق الملخصات والجداول الآتية:

* الميزانية العامة.	* جدول الأموال الخاصة.
* جدول حسابات النتائج.	* جدول الديون.
*جدول حركات الأموال.	* جدول استهلاك البضائع والمواد واللوازم.

[1]– د. محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبة إدارية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة– مصر، السنة 2014، ص119.

[2]– باصور رضوان، استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة مركب انتيبيوتيكال – صيدال–المدية، مذكرة ماجستير، في علوم التسيير مالية ومحاسبة، لسنة 2009/2008، ص25.

* جدول الاستثمارات.	* جدول تفصيلي لمصاريف التسيير.
* جدول الاستهلاكات.	* جدول المبيوع وأداء الخدمات.
* جدول المؤونات.	* جدول المنتجات الأخرى.
* جدول الحسابات الدائنة.	* جدول النتائج على التنازل على الاستثمارات
* جدول الالتزامات.	* جدول المعلومات المتنوعة.

2. **تقرير محافظ الحسابات:** وما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها.

3. **تقارير مجلس الإدارة:** التي تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية.

4. الموازنات التقديرية

الفرع الثاني: مصادر المعلومات الخارجية:

حيث تساعد هذه الأخيرة المحلل المالي ليس في عملية التحليل مباشرة بل في عملية التقييم والتفسير لنتائج التحليل، والتي تشمل ما يلي:[1]

* بيانات عن حالة المؤسسة وسمعتها في الأوساط التجارية.

* البيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السمسرة.

* الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث العلمي.

* المراسلات مع العملاء والمجهزين وتأييدات أرصدة المدينون والدائنين.

* المكاتب الاستثمارية.

[1]– رضوان باصور، مرجع سبق ذكره، ص26.

المطلب الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

نظرا للأهمية البالغة التي يتميز بها التحليل المالي في الوقت الراهن جعل منه محور رئيسي يلجأ إليه العديد من الجهات للاستفادة منه.

الفرع الأول: الجهات المستفيدة من داخل المؤسسة

هم الأطراف الذين لهم علاقة مباشرة بنشاط المؤسسة ويتمثلون فيما يلي:

1. **الإدارة:** تهتم الإدارة بنتائج تحليل النمو وربحية المشروع ومدى فاعلية وكفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات واستخدام الموارد، واتجاهات الأداء للمشروع، والمشكلات على مستوى الإدارة الفرعية.[1]

إضافة إلى أن الإدارة ممثلة بالمدير المالي بحيث يمكن التوصل إلى نتائج يعتمد عليها ويوثق في سلامتها بدرجة اكبر من الفئات الأخرى ويهدف المدير المالي من قيامه بالتحليل المالي إلى:[2]

- ✓ التأكد من مدى نجاح المؤسسة في توفير السيولة؛
- ✓ التأكد من مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الربحية؛
- ✓ اكتشاف موضوع ومدى واتجاه انحراف المؤسسة عن مثيلاتها؛
- ✓ تقييم انجازات المؤسسة في مجال النشاطات البيعية والتسويقية والإنتاجية؛
- ✓ تقييم استثمارات المؤسسة في أصولها المختلفة؛
- ✓ تقييم المؤسسة بشكل عام؛
- ✓ التنبؤ بالمستقبل فيما يتعلق بالأمور المالية في المؤسسة؛
- ✓ القيام بالتخطيط المالي بما فيه إعداد الميزانيات التقديرية؛
- ✓ القيام بالرقابة المالية؛

[1]– د. دريد كامل ال شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان– الأردن، لسنة 2007، ص78.

[2]– زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص18.

2. العمال: تهتم هذه الفئة بالتحليل المالي لمعرفة مدى نجاحهم في الإسهام بتحقيق أهداف المشروع، ومعرفة مدى توفر الاستقرار الوظيفي، وتحديد المطالب الجديد في ضوء النتائج، ويعد وسيلة مناسبة لتحقيق هذه المطالبات وفق مؤشرات منطقية.[1]

الفرع الثاني: الجهات المستفيدة من خارج المؤسسة

هم كافة الأطراف الذين تربطهم علاقة بالمؤسسة ولهم مصالح معها فيما يلي:

1. المساهمون: يعبر عن المساهمين كذلك بالشركاء أو الملاك أو المستثمرين، هؤلاء تربطهم مصالح مباشرة بالمؤسسة، حيث إنهم يهتمون بنتائج التحليل المالي الذي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي أو الخارجي والربحية، والاهم من ذلك بالنسبة للمساهم هو العائد على المال المستثمر أو القيمة المضافة أو المخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلا عن المستثمر المرتقب، هذا الأخير الذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، فكل منهما (المساهم الحالي والمرتقب) يهتم بماضي المؤسسة والمواقف الحرجة التي واجهتها، والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في الأجل القصير والطويل وكذلك مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام، كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها على توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.

2. الدائنون: يقوم الدائنون بالتحليل المالي لأجل تقييم المخاطر المتوقع أن تؤثر في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، ويتم ذلك من خلال التركيز على العناصر التالية:[2]

- ✓ سيولة المؤسسة باعتبارها من أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء في المدى القصير.
- ✓ هيكل المؤسسة المالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها والتوقعات الطويلة الأجل باعتبارها أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء في المدى الطويل.
- ✓ تعرف قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح باعتبارها احد الموارد للوفاء بالديون القصيرة الأجل والطويلة الأجل معا.
- ✓ السياسات التي اتبعتها المؤسسة في الماضي لمواجهة احتياجاتها المالية.

[1]– د. دريد كامل ال شبيب، مرجع سبق ذكره، ص78.
[2]- مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص237.

- ✓ مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة.
- ✓ التدفقات ومدى انتظامها لتلبية احتياجات المؤسسة.

3. الموردون: المورد هو من يقوم بتزويد المؤسسة بالمواد الخام أو بالمكونات نصف المصنعة أو السلع التامة الصنع أو غير ذلك من المواد، وذلك لان المؤسسة تكون عادة مدينة للمورد وبالتالي فان المورد وبناءا على نتائج التحليل المالي قد يقوم بزيادة تعامله مع المؤسسة أو تخفيض هذا التعامل أو الاستمرار به كما هو عليه.[1]

4. العملاء: يهتم العميل بالبيانات والمعلومات التي تقدمها مختلف المؤسسات التي يعتمد عليها في تجهيزه، وذلك بمقارنة البيانات التي ينشرها المورد بتلك التي ينشرها المنافسون، حتى يتمكن من المفاضلة بين الشروط التي يحصل عليها مثل فترة الائتمان ومعاملة أولئك الموردين لمؤسسات أخرى وكيفية منح الشروط، كما يسمح التحليل أيضا للعميل بوضع شروط لعملائه بالشكل الذي لا يضيع مصلحته، ومن جهة أخرى يهتم العميل بمتابعة المراكز المالية لمورديه خاصة المورد الرئيسي للتأكد من ضمان استمرار وانتظام تموينه بالموارد الأولية والسلع وطرق تخفيض تكلفتها.[2]

5. بيوت الخبرة المالية: تقوم هذه الأخيرة بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة أو بناءا على طلب من إحدى الفئات المهتمة بأمر لمؤسسة سواء من داخلها أو خارجها في هذه الحالة يكون تقديم الخدمات مقابل أجور تتقاضاها وتركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشترية لتلك الخدمات.[3]

بالإضافة إلى ما سبق هناك جهات خارجية أخرى مهتمة بالتحليل المالي:[4]

6. مصلحة الضرائب: تهتم هذه المصلحة بالتحليل المالي وذلك لتحديد الضريبة بشكل صحيح، وذلك لوجود اختلاف بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية.

7. دوائر التخطيط والإحصاء: تهتم بالتحليل المالي وذلك لنشر المعلومات الإحصائية بشكل دوري.

---

[1]– بلال متريني، أهمية الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة (دراسة حالة مجمع صيدال)، مذكرة ماستر في المحاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، سنة 2018/2017، ص9.

[2]– بوطريق خوخة، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها (دراسة حالة مجمع صيدال)، مذكرة ماستر في علوم المالية، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، سنة 2013/2012، ص20.

[3]– زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص19.

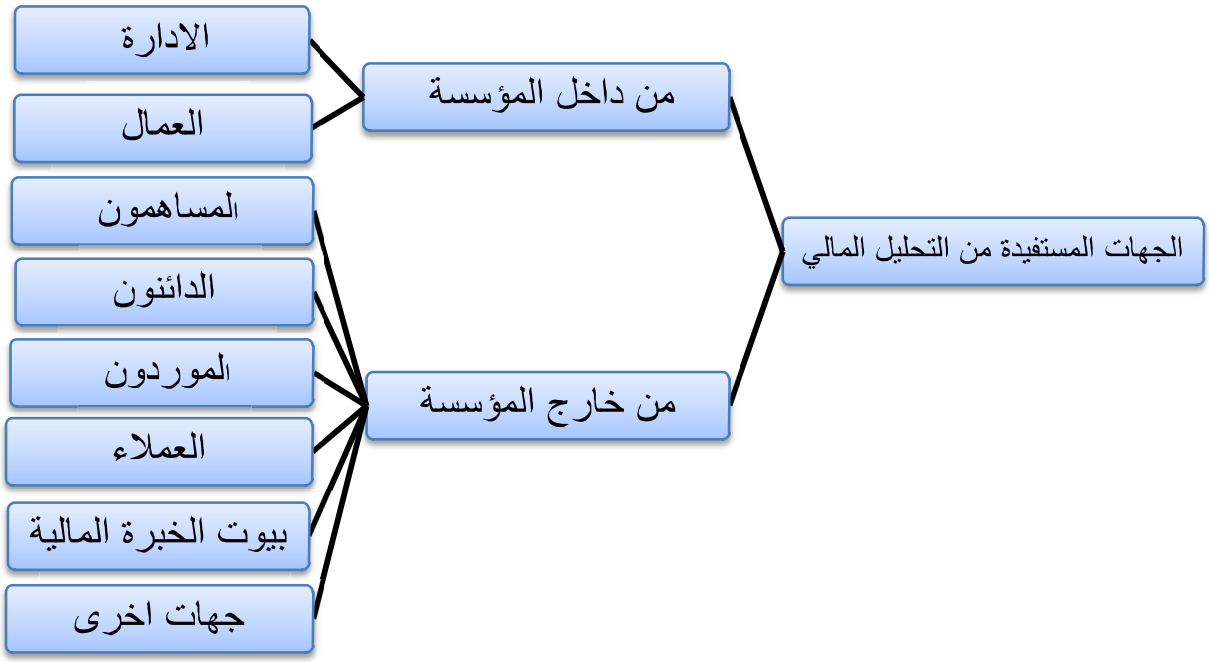
[4]– رضوان وليد عمار، أساسيات الإدارة، دار الميسر للنشر والتوزيع، القاهرة– مصر، سنة 1997، ص44.

8. **إدارة الأبحاث:** كالمعاهد والجامعات تهتم هذه الأخيرة بالتحليل المالي من اجل دراسة وتحليل الاقتصاد الوطني بشكل عام.

9. **الغرفة التجارية والصناعية:** تهتم بالتحليل المالي من اجل جمع البيانات عن المشاريع في قطاع واحد، واستخراج النسب والمؤشرات التي يمكن اعتبارها متوسطات ومعايير يتم الاعتماد عليها في التحليل.

كل هذا سنقوم بتلخيصه في شكل توضيحي كالأتي:

الشكل رقم (03-02): يبين أهم الجهات المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على ما سبق.

المطلب الثالث: طبيعة المحلل المالي والوظائف التي يقوم بها

إن الهدف الذي يسعى إليه المحلل المالي من خلال إجراء دراسة معمقة وموضوعية على المؤسسة وبشكل مفصل هو محاولة تحديد ومعرفة مواطن الضعف من اجل تصحيحها أو الامتناع عنها أو مواطن القوة من اجل تحسينها والتركيز عليها أكثر.

الفرع الأول: طبيعة المحلل المالي

تلعب قدرة وخبرة المحلل المالي أهمية كبيرة في إعداد تقارير التحليل المالية ذات الجودة المرتفعة وتقع على المحلل المالي مسؤوليات عديدة مما يتطلب الاهتمام في تكوينه تكوينا أكاديميا، وخاصة في تخصص العلوم المالية والمحاسبة والتخطيط الاقتصادي والعلوم الاقتصادية والإحصاء.[1]

على المحلل المالي عند مزاولته لنشاطه أن يقوم بمراعاة ما يلي:[2]

- ✓ الشكل القانوني للمؤسسة.
- ✓ طبيعة النشاط الذي تزاوله المؤسسة.
- ✓ إدارة المؤسسة.
- ✓ مركز المؤسسة في الصناعة أو القطاع الذي تنتمي إليه.
- ✓ خصائص الصناعة التي تنتمي لها المؤسسة.
- ✓ طبيعة الأنظمة الحكومية التي تعمل الؤسسة في ظلها.
- ✓ طبيعة السوق الذي تعمل به.
- ✓ الموقع الجغرافي الذي توجد فيه المؤسسة.

[1]– دريد كامل آل شبيب، مرجع سب ذكره، ص61.
[2]- عليان الشريف- وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص154.

الفرع الثاني: الوظائف التي يقوم بها المحلل المالي

إن المحلل المالي عند تأديته لمهامه يقوم بوظيفتين رئيسيتين هما:[1]

1. **الوظيفة الفنية:** إن وظيفة المحلل المالي تتجلى في كيفية التعامل في استخدام وتطبيق المعايير والقواعد على النحو التالي:

- كيفية احتساب النسب المالية رياضيا.
- تصنيف وتبويب البيانات والمعلومات بشكل يسمح بالربط بينها لأغراض الدراسة والمقارنة
- مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع.

2. **الوظيفة التفسيرية:** وتتمثل هذه الوظيفة بتفسير النتائج التي تم التوصل إليها بشكل دقيق غير قابلة للتأويل ووضع الحلول والتوصيات لهذه النتائج.

المطلب الرابع: الوثائق المستخدمة في التحليل المالي

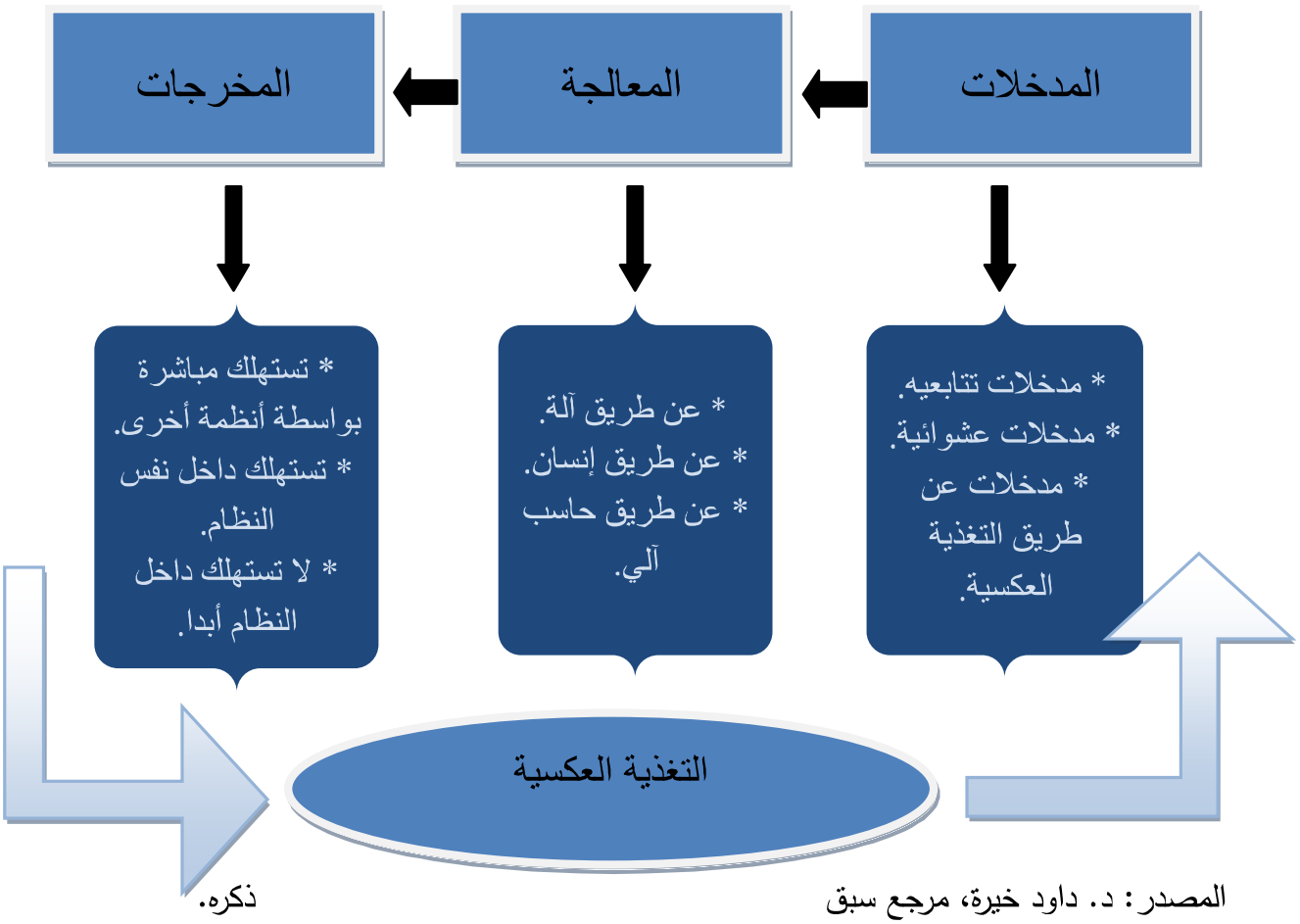
تعرف الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) بأنها عملية تتكون من ثلاث أنشطة متتالية: التحديد، التسجيل، توصيل المعلومات الاقتصادية، معبرا عنها بوحدة النقد "د.ج" والمتعلقة بالوحدات الاقتصادية "منظمات الأعمال التجارية وغير التجارية" لتقديمها إلى المستخدمين المهنيين بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويقدم المعهد الأمريكي للمحاسبين تعريفا مماثلا: بأن المحاسبة هي نشاط خدمي وظيفتها تقديم المعلومات الكمية ذات الطبيعة المالية أساسا عن مؤسسة معينة، والغرض منها أن تكون مفيدة لذوي العلاقة في اتخاذ القرارات الرشيدة؛[2]

ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا أن المحاسبة تقع على عاتقها أساسا مهمة إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية اللازمة عن الوحدات الاقتصادية بغرض استعمال تلك المعلومات من طرف مستخدميها واتخاذ قرارات اقتصادية أفضل، وفي هذا الإطار يمكن التطرق للأنشطة المحاسبية مرورا بالنظام المحاسبي المالي.

[1]- عليان الشريف- وآخرون، نفس المرجع السابق، ص153-154

[2]– د. داود خيرة، مقياس الإفصاح المحاسبي، محاضرات السنة الأولى ماستر، السداسي الثاني، لسنة 2019/2018.

الشكل رقم (04-02): يبين كيفية عمل النظام المحاسبي المالي



المصدر: د. داود خيرة، مرجع سبق ذكره.

1. المدخلات "البيانات":

تعرف بنشاط التحديد والمتمثلة في الأحداث المالية التي تؤثر في المؤسسة، التحديد والاعتراف بالأحداث المالية الواجب المحاسبة عنها، حيث أن نشاط التحديد يمثل الجزء الأول من العملية المحاسبية ويتضمن انتقاء تلك الأحداث التي تسمى بالعملية المالية والتي ينظر إليها كإثبات للنشاط الاقتصادي الذي تقوم به المؤسسة مثلا: مبيعات السلع، تقديم الخدمات، دفع الأجور...الخ. هذه كلها أمثلة لأحداث اقتصادية تخص مؤسسات معينة فيتم الاعتراف بها لإثباتها في السجلات المحاسبية للمؤسسة. أما الأحداث التي لا تخص المؤسسة يتم تجاهلها مثلا: ارتفاع أسعار البيع لدى المؤسسة المنافسة، حضر

استراد سلعة معينة...الخ، لأنها لا تؤثر على بنود قوائمها المالية، فنشاط التحديد هو عملية انتقاء العمليات المالية التي تؤثر على القوائم المالية للمؤسسة واستبعاد العمليات الأخرى غير المؤثرة.[1]

2. المعالجة "معالجة البيانات":

تعرف بنشاط القياس والتسجيل المحاسبي المتضمن لعمليات: المعالجة، تشغيل البيانات،القياس المحاسبي، تطبيق إجراءات الدورة المحاسبية، ويكون هذا النشاط بعد تحديد الأحداث الاقتصادية التي يتم قياسها بوحدة النقد "د.ج"، ويتم القياس النقدي بالتسجيل في الدفاتر المحاسبية بتقديم توثيق تاريخي مستمر للأحداث المالية التي يتم تحديدها ويجري التسجيل وفق تسلسل زمني متتالي يتضمن الأهداف المالية التي تم قياسها بدءا من السجل المحاسبي الأول "دفتر اليومية" ثم يتبع ذلك التسجيل تصنيف تلك الأحداث في مجموعات مماثلة مثل: مصروف، الرواتب،الإيجار، الإيرادات، البيع...الخ، وتلخيصها يتم بإظهار مجاميعها وأرصدتها في نهاية فترة زمنية دورية.[2]

3. المخرجات "المعلومات":

تعرف بنشاط التوصيل ويتمثل في إعداد القوائم المالية التي تخدم المستخدمين، التوصيل، الإفصاح، وهذا النشاط يكون بعد التحديد ونشاط القياس والتسجيل واللذان يعتبران نشاطين ضئيلي الأهمية ما لم يتم توصيل المعلومات المحاسبية الناتجة عنهما إلى المستخدمين والمهتمين بالمؤسسة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم وتحقيق أهدافهم. يتم توصيل الناتجة عبر إعداد وتوزيع التقارير المحاسبية ويسمى القسم الأكبر لهذه التقارير باسم التقارير المالية من جهة، وهناك عنصر هام في توصيل المعلومات إلى المستخدمين وهو مسؤولية ومقدرة المحاسب على تحليل وتفسير تلك المعلومات التي يتم التقرير عنها من جهة أخرى .

لما كان الهدف الأساسي للمحاسبة هو إعداد معلومات مالية عن المؤسسة، لذا فإن هذه المعلومات تلخص في تقارير محاسبية مصممة لمقابلة احتياجات صانعي القرارات لهذه المعلومات سواءا من داخل المؤسسة أو خارجها، في هذا الإطار إضافة للقوائم المالية السابقة ينتج عن النظام المحاسبي ما يلي:[3]

- ✓ معلومات إضافية في شكل قوائم إضافية أو ما يسمى ببيانات وتقارير إدارية موجهة إلى القائمين على إدارة المؤسسة مثلا:الكشوف الخاصة بإهتلاكات الأصول الثابتة، إجمالي المصاريف الإدارية...الخ.

[1]- د. داود خيرة، مرجع سبق ذكره.
[2]- د. داود خيرة، مرجع سبق ذكره.
[3]– د. داود خيرة، مرجع سبق ذكره.

- ✓ كما ينتج تقارير خاصة مثلا: تقارير ضريبية تقدم إلى مصلحة الضرائب، تقارير تقدم للبنوك للحصول على ائتمان أو قرض، التقارير الخاصة بالأجهزة والوكالات الحكومية المنوط بها مسؤوليات تنظيمية رقابية تتعلق بالاستثمارات وسوق رأس المال...الخ.

ويمثل تعبير التقارير المالية تعبيرا أكثر عمومية من مصطلح القوائم المالية إذ يضمن بالإضافة إلى القوائم المالية والملاحظات عليها قدرا كبير من المعلومات التي تتعلق مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بعمليات المحاسب المالية , فشركات المساهمة مثلا تقدم تقارير مرحلية نصف أو ربع سنوية، إضافة إلى تقريرها السنوي، وتتضمن التقارير معلومات مالية أخرى سواءا كانت كمية أو وصفية، وتجدر الإشارة إلى التقارير المالية أن ما تحتويه من معلومات محاسبية لا تمثل المصدر الوحيد للمعلومات المتاحة للمستخدمين الخارجيين مثلا:المجلس الماليين يقومون بتجميع معلومات أخرى غير المعلومات المحاسبية مثلا المعلومات عن الحالة الاقتصادية العامة والقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه المؤسسة المعنية.

فالتحليل يتضمن استخدام النسب المالية والأشكال والمخططات ولتوضيح الاتجاهات الحديثة للمؤسسة.

المبحث الثالث: اثر قياس القيمة العادلة على كل من القوائم المالية وجودة المعلومات المالية

إن استخدام محاسبة القيمة العادلة هو أكثر ملائمة لمعرفة الأداء المالي للمؤسسة كون أنها تعكس الوضع المالي بكل دقة وشفافية، وكل هذا ينعكس بدوره على جودة القوائم المالية، ومن خلال هذا سنتطرق إلى كل من اثر قياس القيمة العادلة على القوائم المالية الموحدة وأثرها على جودة المعلومات المالية إضافة إلى تبيان العلاقة بين القيمة العادلة والمعلومة المحاسبية والمالية.

المطلب الأول: اثر قياس القيمة العادلة على القوائم المالية

تعتبر كل من القوائم المالية والتقارير المالية منتج نهائي من منتجات المحاسبة، وكذلك وسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين منها ومستخدميها وعلى رأسهم المحلل المالي...الخ.

الفرع الأول: أثر قياس القيمة العادلة على المركز المالي "قائمة الميزانية"

الميزانية هي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة (تاريخ إعداد القائمة)، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تمييزا لها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى: حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية.

وللميزانية جانبان، الجانب الأول يعرف بالخصوم أو المطلوبات وتتدرج فيه كافة البنود الخاصة اتجاه الآخرين، والثاني يعرف بالأصول أو الموجودات وتتدرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المؤسسة والتزاما بأصول المؤسسة وحقوقها على الآخرين. ومن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية كما فرضه النظام المحاسبي المالي في عناصر محددة كحد أدنى وهي:[1]

1. **الأصول:** التي بدورها تتضمن العناصر التالية:

التثبيتات غير المادية، التثبيتات المادية، الإهتلاكات، المساهمات، الأصول المادية، المخزونات، أصول الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة، الزبائن، المدينون الآخرين والأصول الأخرى المماثلة(أعباء مثبة مسبقا)، خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

[1]– حسوني وردة، دراسة القيمة العادلة وتأثيرها على جودة التقارير المالية– دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم، مذكرة ماستر، في علوم المالية والمحاسبة، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، لسنة 2015/2014، ص ص13.14.

2. الخصوم: التي بدورها تتضمن العناصر التالية:

رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز رأس المال الصادر والاحتياطات النتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة، المرصودات للأعباء والخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقا)، خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

وتكمن أهمية الميزانية في توفير معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، ولمساهمتها في التقرير المالي يجب توفير ما يلي:

- ✓ حساب معادلات العائد، تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة، تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.
- ✓ ففي عملية تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية يساعدها في الحكم على درجة المخاطرة التي قد تتعرض لها المؤسسة.

وهنا يكمن اثر القيمة العادلة في إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ الميزانية، بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في الوحدة الاقتصادية، أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للوحدة الاقتصادية وعليه فتطبيق المؤسسة للقيمة العادلة يكون لعدة أسباب أهمها:

اتخاذ قرارات استثمارية وتجارية رشيدة متعلقة ببيع أو شراء الاستثمارات، وقرارات الاندماج التي تتم بين الوحدات أو قرارات الحيازة لوحدة ما، وتكون مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية، التخطيط لأعمال المؤسسة.

الفرع الثاني: اثر قياس القيمة العادلة على قائمة الدخل

لقد عرف النظام المحاسبي المالي حسابات النتائج على انه: "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح او الخسارة)".

المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في حسابات النتائج:

يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات و الأعباء، ولقد عرفهما النظام المحاسبي كما يلي:[1]

1. **المنتوجات:** تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم . كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة ولاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية

2. **الأعباء:** تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم . وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

وكما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج وهي:

تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية : الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال، منتجات الأنشطة العادية، المنتوجات المالية والأعباء المالية، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة، المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية، المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية، نتيجة الأنشطة العادية، العناصر غير العادية(منتجات وأعباء)، النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع، النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهم.

وهنا يتمثل اثر القيمة العادلة في أن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تتبع من:

- ✓ تساعد في التنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل.
- ✓ تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية.
- ✓ تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

الفرع الثالث: أثر القيمة العادلة على قائمة التدفقات النقدية

نظرا للقصور في القوائم المالية السابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية، فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة المعيار (95) بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية، وكذلك فعلت اللجنة FASB المالية الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع من العام 1992 والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية، والغرض الرئيسي منها هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات

[1]– حسوني وردة، مرجع سبق ذكره، ص15.

والمدفوعات النقدية، وذلك لمساعدة المستثمرين و الدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية، وتقرر هذه القائمة عما يلي:[1]

- ✓ الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة.
- ✓ لصفقاتها الاستثمارية.
- ✓ لصفقاتها التمويلية.
- ✓ صافي الزيادة أو النقصان في النقدية خلال الفترة.

وينبغي على كل مؤسسة أن تعرض تدفقاتها النقدية خلال الفترة مبوبة إلى أنشطة التشغيل والاستثمار بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمالها، حيث يوفر التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة وأرصدة النقدية وما في حكمها ، وفيما يلي تعريف لكل من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية.

أولا: الأنشطة التشغيلية:

هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية . و تنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في المقام الأول عن طريق أنشطة توليد الإيراد الرئيسي للمؤسسة، ولذلك فإنه ا تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، وتتضمن التدفقات التالية:

1. المتحصلات من بيع السلع و الخدمات، أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق القبض)، وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي.
2. المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة للعملاء وكذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين(دائنون وأوراق دفع)، وكذلك المدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب.

ثانيا: الأنشطة الاستثمارية:

وهي عبارة عن الأنشطة التي تتعلق باقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية، وتتضمن التدفقات التالية:

1. المتحصلات والمدفوعات لبيع أو حيازة الأصول المادية، غير المادية والأصول الأخرى طويلة الأجل.
2. المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن التنازل أو حيازة أسهم مؤسسات أخرى.
3. المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن القروض الممنوحة لأطراف أخرى.

[1]– حسوني وردة، مرجع سبق ذكره، ص ص16.17.18.

ثالثا: الأنشطة التمويلية:

عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة، وتتضمن التدفقات التالية:

1. المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى؛
2. المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المؤسسة؛
3. المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات والرهنات والسلفيات الأخرى قصيرة وطويلة الأجل؛ ومع مراعاة أن المعاملة الواحدة في بعض الحالات قد تتضمن تدفقات نقدية تمكن من تبويب كل منها تبويبا مختلفا، فمثلا السداد النقدي لقرض ما يتضمن كل من فائدة القرض ومبلغ القرض الأصلي، أما فائدة القرض فتبوب على أنها نشاط تشغيلي في حين يتم تبويب القرض الأصلي على أنه نشاط تمويلي.

ويبرز اثر القيمة العادلة على قائمة التدفقات النقدية في أهمية هذه الأخيرة على أنها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدام الأموال، والتي تعرضها كل من حسابات النتائج والميزانية بصورة مختصرة جدا، إذ أن تلك القائمتين تعد على أساس الاستحقاق، ولكن لا تعرض أي من القائمتين السابقتين – منفردة أو مجمعة – الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة، وتساعد كذلك المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وتوفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، كما تساهم في تقييم النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات وتمويل الاستثمارات، ومدى القدرة على تمويل النمو المتوقع للمشروع من المصادر الداخلية، وتساعد في تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الدخل و صافي التدفقات النقدية.

المطلب الثاني: علاقة محاسبة القيمة العادلة بأهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

هناك بعض الخصائص والصفات التي يجب أن تحتويها المعلومات المحاسبية لتكون مفيدة لاتخاذ القرارات، وتعرف هذه الخصائص بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي تعتبر صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، وبالتالي فإن تطبيق هذه الخصائص النوعية الأساسية و المعايير المحاسبية المناسبة يترتب عليه عادة قوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة.

الفرع الأول: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

هي تلك الخصائص التي ينبغي أن تتسم بها المعلومات المحاسبية لتكون مفيدة في اتخاذ القرارات الرشيدة والمتمثلة في الخصائص الأساسية والخصائص الثانوية :

أولا: الخصائص الأساسية: تتمثل فيما يلي:

1. **الملائمة** : وهي الخاصية الأساسية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار، ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم أن تكون مؤثرة في القرار، بحيث تساعد المعلومات الملائمة

المستخدمين لها على عمل تنبؤات، وعلى تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة. كما أنه ولكي تكون المعلومة ملائمة فإنها يجب أن تكون متوفرة لمتخذ القرار في الوقت المناسب وذلك قبل أن تنفذ قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.[1]

كما أن تطبيق معلومات القيمة العادلة بشكل أوسع في النشاط التجاري لتحديد الوضع المالي للمشروع وفي اتخاذ قرارات حول أدوات مالية، كما أنها ملائمة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي المعلومات المالية فهي تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لهذه الأدوات.

إن عدم ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في ظل التضخم إذا كانت معدة وفقا لأساس التكلفة التاريخية، ويعد هذا الأساس غير صالح ولذلك يتم التوجه إلى القيمة العادلة حيث يتم الاستعانة بطرق تتضمن تعديلاً يعكس آثار التضخم وتأخذ في الحسبان التغير في المستوى العام للأسعار.[2]

2. الموثوقية: تتسم المعلومات المحاسبية بالموثوقية عندما تخلو من الأخطاء والتحيز وعرضها بصورة صادقة، وبالتالي حتى تكون المعلومة المحاسبية تتميز بالموثوقية لابد من أن تتسم بالخصائص الثلاثة التالية:[3]

- **قابلية التحقق:** بمعنى أن تكون المعلومة المحاسبية قابلة للتحقق، فمثلا إذا قام ثلاث مراجعين قانونيين بالتحقق من المعلومات المحاسبية الواردة في قوائم معينة، وإذا استخدموا نفس أساليب القياس وانتهى كل منهم إلى نتيجة تختلف عن الآخر فعند إذن تكون هذه المعلومات غير موضوعية وغي قابلة للتحقق ويصعب الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
- **الصدق في العرض:** ويعني هذا المفهوم ضرورة وجود مطابقة بين الأرقام المحاسبية من ناحية، والأحداث التي تتجه هذه الأرقام لعرضها من ناحية أخرى، بمعنى مطابقة ما بين الأرقام والأحداث.
- **حيادية المعلومة:** وهنا أن تكون المعلومات المحاسبية محايدة، حتى يمكن الاعتماد عليها، ويعني ذلك أن لا تكون المعلومات متحيزة لصالح مجموعة من الأفراد على حساب مجموعة أخرى.

ثانيا: الخصائص الثانوية: تتمثل فيما يلي:[4]

---

[1]– د.داود خيرة، مرجع سبق ذكره.

[2]– هيبة طبيش، دور القيمة العادلة في تحقيق مصداقية قائمة المركز المالي "الميزانية " للمؤسسة– دراسة حالة ملبنة الكاهنة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2015/2014، ص ص26–27.

[3]– د.داود خيرة، مرجع سبق ذكره.

[4]– د.داود خيرة، مرجع سبق ذكره.

1. **قابلية المعلومات للمقارنة:** أن الهدف منها هو تسهيل عملية التحليل واتخاذ القرارات والتنبؤ، ويعد مبدأ قابلية المقارنة من أهم المبادئ التي يعتمد عليها التحليل المالي والرقابة بهدف تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، وذلك بمقارنة نتائج فترة زمنية معينة لمؤسستين أو أكثر مع بعضهم البعض.
2. **الثبات:** وهي أن تستعمل المؤسسة الاقتصادية المعالجة المحاسبية نفسها من فترة إلى ثانية، وعلى الحدث نفسه بحيث إذا أرادت التحول من طريقة إلى أخرى يجب أن تشير إلى ذلك في الملاحظات والجداول الملحقة.

الفرع الثاني: مدى تأثير القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

أولا: مدى تأثير القيمة العادلة على خاصيتي الملائمة والموثوقية.

إن تأثير استخدام تقديرات القيمة العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية ينتج عنها معلومات أكثر ملائمة وموثوقية، فلما تكون المعلومات ملائمة فهي تعكس معلومات تتعلق بأداء المؤسسة بالنسبة للقرارات الإدارية المتعلقة بالاحتفاظ بأصول أو التزامات وبالمثل القرارات المتعلقة باقتناء أو بيع الأصول وكذلك تحمل الديون وتسديدها، وحسب مجلس معايير المحاسبة الدولية إن خاصية الملائمة تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين لمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية و المستقبلية.

ولما تكون المعلومات تتمتع بالموثوقية هنا يتطلب تحديد الأسعار السوقية عن القيم، وقد يتطلب الدخول في تقديرات مما قد يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالموثوقية، وحتى تتحقق الموثوقية يتعين عن المعلومة الموثوقة أن تسمح بإجراء المقارنات الزمانية والمكانية بين التكاليف و العوائد أو بين النتائج الفعلية والمتوقعة للقرارات، ولقد أشارت العديد من المعايير IAS/IFRS إلى هدا العنصر باعتباره احد المبادئ المحاسبية عند اختيار القاعدة المحاسبية التي تنوي المؤسسة استخدامه.

ومع العلم أن زيادة ملائمة المعلومات من خلال القيمة العادلة يكون مصحوبا بنقص بموثوقياتها ومصداقيتها، فهو نموذج يحقق قدرا اكبر من الملائمة وقدرا اقل من الموثوقية.[1]

ثانيا: مدى تأثير القيمة العادلة على خاصيتي القابلية للفهم وقابلية للمقارنة

إن تحقق صفة قابلية الفهم للمعلومات تعتبر متطلب أساسي لواضعي المعايير المحاسبية، ليتأكدوا أن المعايير التي طوروها تعالج المواضيع الحساسة والمعقدة وتنتج تقريرا ماليا مفهوما، وان قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضا على خصائص

[1]– عائشة شراد، انعكاسات تطبيق نموذج القيمة العادلة كاساس للقياس المحاسبي على جودة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، لسنة 2015/2014، ص29.

أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات وهدا ما يفسر لنا كون أن خاصية المعلومات للفهم كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها.

بينما خاصية القابلية للمقارنة ليست نفس أهمية خاصيتي الملائمة والموثوقية غير أن توافرها في المعلومات يزيد من فائدتها وترتبط هذه الخاصية بمبدأ الاتساق أو التماثل وذلك بهدف إمكانية تحقيق المقارنة عبر الفترات المختلفة نتيجة استخدام نفس المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، وتعتبر هذه الخاصية متحققة عندما يتم استخدام نفس المعالجة المحاسبية لنفس الحدث.[1]

إذ يرى مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومؤيدي محاسبة القيمة العادلة بان التقارير المعدة وفق القيمة العادلة توفر مزيد من البيانات المالية التي تتصف بالقابلية للفهم للمستخدمين مقارنة بمحاسبة التكلفة التاريخية، حيث أنها تعكس بشكل أفضل التغيرات التي تتم في السوق.[2]

الفرع الثالث: أهمية القياس والإفصاح بالقيمة العادلة

يرى المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكية أن المعلومات وفق القيمة العادلة تكون أكثر ملائمة ومصداقية، حيث أنها تعكس بشكل أفضل الوضع المالي للمؤسسة كذلك تساعد في الإفصاح الجيد للكشوف المالية لتوفير المعلومات اللازمة لمستخدميها للقياس والإفصاح بالقيمة العادلة أهمية كبيرة نذكر منها:[3]

- إن الإفصاح على أساس القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية في قائمة المركز المالي يتسم بأنه أكثر ملائمة وموثوقية بالمقارنة مع التكلفة التاريخية.
- إن قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة ينتج معلومات أكثر ملائمة وذات قوة تغيرية أكبر مقارنة بالتكلفة التاريخية.
- أن معلومات القيمة العادلة تؤدي إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية .
- إن القياس على أساس القيمة العادلة يزيد من جودة خصائص المعلومات المحاسبية، حيث توجد علاقة بين هذه الخصائص مما يحقق منفعة من استخدام هذه المعلومات في اتخاذ قرارات مختلفة.
- جعل معلومات القوائم المالية أكثر ملائمة وفاعلية بالمقارنة مع أساس التكلفة التاريخية.
- تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمؤسسة الناشرة لبياناتها المالية.
- يساعد القياس على أساس القيمة العادلة المستثمرين في عمليات التقييم واتخاذ القرارات المناسبة.

[1]– عائشة شراد، مرجع سبق ذكره، ص33.
[2]- هشام شلغام، مرجع سبق ذكره، ص12.
[3]– عائشة شراد، مرجع سبق ذكره، ص36.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى التحليل المالي بشكل تفصيلي، حيث توصلنا إلى انه يتمتع بأهمية بالغة من طرف المؤسسة والأطراف ذات العلاقة فهو في نظرهم أشبه بجهاز إنذار مبكر قبل وقوع أي خطر يهدد استقرارهم مستقبلا، هذا لكون التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات الخام الغير واضحة ومفهومة الموجودة في القوائم المالية إلى معلومات أكثر وضوح يتم استخدامها واستغلالها بشكل امثل ومفيد تصب في صالح المؤسسة، فالتحليل المالي يضمن بشكل كبير البقاء والاستمرار للمؤسسة في السوق وتحقيق الأرباح، كل هذا سعيا من المحلل المالي في الحصول على نتائج وقرارات رشيدة أثناء أدائه لعملية التحليل وهذا بهدف أن تقوم المؤسسة بتحقيق أهدافها المسطرة سواء على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل.

كما تطرقنا أيضا في هذه الدراسة إلى اثر القيمة العادلة على كل من القوائم المالية وجودة المعلومات المالية، حيث يعتبر استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية، كما أنها أساسا أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية، كما أنها تساهم بشكل كبير في إضفاء الشفافية عالية الجودة على المعلومات المالية التي يسعى في الحصول عليها كل من يهمه ذلك.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية

لمجمع صيدال فرع انتيبيوتيكال لولاية المدية

مقدمة الفصل:

من بعد الدراسة النظرية المفصلة التي قمنا بها حول موضوع " مدى مساهمة القيمة العادلة في تأثيرها على التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، يأتي الآن الفصل الثالث الذي يعتبر ثمرة البحث على شكل إسقاط المفاهيم التي أوجدناها في الجانب النظري على مجمع صيدال فرع انتيبيوتيكال لولاية المدية والتي تمثل بدورها احد أهم المؤسسات الجزائرية بطبيعة الحال، وفي إطار السعي الدائم لتبسيط العمل المقدم كان من الضروري ترجمة كيفية تطبيق القيمة العادلة والتحليل المالي في المؤسسة.

ومن خلال ما تناولناه في الأسطر القليلة السابقة سنقوم بدراسة حول مجمع صيدال بصفة عامة وفرعه انتيبيوتيكال، بعد ذلك معرفة كيفية تطبيق القيمة العادلة والتحليل المالي لمجمع صيدال فرع انتبيوتيكال لولاية المدية لسنوات متتالية (2019.2018.2017). كل هذا سيتم التفصيل فيه في المبحثين كالتالي:

المبحث الأول:الإطار العام لمجمع صيدال فرع انتبيوتيكال لولاية المدية.

المبحث الثاني: تطبيق القيمة العادلة لمجمع صيدال فرع انتيبيوتيكال.

المبحث الأول: الإطار العام لمجمع صيدال فرع أنتيبيوتيكال لولاية المدية

يعد مجمع صيدال من أهم وأكبر المؤسسات العمومية التي يقف عليها الاقتصاد الوطني الجزائري والناشط في مجال الصناعة الصيدلانية، هيكله الواسع عبر مختلف أنحاء الوطن ومنتجاته تجاوزت السوق المحلية لتخترق السوق العالمية، كما يعتبر فرع أنتيبيوتيكال محل الدراسة احد أهم وأكبر هته الوحدات، وهو الوحدة المنتجة للمضادات الحيوية.

المطلب الأول: تقديم مجمع صيدال

لقد مر مجمع صيدال بمرحلتين حسب النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في الجزائر، ففي مرحلة الاقتصاد المخطط تحيز بوضعية الاحتكار واهتم أساسا بالجانب الكمي، أما في مرحلة إقصاد السوق، فقد تبنى مجمع صيدال عدة إستراتيجيات جديدة تهدف إلى الرفع من مستوى نوعية وجودة منتجاته والعمل على تنمية حصته السوقية.

الفرع الأول: نشأة وتطور المجمع

تتمثل البذرة الأولى لمجمع صيدال في الصيدلة المركزية الجزائرية P.C.A فبموجب القرار المؤرخ في 1963/04/10 تم تأسيس هذه الصيدلة سنة 1969، وتم المصادقة على قانونها الأساسي بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم6/77. المؤرخ في 1977/01/23 الذي أقر ضمان احتكار الدولة لاستيراد، إنتاج وتوزيع المنتجات الصيدلانية للاستعمال البشري.

في إطار مهمة الإنتاج، أنشأت وحدة الإنتاج بالحراش سنة 1971، وتم استرجاع وحدة بيوتيك BIOTIC في السنة نفسها، ثم وحدة فارمال PHARMAL سنة 1975، وفي 1982/04/27 تم تحويل الصيدلة المركزية الجزائرية إلى المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني، حيث كانت تتكون هذه الأخيرة من وحدات الإنتاج بالجزائر العاصمة.

تم تحويل مركب أنتيبيوتيك ANTIBIOTIQUE رسميا إلى مؤسسة سنة 1988 بعدما كان ملكا للشركة الوطنية للصناعات الكيميائية S.N.I.C التي عملت على إنشائه، وفي 1985/04/13 تم تغيير تسمية مؤسسة لتصبح صيدال SAIDAL ، وبعد الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر سنة 1989، أصبحت صيدال مؤسسة عمومية اقتصادية تتمتع باستقلالية في التسيير، وفي سنة1993 اكتسبت طابع ذات شركة ذات أسهم، حيث تم إجراء بعض التعديلات على طابعها القانوني[1]، وفي سنة1997 قامت

[1]- دولفية حياة وبلوناس نسيمة، عملية مراقبة الجودة على المنتجات الصيدلانية ، مذكرة ماستر، سنة 2016/2015، ص60.

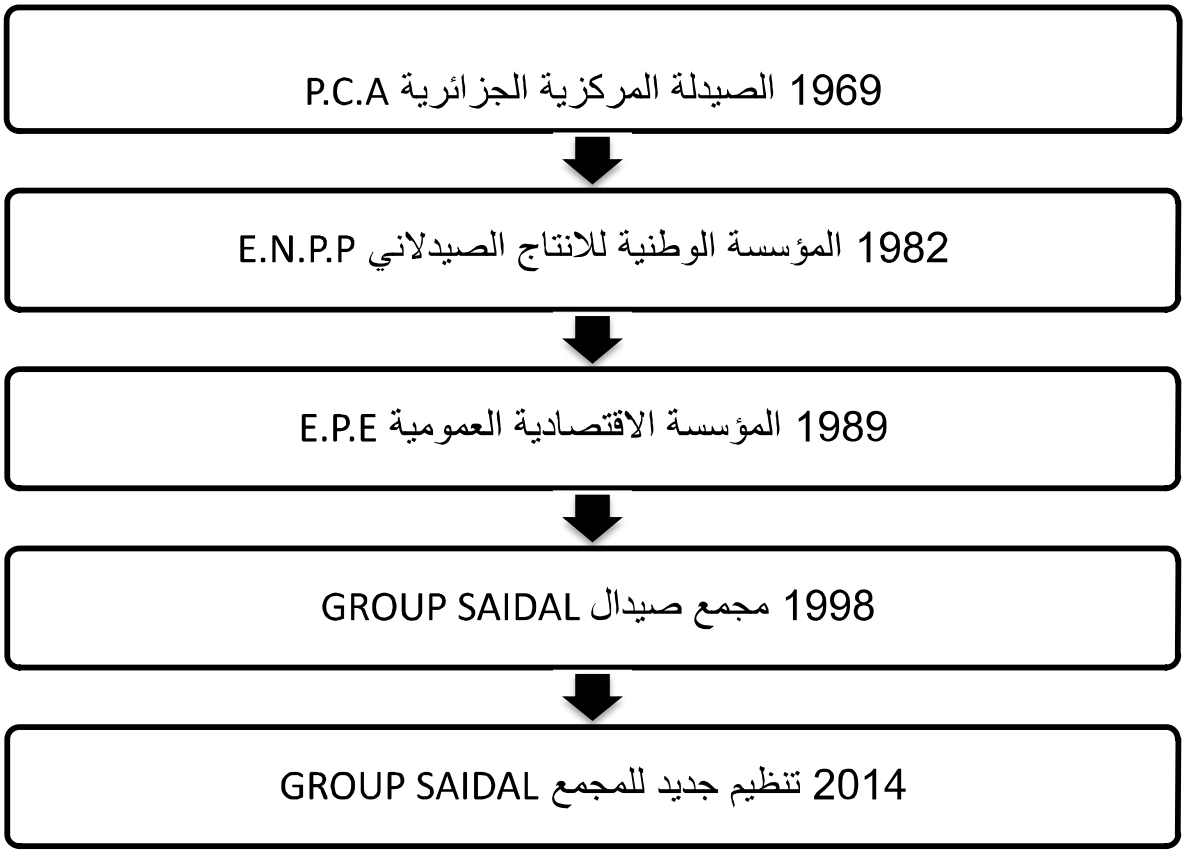
صيدال بتنفيذ خطة لإعادة هيكلتها، نتج من تحويلها في 1998/02/02 إلى مجمع صناعي يتكون من ثلاث وحدات هي فرمال، بيوتيك، أنتيبيوتيكال.

في عام 1999 دخل المجمع إلى البورصة، وقامت في 2009 برفع حصته في رأس مال صوميديال SOMEDIAL بحدود 59% لتصبح وحدة جديدة تابعة للمجمع، وخلال عام 2010 ارتفعت حصة صيدال في رأس مال تافكو TAPHCO من 38.75% إلى 44.51% ، كما اكتسبت حصة 20% في رأس مال إيبيرال IBERAL؛

وفي سنة 2011 رفعت صيدال حصتها في رأس مال IBERAL إلى حدود 60%، وفي جانفي 2014 شرع مجمع صيدال في إدماج فروعه الآتي ذكرها عن طريق الإمتاص: انتيبيوتيكال، فارمال وبيوتيك.[1]

ونوضح في الشكل الأتي مراحل نشأة مجمع صيدال:

الشكل رقم (01-03): يبين مراحل نشأة مجمع صيدال:



المصدر: من إعداد الطالبتين حسب ما تقدم في تطور المجمع

[1]:http : saidalgroup.dz/ar/note-groupe/ historique, consulté le 15.04.2020.

الفرع الثاني:تعريف المجمع وأهدافه

سنتطرق في هذا الفرع الى تعريف مجمع صيدال والأهداف إلى يسعى إلى تحقيقها.

أولا : تعريف مجمع صيدال

يعتبر مجمع صيدال مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم، رأس ماله يقدر ب: 2,500.000.000 د.ج، ويقع مقره الاجتماعي في:[1] 01 يحيى العياشي _ حسين داي _ الجزائر العاصمة، يأخذ شكل مجمع صناعي، يقوم بتطوير، إنتاج وتسويق المنتجات الصيدلانية للطب البشري والبيطري.

- ❖ العلامة التجارية له تمثل الحرف الأول من الاسم أي "ص" بالعربية، وفي نفس الوقت الحرف الأول باللغة الأجنبية "S" بالإضافة إلى شعار "علم وصحة" أي " Science et Santé".
- ❖ يشمل المجمع 10 مصانع للإنتاج بقدرة إجمالية تصل 200 مليون وحدة بيع سنويا، وهو منظم في أربعة فروع إنتاجية بيوتيك، فارمال، موقع إنتاج المدية، صوميديال، وهو مجهز أيضا بمركز للبحث والتطوير.
- ❖ ثلاث وحدات تجارية متواجدة بالوسط (العاصمة)، بالشرق (باتنة)، وبالغرب (وهران).
- ❖ مجمع صيدال شريك لعدة مخابر دولية (فايزر، صانوفي)، وهذا من خلال تأسيس شركات على شكل مشروع مشترك، ويملك المجمع أيضا مساهمات في عدة شركات (طافكو، جوراس، ايبيرال).
- ❖ تشكيلة المجمع تشمل 206 منتج دواء بمختلف أشكالها الجالونيسية (الأشكال الصلبة، العجينة، السائلة، الحقنية...) وموزعة على 20 قسم علاجي كالأمراض القلبية، أمراض السكري، الأمراض المعدية والأمراض الجلدية...الخ.

ثانيا : أهداف مجمع صيدال

بما أن الأهداف التي يسعى إليها المجمع تعزيز مكانته في السوق الجزائري والسوق الدولي عن طريق:

- ➢ توسيع قائمة المنتجات.
- ➢ تقديم أدوية منافسة في مجال الجودة والسعر.
- ➢ تكثيف المجهودات في ميدان التسويق والإعلام الطبي والميدان التجاري.
- ➢ رفع الإنتاجية.
- ➢ إقتحام السوق الخارجية.

[1]- دولفية حياة وبلوناس، مرجع سبق ذكره، ص61.

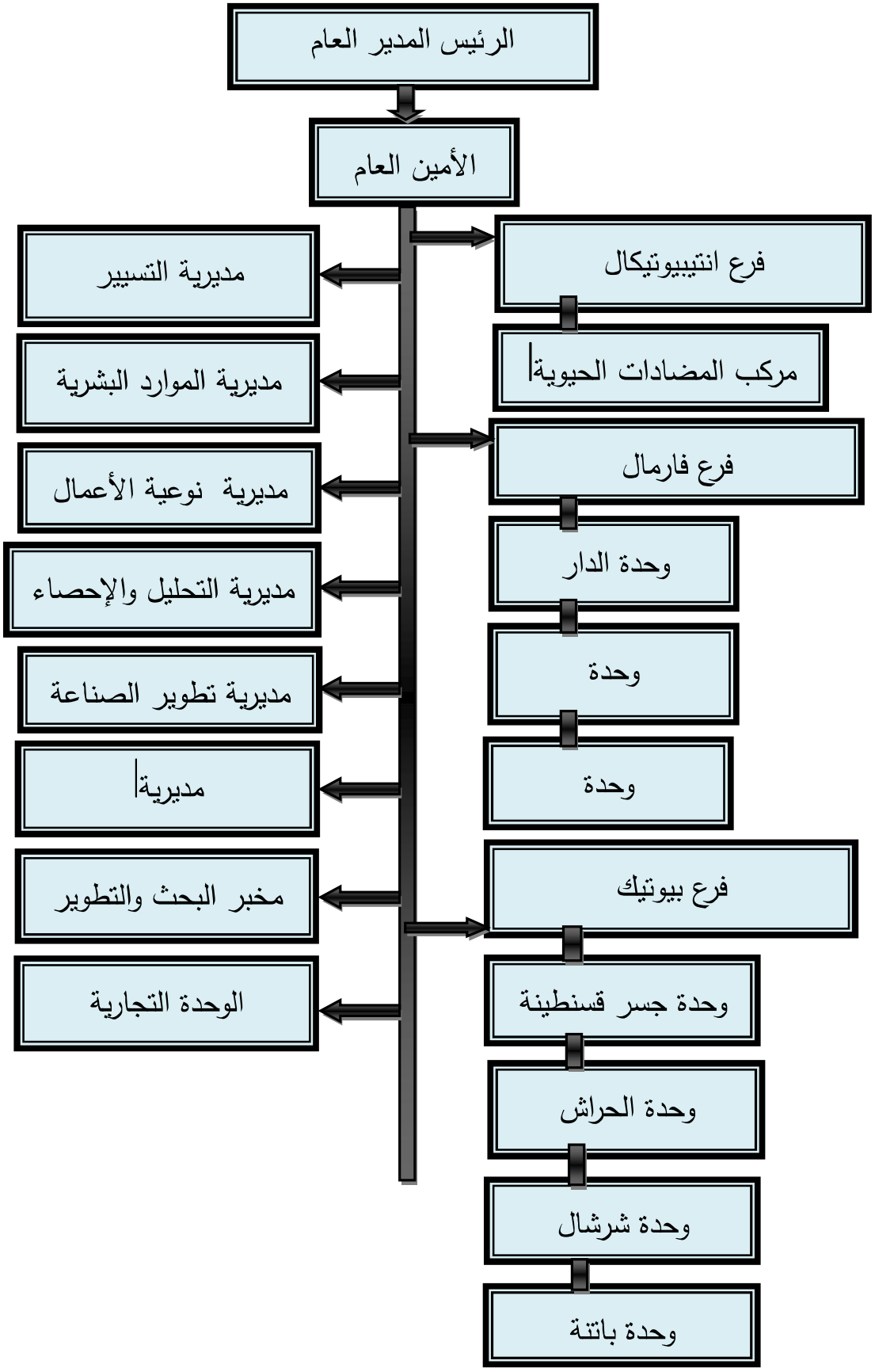
- إبرام عدة اتفاقيات في إطار الشراكة مع أكبر المخابر العالمية.
- ضمان تأطير فعال للموظفين.
- زيادة الأداء الاقتصادي للمجمع ووضعه في مستوى التنافس ذو القيمة العالية في السوق.
- تلبية 80% من الطلب الوطني على الأدوية.
- تطوير العلاقات مع الزبائن.
- توفير مناصب شغل دائمة.
- ترقية وتطوير مخابر البحث والتنشيط .

ويتمثل الهدف الإستراتيجي لمجمع صيدال في:

- تعزيز مكانته كرائد في إنتاج الأدوية الجنيسة والمساهمة بشكل فعلي في تجسيد السياسة الوطنية للداء التي وضعت من قبل السلطات العمومية.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمجمع

الشكل رقم (02-03): يوضح الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال:


الرئيس المدير العام
الأمين العام
مديرية التسيير
مديرية الموارد البشرية
مديرية نوعية الأعمال
مديرية التحليل والإحصاء
مديرية تطوير الصناعة
مديرية
مخبر البحث والتطوير
الوحدة التجارية
فرع انتيبيوتيكال
مركب المضادات الحيوية
فرع فارمال
وحدة الدار
وحدة
وحدة
فرع بيوتيك
وحدة جسر قسنطينة
وحدة الحراش
وحدة شرشال
وحدة باتنة

المصدر: خلية المعلومات بوحدة المدية.

المطلب الثاني: تقديم فرع أنتيبيوتيكال لولاية المدية

يعتبر فرع أنتيبيوتيكال أو ما يعرف بموقع إنتاج المدية من أكبر وأضخم مواقع إنتاج صيدال ومن أكبر المؤسسات الجزائرية، وقد مر بعدة مراحل حتى وصل إلى ما هو عليه الآن لتحقيق أهدافه المرجوة.

الفرع الأول : نشأة وتطور فرع انتيبيوتيكال

يمثل فرع أنتيبيوتيكال مشروعا ضخما أُسند إنجازه إلى المؤسسة الإيطالية C.T.I.P لما تملكه هذه الأخيرة من خبرة وتكنولوجيا دقيقة فيما يخص بناء المنشآت الصيدلانية، وما تتميز به من خصوصيات، وقد تم إنشاءه عبر عدة خطوات اتخذتها الدولة الجزائرية وهي كالتالي:[1]

- ✓ في 1972/06/06: تم عرض مناقصة دولية بشأن إنشاء مركب للمضادات الحيوية وقد وقع اختيار المسؤولين على مؤسسة C.T.I.P نظرا لعروضها المناسبة والمقبولة.
- ✓ في 1977/05/05: تم التوقيع على عقد الإنجاز بين الجزائر ومؤسسة سابقة الذكر.
- ✓ في 1977/06/30 : تسلمت المؤسسة الإيطالية للمشروع.
- ✓ في 1978/02/12 : باشرت المؤسسة بإنجاز الأشغال.

قدرت مدة الإنجاز ب 50 شهرا، أي ما يعادل 4 سنوات وشهرين، وقد قامت المؤسسة الإيطالية بإنجاز هذا المشروع بمشاركة بعض أهم المؤسسات الوطنية وهي:

- الشركة الوطنية للكهرباء والغاز SONAL GAZ .
- الشركة الوطنية للصناعات الكيميائية S.N.I.C .

- ✓ بعد تسليم المشروع في 1982/04/12 : تم وضعه تحت تصرف المؤسسة الوطنية للصناعات الكيميائية من أجل استغلاله في إنتاج مختلف المواد الكيميائية.
- ✓ وفي سنة 1978 : بدأ تشغيله من طرف مؤسسة صيدال، حيث خصص لإنتاج المضادات الحيوية تحت الرخصة الإيطالية .
- ✓ وفي يوم الثلاثاء 1988/10/04 : دشن المركب من طرف رئيس الجمهورية الراحل الشادلي بن جديد.

[1]– دولفية حياة وبلوناس نسيمة، مرجع سبق ذكره، ص63.

الفرع الثاني : تعريف فرع أنتيبيوتيكال والهيكل التنظيمي له

أولا: تعريف فرع أنتيبيوتيكال

يعتبر مركب المضادات الحيوية لولاية المدية أهم فروع مجمع صيدال يقع في الطريق الوطني رقم 18 الذي يربط بين المدية ودائرة الخميس.[1] ولقد تولدت فكرة إنجازه سنة 1967 نظرا لعدة أسباب منها انتشار الأمراض المعدية بنسبة عالية وارتفاع تكاليف الأدوية، فتم في 1972/06/01 عرض مناقصة دولية بشأن مشروع إنشاء مركب المضادات الحيوية، فوقع اختيار المسؤولين الجزائريين على مؤسسة C.T.I.P الإيطالية لما تملكه من خبرة وتكنولوجيا دقيقة في ما يخص المنشآت الصيدلانية، وفي 1977/05/05 تم التوقيع على عقد الإنجاز بين الجزائر ومؤسسة C.T.I.P الإيطالية، فتسلمت المشروع في 1977/06/30. وقد انطلقت الأشغال بالمركب يوم 1978/03/12 من طرف الشركة الإيطالية المكلفة البناء وذلك بمساعدة المؤسسات الوطنية التالية:

- المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز SONAL GAZ .
- المؤسسة الوطنية للصناعات الكيميائية S.N.I.C .
- مؤسسة تطوير الصناعات الكيميائية EPIC .
- إضافة إلى بعض المؤسسات الأجنبية مثل: Squip الأمريكية، ومؤسسة Sienasud ، وقد تم تدشينه من طرف الرئيس الشاذلي بن جديد وذلك في 1998/10/04 .

يقع موقع الإنتاج بولاية المدية على بعد 80 كم جنوب الجزائر العاصمة و 15كم من مركز الولاية، يتربع على مساحة قدرها 25 هكتار من بينها 19 هكتار مبنية.

يختص فرع أنتيبيوتيكال في إنتاج المضادات الحيوية البينيسيلنية، أو غير بينيسيلينية، سواءا للإنسان أو للحيوان، وهو مجهز بجميع التجهيزات اللازمة لصناعة الأدوية إبتداءا من الحيازة على المواد الأولية الفعالة إلى غاية تشكيل النوع الصيدلاني للمنتوج.

وتحصل الموقع على شهادة ISO 9002Version 1994 للجودة والنوعية مرجع 2001_2003، وهذا ما يدل على أن منتوجاتها ذو جودة عالمية وخاضع لكل المقاييس الدولية المعمول بها في هذا الميدان، وطرحت 20% من رأس مالها في البورصة، ولقد بينت إحصائيات 2018/03/13 عدد العمال الإجمالي 622 عامل ، ورقم السجل التجاري للموقع 0008/26 ب 0342357 00B 08-26: R.C.N

[1]- مقابلة شخصية مع السيد بونوة فضيل– رئيس مصلحة المالية والمحاسبة بالموقع، consulté le 2020/04/16.

رقم الجبائي : NIF000016034235782

مادة : AST : 1615151591061

وللموقع حوالي 30 سنة خبرة في مجال الإنتاج ومراقبة الأدوية مما مكنه أيضا الحصول على شهادة ثانية ISO 9001 مرجع 2005-2008. ويحتل المرتبة الأولى من بين الفروع الثلاثة للمجمع وهذا الموقع مختص في صناعة المضادات الحيوية التي تتشكل من الأنواع التالية: الفيتامينات، المهدئات النفسية، مضادات السعال، المراهم، مخفضات الحرارة والمسكنات، ضد الحساسية، ضد الالتهاب.

ثانيا : الهيكل التنظيمي لفرع انتيبيوتيكال

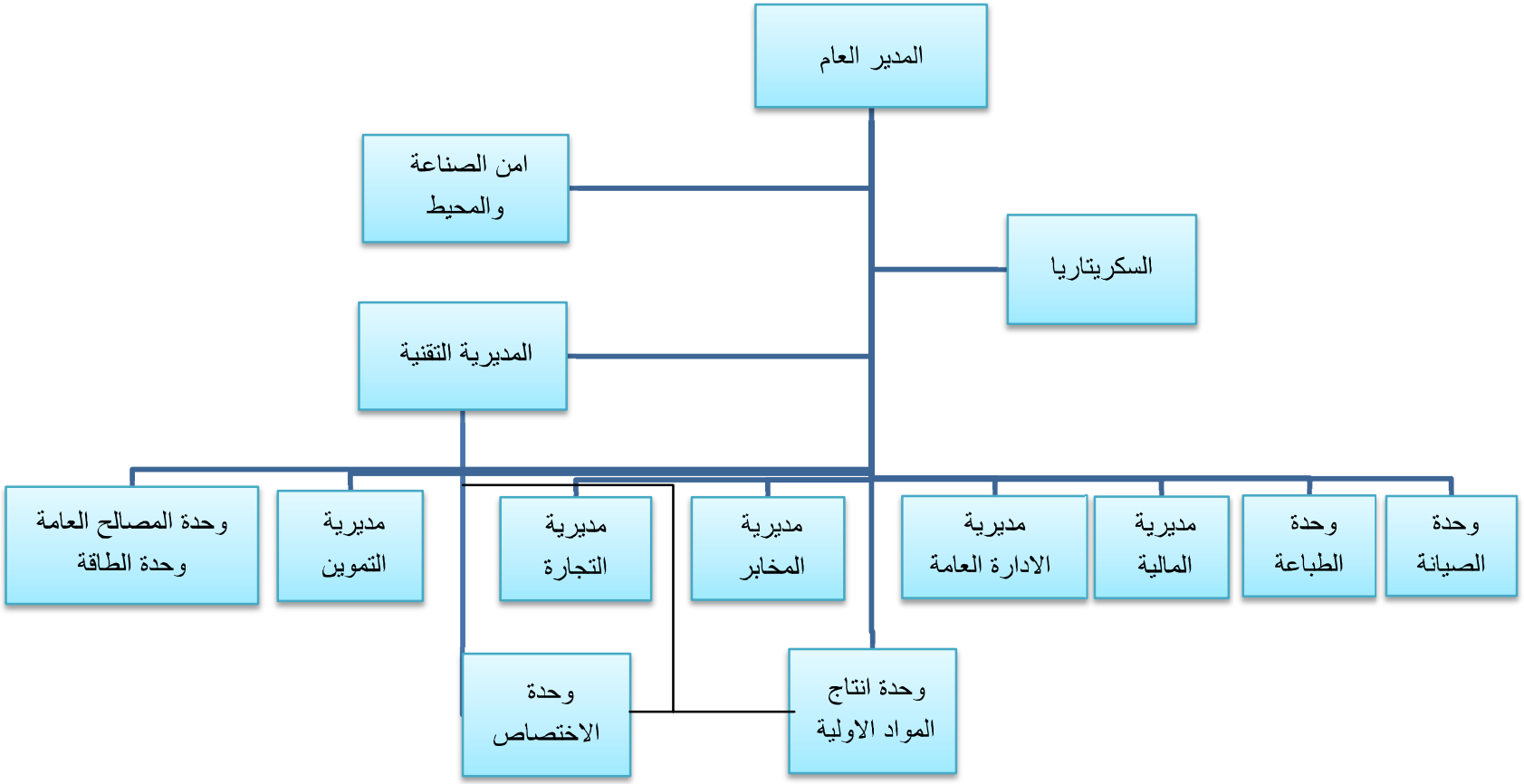
يتكون الهيكل التنظيمي لفرع انتيبيوتيكال المضادات الحيوية بالمدية من:[1]

- المديرية التقنية الصيدلانية: هذه المديرية تقوم بتسيير الموارد البشرية ومختلف وسائل المحاسبة.
- مديرية الإدارة العامة.
- مديرية التموين:هي الشريان الأساسي الذي يمون المركب.
- المديرية التجارية: هي التي تقوم بتسويق إنتاج المركب.
- مديرية المخابر: تعمل على المراقبة والتحكم في النوعية عن طريق تحليل المواد الأولية.
- مديرية المحاسبة والمالية: هي المسؤولة عن تقييم المخزونات وكذا التكفل المالي لمختلف مشتريات المركب والمحاسبة العامة للمخزونات.

إضافة إلى ما ذكر مسبقا سيكون هناك شكل توضيحي لفرع انتيبيوتيكال فيما يلي:

[1]– https:// saidalgroup.dz/ar/note-groupe/organisation consulté le 16.04.2020.

الشكل رقم (03-03): يوضح الهيكل التنظيمي لفرع انتيبيوتيكال:



المصدر: خلية التنظيم والإعلام

الفرع الثالث : إستراتيجية وأهداف فرع أنتيبيوتيكال

لكل مؤسسة أهداف خاصة بها ويطمح موقع إنتاج المدية إلى أهداف عديدة منها :[1]

أولا: الأهداف العامة: وتتمثل في:

1. **أهداف اقتصادية:** هناك عدد من الأهداف التي تدخل ضمن هذا النوع تتمثل فيما يلي:

- ✓ تحقيق الربح : إن استمرار المؤسسة في الوجود لا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق مستوى ادني من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأس مالها، وبالتالي توسيع نشاطها للصعود أمام مؤسسات أخرى، في نفس الفرع أو القطاع الاقتصادي خاصة إذا كانت في طور النمو.
- ✓ تحقيق متطلبات المجتمع: إن تحقيق المؤسسة لنتائجها يمر عبر عملية تصريف أو بيع إنتاجها المادي أو المعنوي وتغطية تكاليفها، وعند القيام بعملية البيع فهي تغطي طلبات المجتمع الموجودة به سواءا على المستوى المحلي، الوطني، الجهوي أو الدولي وتسعى لتحقيق الأرباح.
- ✓ عقلنة الإنتاج: يكون ذلك عن طريق الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجها وذلك بوضع خطط إنتاج وتوزيع جيدة و دقيقة والسهر على مراقبة تنفيذ هذه الخطط و عليه تجنب المؤسسة في الوقوع في أي نوع من المشاكل سواء اقتصادية أو مالية، فعلى المؤسسة أن تحقق أرباحا بواسطة الاستعمال الجيد والرشيد لممتلكاتها والإشراف على عمالها بشكل يسمح في نفس الوقت تلبية رغبات المجتمع.

2. **أهداف اجتماعية:** تتمثل في:

- ✓ ضمان مستوى مقبول من الأجور: يعتبر هذا الأجر حقا مضمونا قانونا، شرعا وعرفا، إذ يعبر العمال عن العنصر الحيوي والحي في المؤسسة، وغالبا ما تحدد القوانين من طرف الدولة وتضمن للعمال مستوى من الأجر يسمح له بتلبية حاجاته و الملقب بالأجر الأدنى المضمون.

- ✓ تحسين مستوى المعيشة للعمال: إن التطور التكنولوجي أدى إلى زيادة الحاجات ورغبات العمال بظهور منتجات جديدة هذا ما استدعى تحسين الإنتاج و توفير إمكانية مالية و مادية أكثر للعمال من جهة و المؤسسة من جهة أخرى توفير بعض الخدمات الاجتماعية للعمال، تعتبر الأفراد جزء

[1] – https://www.saidalgroupe.dz/ar/partenariat consulté le 16/04/2020.

إلا يتجزأ من مؤسسة وعليه فإنهم يؤثرون فيها بعدة طرق ووسائل فالعلاقات المهنية داخل المؤسسة مهنية على التماسك و التفاهم هي وسيلة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة و المحققة لأهدافها.

- ✓ إقامة أنماط استهلاكية معينة: تقوم المؤسسة الاقتصادية عادة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع: وذلك بتقديم منتوجات جديدة، أو بالتأثير على أذواقهم عن طريق الإشهار والدعاية للمنتجات مما يكسب المجتمع عادات استهلاكية جديدة.
- ✓ توفير تأمينات ومرافق للعمال: تعمل المؤسسة على توفير بعض التأمينات مثل: التامين الصحي، تامين ضد حوادث العمل وكذلك التقاعد وتخصيصها أيضا لمساكن سواءا الوظيفية أو العائلية لعمالها، إضافة للمرافق العامة مثل: تعاونيات الاستهلاك ...الخ.

3. أهداف تكنولوجية: تتمثل في:

البحث و التنمية مع تطوير المؤسسات: عملت على توفير إدارة و مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل و الطرق الإنتاجية العلمية و الترصد لهذه المبالغ تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح و هذا حسب المؤسسة الذي يتناسب طرديا معها.

4. أهداف ثقافية ورياضية: تتمثل فيما يلي:

- ✓ توفير وسائل ترفيهية وثقافية: تعمل المؤسسة على اعتياد عمالها بالاستفادة من وسائل الترفيه والثقافة من مسرح، مكتبات ورحلات، نظرا لما له من تأثير على مستوى العامل الفكري والرضى بتحسين مستواه.
- ✓ تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى: يعتبر هذا التدريب كفيلا بإعطائهم إمكانية استعمال هذه الوسائل بشكل يسمح باستغلالها استغلالا عقلانيا، ومع التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج قد يجدون العمال القدامى أنفسهم أمام آلات لا يعرفون تحريكها مما تضطر المؤسسة على إعادة تدريبهم.

المطلب الثالث: الهيئات المشرفة على التحليل المالي

إن الهيئات المشرفة على التحليل المالي في فرع انتيبيوتكال لها أهمية كبيرة نظرا للخدمات التي تقدمها في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة.

الفرع الأول: مديرية المحاسبة و المالية

تعتبر المديرية المالية و المحاسبية من أهم المديريات المتواجدة في الموقع، لديها علاقة متكاملة مع المدرية الأخرى في هذا الموقع لتحقيق أهداف المؤسسة المرجوة.

أولا: تعريف مديرية المحاسبة و المالية

تعتبر المسؤولية عن الوضعية المالية، حيث إنها تعمل على تقييم المخزونات وكذا التكفل المالي بمختلف مشتريات الموقع، بما أنها تعتبر همزة وصل بين المديريات والمصالح وتتكون هذه المديرية من دائرتين ودائرة المالية ودائرة المحاسبة.[1]

1. **دائرة المالية:** تتكون من المصالح التالية :

أ. **مصلحة الخزينة:** تضم رئيس الخزينة، أمين صندوق والمحاسب وتتمثل مهامها في:

- استقبال جميع الملفات وطلبات التسديد للقيام بالدفع.
- استقبال مختلف الأوراق التجارية لإرسالها للبنك.
- العلاقة مع البنك.
- تمويل الصناديق الفرعية لمختلف المديريات.
- وضع المخطط للخزينة.
- مراقبة المطعم.

ب. **مصلحة الموردين الأجانب:** تتكون من رئيس المصلحة و المحاسبين المكلفين بتنفيذ المهام التالية:

- استقبال ملفات الاستيراد.
- تسيير ملفات الموردين الأجانب.
- تطبيق الإجراءات.

[1]– بوعرار شمس الدين، المحاسبة التحليلية و دورها في دعم التسيير وأخذ القرار، دراسة حالة مجمع صيدال فرع أنتيبيوتيكال– بالمدية، سنة 2013/2012، ص40.

ج. **مصلحة الجباية:** تضم إطار من أجل القيام بالمهام التالية :

- جميع المعلومات الخاصة بالتصريح الشهري أو سنوي.
- الاتصال بمديرية الضرائب.
- حساب النتيجة الجبائية.
- متابعة ملفات المنازعات الجنائية.

2. **دائرة المحاسبة العامة:** تتكون من المصالح التالية :

أ. **مصلحة الاستثمارات:** تتكون هذه المصلحة من إطار للقيام بالمهام التالية:

- تسجيل العمليات المتعلقة بالاستثمارات.
- معالجة الجرد المادي.
- التكفل المالي بمختلف الاستثمارات و مشتريات الفرع.
- وضع حسابات خاصة بالاستثمارات

ب. **مصلحة المحاسبة العامة:** تتكون من رئيس المصلحة والمحاسبين للقيام بالمهام التالية

- تسجيل العمليات اليومية التي يقوم بها المركب الحسابي.
- تسجيل عمليات الخزينة.
- التسجيل المحاسبي للأجور
- حساب النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تسجيل العمليات التي تتم بين الفروع.
- تسجيل العمليات المختلفة.
- إعداد الميزانية الختامية وتقييم السنة المالية.

ج. **مصلحة المحاسبة التحليلية:** ويكمن دورها الرئيسي في تأمين التسير الحسن لنشاط الفرع و هذا من خلال المعلومات التي تتحصل عليها من الأقسام التالية: التموين، التخزين، الإنتاج، أي متابعة التدفقات السلعية و دراسة تسير كل دوائر الوحدة.

البحث عن كيفية تخفيض تكلفة المنتوجات مع الحفاظ على النوعية الجيدة، تقوم هذه المصلحة بتحليل المعلومات و دراستها، وخاصة المستمدة من مصلحة المحاسبة العامة، والهدف الذي تعمل على تحقيقه هو

التقليص من التكاليف بأكبر قدر ممكن و كشف الانحرافات وتحديد مسؤولياتها، كما أنها تساهم في تحسين تسير المراقبة وذلك من خلال إعطاء بعض الاقتراحات الخاصة بالانحرافات الحاصلة في الموقع .

د. الأرشيف: كل الأرشيف(المديرية المالية و المحاسبة): يعتبر تحت مسؤولية دائرة المحاسبة العامة.

ثانيا: أهداف المديرية

تطمح هذه المديرية إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحقيق الأهداف نذكر منها:[1]

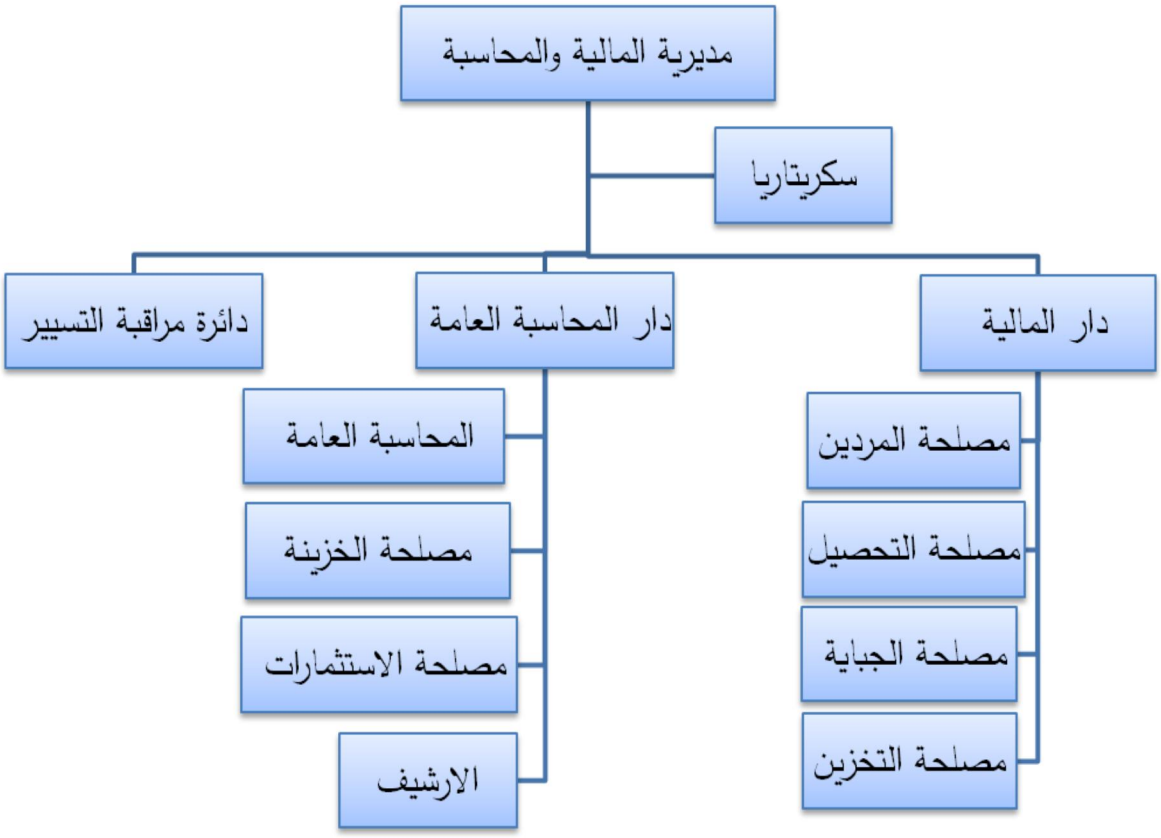
- تحديد نتيجة أعمال للمؤسسة من ربح أو خسارة عن فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.
- تحديد المركز المالي في تلك الفترة.
- توفير البيانات و المعلومات اللازمة للتخطيط و رسم السياسات للفترة أو الفترات القادمة.
- توفير بيانات والمعلومات اللازمة للأحكام الرقابية على الأموال المؤسسة والمحافظة على الممتلكات من الضياع و التلاعب و الاختلاف.
- الاحتفاظ بالتسجيلات كاملة ومنظمة ودائمة التصرفات المالية التي تقوم بها المؤسسة حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.

وكل هذا يدخل في الحفاظ على سمعة المؤسسة باعتبارها سمعة مالية تتحكم في مختلف المعاملات الخاصة مع العملاء من موردين وزبائن.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للمديرية

[1]– بوعرار شمس الدين، مرجع سابق ذكره، ص 41.

الشكل رقم (04-03): يبين الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة:



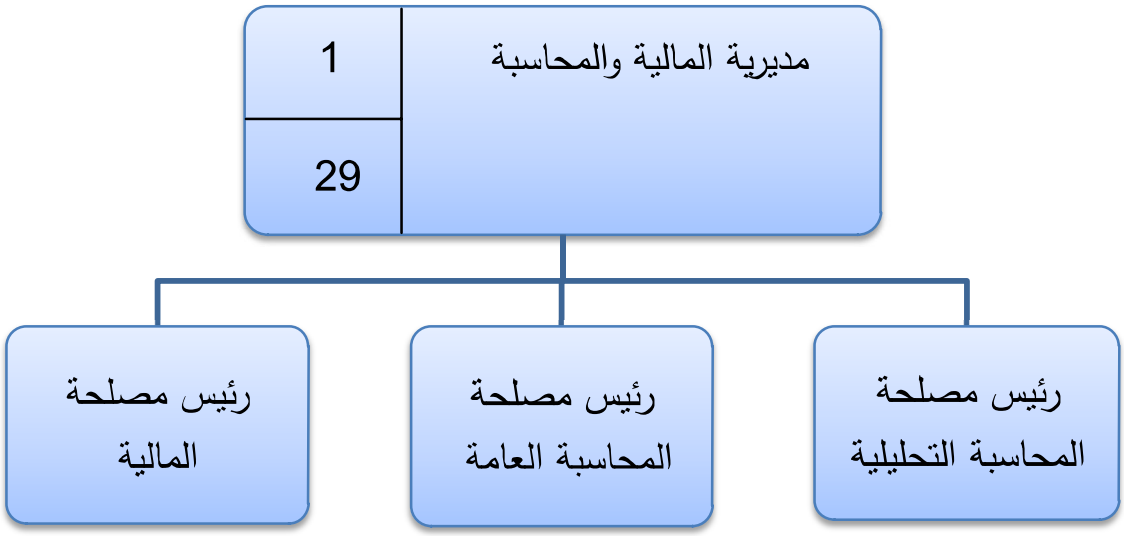
المصدر: مديرية المحاسبة والمالية

الفرع الثاني: التحليل المالي في مديرية المحاسبة والمالية

تعتبر كل من مديرية المالية والمحاسبة وخلية والمراجعة والتحليل والحوصلة الهيئتين المكلفتين بتقييم وتشخيص المؤسسة، لاسيما الحالة المالية لها[1]، وبإمكانها استغلال كل الوسائل العلمية في ذلك، حيث توجد على مستوى الفرع مديرية المالية والمحاسبة التي تقوم بمهام التسجيل الخاصة بإعداد الجداول الخاصة بالمحاسبة العامة، وعمليات التسجيل الخاصة بالمحاسبة التحليلية وإعداد الموازنات. ويمكن للشكل التالي أن يوضح الهيكل التنظيمي لها:

[1]- باصور رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 101.

الشكل رقم(05-03): يبين الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة:



المصدر: مقابلة شخصية مع السيد طهراوي محفوظ الإطار المحاسب في مديرية المالية والمحاسبة، موقع إنتاج المدية، consulté le 16/04/2020.

يمكن لمدير المالية والمحاسبة بالمؤسسة أن يقوم بتفسير وتحليل الميزانية اذ انه ملزم بإعداد ما يسمى بحصيلة التقرير المالي synthèse du rapport financier bilan مع نهاية كل سنة مالية ليقوم بعرضها أمام مجلس الإدارة، ويتمثل اجتهاد هذه الأخيرة في إعطاء قراءة مختصرة عن الميزانية كما يمكن الاستعانة بالجداول الأخرى، مع محاولة تقديم الملاحظات على الانحرافات السلبية وتثمين النتائج الايجابية.[1]

[1]- باصور رضوان، مرجع سبق ذكره، ص102.

المبحث الثاني: تطبيق القيمة العادلة لمجمع صيدال فرع أنتيبيوتيكال لولاية المدية

قصد تطبيق ما جاء من وصف في الجانب النظري سنحاول في هذا المبحث القيام بدراسة حالة مجمع صيدال فرع انتيبيوتيكال لولاية المدية باستعمال القيمة العادلة ومعالجتها في المؤسسة وذلك بالاعتماد على الأرقام التطبيقية لها، إضافة إلى التحليل الذي يتم بواسطة بعض المؤشرات والنسب المالية.

المطلب الأول: إعادة تقييم عناصر القائمة المالية باستخدام القيمة العادلة

سيتم في هذا المطلب إعادة تقييم قائمة المركز المالي باستخدام مبدأ التكلفة التاريخية المكمل ألا وهو القيمة العادلة

الفرع الأول: إعادة تقييم قائمة المركز المالي

سنقوم بعرض الميزانية المفصلة للسنوات المدروسة (2019.2018.2017) بجانبيها الأصول والخصوم.

الجدول رقم (01-03): إعادة تقييم الميزانية المالية المفصلة لسنة 2017 جانب الأصول:

العناصر	المبالغ	قبل	T	بعد
الأصول غير المتداولة				
التثبيتات غير المعنوية		748799,99		728582,39
الأراضي		125595404,00		122204328,09
المباني		11089661,92		10790241,05
التثبيتات العينية الأخرى		314421460,14		305932080,72
التثبيتات المالية الأخرى		2452500,00		2386282,50
الضرائب المؤجلة على الأصول		59380756,94		57777476,50
مجموع الأصول غير المتداولة		513688582,99	0,97	499818991,25
الأصول المتداولة				
المخزونات الجاري انجازها		1032415135,98		1004539927,31
مدينون آخرون		133625,72		130017,83
خزينة الأصول		92906366,96		90397895,05
مجموع الأصول المتداولة		1125455128,66		1095067840,19
المجموع العام للأصول		1639143711,65		1594886831,44

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (1).

❖ **ملاحظة:** معدل التضخم السنوي لسنة 2017 = 2.7 % مستخرج من الديوان الوطني للإحصاء.

* قيمة التثبيت المعدلة لسنة 2017 = قيمة التثبيت الظاهرة في الميزانية لسنة 2017 × (1 – معدل التضخم السنوي).

الجدول رقم (02-03): إعادة تقييم الميزانية المالية المفصلة لسنة 2017 جانب الخصوم:

العناصر	المبالغ	قبل	T	بعد
فارق إعادة التقييم		614898378,10		598296121,89
الربح الصافي		834791464,93		812252095,38
رؤوس الأموال بين الوحدات		-65522891,40		-63753773,33
خارج الوحدة		-298463004,49		-290404503,37
مجموع حقوق الملكية		1085703947,14		1056389940,57
الخصوم غير الجارية				
الإقتراضات والديون المالية		5335003,97		5190958,86
منتجات مسبقة الدفع		254920137,28		248037293,57
مجموع الخصوم غير الجارية		260255141,25	0,97	253228252,44
الخصوم الجارية				
موردون والحسابات المرتبطة بها		189579397,73		184460753,99
الضرائب		355,00		345,42
ديون أخرى		103530237,49		100734921,08
خزينة الخصوم		74633,04		72617,95
مجموع الخصوم الجارية		293184623,26		285268638,43
المجموع العام للخصوم		1639143711,65		1594886831,44

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم (2).

الجدول رقم (03-03): إعادة تقييم الميزانية المالية المفصلة لسنة 2018 جانب الأصول:

العناصر المبالغ	قبل	T	بعد
الأصول غير المتداولة			
التثبيتات غير المعنوية	499199,99		477734,39
الأراضي	125595404,00		120194801,63
المباني	9640035,78		9225514,24
التثبيتات العينية الأخرى	263104244,71		251790762,19
التثبيتات الجاري انجازها	146205491,55		139918655,41
التثبيتات المالية الأخرى	2482500,00		2375752,50
الضرائب المؤجلة على الأصول	53092492,97	0,96	50809515,77
مجموع الاصول غير المتداولة	600619369,00		574792736,13
الأصول المتداولة			
المخزونات الجاري انجازها	1616177311,19		1546681686,81
مدينون آخرون	157783,19		150998,51
خزينة الأصول	62709213,53		60012717,35
مجموع الأصول المتداولة	1679044307,91		1606845402,67
المجموع العام للأصول	2279663676,91		2181638138,80

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (3).

❖ **ملاحظة:** معدل التضخم السنوي لسنة 2018 = 4.3 %، مستخرج من الديوان الوطني للإحصاء.

* قيمة التثبيت المعدلة لسنة 2018 = قيمة التثبيت الظاهرة في الميزانية لسنة 2018 × (1 – معدل التضخم السنوي).

الجدول رقم (04-03): إعادة تقييم الميزانية المالية المفصلة لسنة 2018 جانب الخصوم:

العناصر المبالغ	قبل	T	بعد
فارق إعادة التقييم	614898378,10		588457747,84
الربح الصافي	1133900352,76		1085142637,59
رؤوس الأموال بين الوحدات	-239343560,56		-229051787,46
مجموع حقوق الملكية	1509455170,30		1444548597,98
الخصوم غير الجارية			
منتجات مسبقة الدفع	201674387,32		193002388,67
مجموع الخصوم غير الجارية	201674387,32		193002388,67
الخصوم الجارية		0,96	
موردون والحسابات المرتبطة بها	467416794,14		447317871,99
الضرائب	955,00		913,94
ديون أخرى	101116370,15		96768366,23
خزينة الخصوم	0,00		0,00
مجموع الخصوم الجارية	568534119,29		544087152,16
المجموع العام للخصوم	2279663676,91		2181638138,80

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (4).

الجدول رقم (05-03): إعادة تقييم الميزانية المالية المفصلة لسنة 2019 جانب الأصول:

العناصر المبالغ	قبل	T	بعد
الأصول غير المتداولة			
التثبيتات غير المعنوية			
الأراضي	125595404,00		123334686,73
المباني	6987861,11		6862079,61
التثبيتات العينية الأخرى	249244615,79		244758212,71
التثبيتات الجاري انجازها	220012868,54		216052636,91
التثبيتات المالية الأخرى	2452500,00		2408355,00
الضرائب المؤجلة على الأصول	47105223,01	0,982	46257329,00
مجموع الأصول غير المتداولة	651398472,45		639673299,95
الأصول المتداولة			
المخزونات الجاري انجازها	1616284685,88		1587191561,53
الزبائن	70174,20		68911,06
مدينون آخرون	208141,91		204395,36
خزينة الأصول	2042516,70		2005751,40
مجموع الأصول المتداولة	1618605518,69		1589470619,35
المجموع العام للأصول	2270003991,14		2229143919,30

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم (5).

❖ **ملاحظة:** معدل التضخم السنوي لسنة 2019 = 1.8%، مستخرج من الديوان الوطني للإحصاء.

* قيمة التثبيت المعدلة لسنة 2019 = قيمة التثبيت الظاهرة في الميزانية لسنة 2019 × (1 – معدل التضخم السنوي).

الجدول رقم (06-03): إعادة تقييم الميزانية المالية المفصلة لسنة 2019 جانب الخصوم:

السنوات المبالغ	قبل	T	بعد
فارق إعادة التقييم	614898378,10		603830207,29
الربح الصافي	1005261645,69		987166936,07
رؤوس الأموال بين الوحدات	202713048,53		199064213,66
مجموع حقوق الملكية	1822873072,32		1790061357,02
الخصوم غير الجارية			
منتجات مسبقة الدفع	218525303,09		214591847,63
مجموع الخصوم غير الجارية	218525303,09		214591847,63
الخصوم الجارية		0,982	
موردون والحسابات المرتبطة بها	159302533,35		156435087,75
الضرائب	2433,00		2389,21
ديون أخرى	69300649,38		68053237,69
خزينة الخصوم	0,00		0,00
مجموع الخصوم الجارية	228605615,73		224490714,65
المجموع العام للخصوم	2270003991,14		2229143919,30

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم (6).

الفرع الثاني: إعداد الميزانية المختصرة

سنقوم بعرض الميزانية المختصرة لجانب الأصول والخصوم للسنوات المدروسة (2019.2018.2017) فيما يلي:

الجدول رقم (07-03): الميزانية المختصرة للأصول المالية لسنة (2019.2018.2017):

السنوات / الأصول	2017	%	2018	%	2019	%
الأصول غير الجارية	499818991,25	31,34	574792736,13	26,35	639673299,95	28,70
الأصول الجارية	1095067840,19	68,66	1606845402,67	73,65	1589470619,35	71,30
المجموع العام للأصول	1594886831,44	100,00	2181638138,80	100,00	2229143919,30	100,00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (5.3.1).

الجدول رقم (08-03): الميزانية المختصرة للخصوم المالية الجارية لسنة (2019.2018.2017):

الخصوم السنوات	2017,00	%	2018,00	%	2019,00	%
حقوق الملكية	1056389940,57	66,24	1444548597,98	66,21	1790061357,02	80,30
الخصوم غير الجارية	253228252,44	15,88	193002388,67	8,85	214591847,63	9,63
الخصوم الجارية	285268638,43	17,89	544087152,16	24,94	224490714,65	10,07
المجموع العام للخصوم	1594886831,44	100,00	2181638138,80	100,00	2229143919,30	100,00

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجداول رقم (6.4.2).

المطلب الثاني: التحليل المالي للقائمة المالية خلال الفترة (2019.2018.2017) بعد تطبيق القيمة العادلة

سيتم في هذا المطلب الاستعانة بأساليب التحليل المالي وتطبيقها على قائمة المركز المالي

الفرع الأول: دراسة وتحليل الميزانية باستخدام المؤشرات المالية

أولا: سيتم التحليل باستخدام المؤشرات المالية للميزانيات المالية الخاصة بسنة (2019.2018.2017):

- **ملاحظة:** المؤسسة عبارة عن فرع للمؤسسة الأم لذا لم يعطى لنا رأس المال، وتم الاكتفاء ببعض المؤشرات والنسب غير المتعلقة برأس مال المؤسسة.

الجدول رقم (09-03): يوضح مؤشرات التحليل المالي:

المؤشرات السنوات	2017	2018	2019
الأصول الجارية	1095067840,19	1606845402,67	1589470619,35
الخصوم الجارية	285268638,43	544087152,16	224490714,65
رأس المال العامل الدائم (الاستغلال)	809799201,75	1062758250,51	1589470619,35
الأصول غير الجارية	499818991,25	574792736,13	639673299,95
احتياجات الدورة	1004669945,13	1546832685,32	1587464867,95
موارد الدورة	285196020,48	544087152,16	224490714,65
احتياجات رأس المال العامل	719473924,65	1002745533,16	1362974153,31
المتاحات	90397895,05	60012717,35	2005751,40
السلفات المصرفية	72617,95	0,00	0,00
مؤشر الخزينة	90325277,10	60012717,35	2005751,40

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول السابقة من (01 إلى 06).

ثانيا: تحليل المؤشرات المالية:

حيث سنقوم في هذه الحالة بتحليل كل مؤشر على حدا:

1. رأس المال العامل الدائم = الأصول الجارية – الخصوم الجارية

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى القصير، وقادرة على سداد ديونها، ففي سنة 2017 كان رأس المال العامل مرتفع وهذا ما يؤكد على أن المؤسسة تمتلك هامش أمان كبير يسمح لها بالعمل في ارتياح خلال دورته التشغيلية، وفي 2018 و2019 بقي رأس المال العامل في ارتفاع مستمر.

2. بالنسبة لاحتياجات رأس المال العامل:

بحيث يمكن حساب احتياجات رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية:

ا.ر.م.ع = (احتياجات الدورة – المتاحات) – (موارد الدورة – السلفات المصرفية).

بالنظر إلى قيمة هذا المؤشر نلاحظ انه موجب في كل السنوات (2019.2018.2017) هذا ما يدل على أن موارد الدورة غير كافية لتمويل احتياجات الدورة، وبهذا نستنتج أن فرع انتيبيوتيكال يعتمد على الخصوم المالية غير الجارية وهو يمثل نقطة ضعف ستحمل المجمع تكاليف إضافية تتمثل في فوائد وخدمات الخصوم المالية غير الجارية.

3. بالنسبة لمؤشر الخزينة = المتاحات – السلفات المصرفية

يمثل هذا المؤشر قيمة السيولة الجاهزة "المتاحة" لدى المؤسسة، ومن خلال الجدول نلاحظ أن في مؤشر الربحية للسنوات الثلاث في انخفاض مستمر، وذلك يدل على أن فرع انتيبيوتيكال يستعمل الأموال الجاهزة خلال دورته التشغيلية خاصة السنة الأخيرة (2019).

الفرع الثاني: حساب وتحليل الميزانيات باستخدام النسب المالي

أولا: سنقوم بتحليل الميزانيات باستخدام النسب المالية لسنة (2019.2018.2017).

الجدول رقم (10-03): يوضح نسب التحليل المالي لسنة (2019.2018.2017):

النسب السنوات	2017	2018	2019
نسب السيولة			
نسبة السيولة العامة	3,83872	2,95329	7,08034
نسبة السيولة المختصرة	0,31734	0,11058	0,01015
نسبة السيولة الآنية (الفورية)	0,31689	0,1103	0,00893
نسب الربحية			
النسبة الاقتصادية	0,50929	0,4974	0,44285
النسبة المالية	0,76889	0,7512	0,55147
نسب الرفع			
نسبة الرفع المالي	0,33764	0,33786	0,19697
نسبة الرفع التشغيلي	0,47314	0,3979	0,35735

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول السابقة (من 01 إلى 06).

ثانيا: تحليل النسب المالية:

بحيث سنقوم في هذه الحالة بتحليل كل نسبة على حدا:

1. بالنسبة للسيولة:

أ. نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية ÷ الخصوم الجارية.

هذه النسبة تقارن مع 1.

نلاحظ تزايد في قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، أي أنها حققت ما يسمى بالتوازن الأدنى، لان النقدية كانت اكبر من 1 في السنتين 2018.2017 ما عدى السنة الأخيرة 2019، حيث يوجد إفراط في السيولة أو تجميد للسيولة لذا على المؤسسة أن تبحث على مصادر الاستثمار قصيرة الأجل (قرارات تشغيلية: شراء مواد أولية، منح فترة للزبائن للتسديد).

ب. نسبة السيولة المختصرة = (الديون الدائنة + المتاحات) ÷ الخصوم المالية الجارية.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الديون الدائنة هي (الزبائن والحسابات الملحقة حسابات الغير الأخرى وأعباء المعاينة الأخرى).

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المؤسسة في سنتها الأولى (2017) تتمتع بنسبة 0.3 % وذلك لان نسبتها المثالية تنحصر ما بين (0.3 و0.5)، أما في سنة 2018 و2019 فلديها نسب خارج منطقة القبول، إذا فهي تعاني من مشكل استثمار الموارد المالية وبالتالي يمكن تصنيفها ضمن المؤسسات المتحفظة أي أنها تفضل الاحتفاظ بالسيولة لمواجهة التزاماتها على استثمار هذه الأموال لذلك فهي تعاني من مشكل تكلفة الفرصة البديلة.

ج. نسبة السيولة الآنية "الفورية": تهدف هذه النسبة إلى معرفة مدى قدرة السيولة المتاحة بشكل فوري على مواجهة الخصوم المالية الجارية حيث تمثل: = المتاحات ÷ الخصوم المالية الجارية

حيث نلاحظ من خلال الجدول أن نسبتها في سنة 2017 هي نسبة مثالية تقدر ب 0.3 % إذا فهي ضمن منطقة القبول والتي تنحصر بين (0.2 – 0.3). وهذا يعني أن المؤسسة لها إفراط في

السيولة فهي تفضل الاحتفاظ بالسيولة لمواجهة التزاماتها على استثمار هذه الأموال وهذا الفائض يسمى بالأموال الجامدة.

2. بالنسبة لنسب الربحية:

أ. نسبة الربحية الاقتصادية = النتيجة الصافية ÷ الأصول.

ب. نسبة الربحية المالية = النتيجة الصافية ÷ الملكية.

تهتم هذه المجموعة بتحقيق العائد المحقق (النتيجة الصافية) من وراء توظيف أصول المؤسسة (الربحية الاقتصادية) كما يمكن أن يقارن هذا العائد مع حجم الملكية (الأموال الخاصة) وتسمى بالربحية المالية، بالرجوع إلى الجدول نلاحظ أن نسبة الربحية المالية كانت اكبر من نسب الربحية الاقتصادية، وهذا يعني أن قرارات التمويل كانت أكثر رشاده من قرارات التشغيل والاستثمار (الأصول غير الجارية).

3. بالنسبة إلى نسب الرفع المالي والرفع التشغيلي:

أ. نسبة الرفع المالي = المديونية ÷ الأصول.

ب. نسبة الرفع التشغيلي = التثبيتات غير الجارية ÷ المديونية.

تهتم هذه النسب بأثر الزيادة في حجم الديون بالإضافة إلى الزيادة في حجم الأصول على الوضعية المالية للمؤسسة، ومن خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الرفع المالي خلال الثلاث سنوات (2019.2018.2017) كانت نسبه اقل مقارنة مع المجال (0.44 –0.56) هذا يعني أن فرع انتيبيوتيكال لم يعتمد على الديون، حيث ارتفعت نسبة الرفع التشغيلي لسنة 2017 بنسبة 0.47 % وهي أعلى نسبة مقارنة مع سنة 2019.2018 التي تقدر ب 0.39 و0.35 على التوالي، كما نلاحظ أن الرفع التشغيلي كان مقبولا خلال سنة 2019.2018 نسبة للمجال (0.3 – 0.46) وهذا ما كان له اثر ايجابي على سيولة الأصول. بينما الرفع المالي سوف يؤثر على الاستحقاق.

❖ **ملاحظة:** المديونية يقصد بها الخصوم غير الجارية + الخصوم الجارية.

خلاصة الفصل:

فمن خلال دراستنا لهذا الفصل، وقيامنا بتشخيص الوضعية المالية لمؤسسة صيدال فرع انتيبيوتيكال بالمدية، وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي لقوائم الميزانية المفصلة، للفترة محل الدراسة (2019.2018.2017)، تبين لنا أن المؤسسة في توازن مالي لأنها حققت خزينة صافية موجبة، وكذلك رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، كانت موجبة ومرتفعة مما دل ذلك على أن المؤسسة لا تعاني عجز في السيولة لان نسب سيولتها مقبولة.

وأما من تحليل النسب تبين لنا أن مؤسسة صيدال قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل، كما أن استقلاليتها المالية سجلت انخفاضا سنة 2019 مقارنة بسنة 2017.

وعليه تبين لنا أن الوضعية المالية للمؤسسة مقبولة من خلال مؤشرات التوازن المالي، وكذلك بعض النسب المالية، التي تبين أن المؤسسة في وضعية حسنة ومقبولة، وان نتائج النسب والمؤشرات المالية كذلك كانت في تحسن ملحوظ من سنة لأخرى، وبالتالي يمكن للمؤسسة أن تستعين بنموذج القيمة العادلة من خلال أخذها لحالة التضخم بعين الاعتبار، وتكون المؤسسة في هته الحالة مستعدة وقادرة لمواجهة المخاطر.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

لقد تزايد الاتجاه العالمي في السنوات الأخيرة نحو استخدام القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة وذلك نظرا للنتائج السلبية المترتبة على استخدام مبدأ التكلفة التاريخية، وعلى افتراض ثبات وحدة النقد تحت كل الظروف الاقتصادية، حيث لم تعد القيم التي تظهر في القوائم المالية والمبنية على أساس التكلفة التاريخية تقدم الخدمات المطلوبة للمستثمرين كونهم يحتاجون للمعلومات العادلة لترشيد قراراتهم.

ونظرا للأهمية البارزة التي تحتلها عملية القياس وفقا للقيمة العادلة، فقد ازداد الاهتمام بهذه الأخيرة في الممارسات المحاسبية خاصة بعدما أضفت صبغة الملائمة باعتبارها تعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة، لكن وبالرغم من المزايا العديدة التي تتمتع بها القيمة العادلة، إلا أنها واجهت العديد من المشاكل والتحديات أثناء تطبيقها، كما أن استخدامها قد يعود بنتائج سلبية في حال ما إذا كان تطبيقها بشكل غير سليم أو في حالة غياب النزاهة لبعض المؤسسات.

وقد استهدفت هذه الدراسة بشكل أساسي أهمية تطبيق التقييم بالقيمة العادلة وأثره على فعالية التحليل المالي، باعتبار أن القيمة العادلة لها تأثير على جودة القوائم المالية بالأخص قائمة المركز المالي، وعلى ضوء ما سبق قمنا بدراسة تطبيقية على مجمع صيدال فرع انتيبيوتيكال تهدف إلى تشخيص الوضعية المالية للفرع، هذا استنادا على مجموعة من قوائم الميزانية من اجل تطبيق القيمة العادلة وتحليلها من خلال مؤشرات ونسب التحليل المالي، مع الإشارة إلى أن المعلومات المتحصل عليها الهدف منها تحسين الوضع المالي للمؤسسة بشكل خاص والوضع الكلي بشكل عام هذا بالدرجة الأولى، وإرضاء مستخدمي القوائم المالية الذين يبحثون عن معلومات مالية أكثر ملائمة وموثوقية يمكن الاعتماد عليها بالدرجة الثانية. حيث استخلصنا العديد من النتائج التي يمكن توضيحها فيما يلي:

1. نتائج الدراسة: تنقسم إلى:

أ. نتائج الدراسة النظرية: تتمثل فيما يلي:

- كل من مبدأ التكلفة التاريخية وكذا القيمة العادلة من نماذج القياس المحاسبي، وكل منهما تمتاز بخصائص وتعاني نقائص من شأنها التأثير على عملية لقياس المحاسبي.
- التكلفة التاريخية في تاريخ الشراء هي أصلا قيمة عادلة.

- الميزانية قبل إعادة تقييمها لا تظهر فيها الأصول بقيمتها الحالية بتاريخ إعداد الميزانية، بل تظهر قيمة الأصول بتاريخ شرائها، وهنا لا تتطابق مع قيمة الأصول بتاريخ إعداد الميزانية.

- إعادة تقييم التثبيتات ضرورية للحد من الآثار السلبية للتضخم.

- عدم توفر أسواق جاهزة لكثير من الأصول، وبالتالي لجوء إدارات المؤسسات إلى التقيين الذاتي، وهو في حد ذاته يساهم في تخوف المستثمرين من القوائم المالية ، وحتى إن أرادت المؤسسات استعمالها ستستطيع استخدامها في التلاعب المتعمد.

ب. نتائج الدراسة التطبيقية: تتمثل فيما يلي:

- على الرغم من وجود إصرار وازدياد التوجه العالمي نحو استخدام محاسبة القيمة العادلة، إلا أننا نلاحظ غياب النصوص القانونية والتنظيمية التي تلزم إدارة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بالاستناد في القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة.

- لا وجود للتجانس في الأسس ما بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية ، وذلك لأن هذه الأخيرة تشير إلى أن أساس القيمة العادلة هو القاعدة ، وأن أساس التكلفة التاريخية هو الاستثناء بينما نجد أن النظام المحاسبي المالي يقر أن التكلفة التاريخية تعتمد كقاعدة و أن أساس القيمة العادلة يستخدم كبديل.

- التجربة الجزائرية لا تعتمد كثيرا عن المنهج الجديد "نموذج القيمة العادلة" نظرا لغياب الشبه التام للأسواق النشطة.

- تعتمد معايير الإبلاغ المالي عند تقديرها للقيمة العادلة على هرمية تصنيف مقاييس القيمة العادلة، في حين نجد أن النظام المحاسبي المالي لم يعتمد هرمية واضحة وبشكل صريح بل أشار فقط للطريقة الأساسية للتقييم وفق التكلفة التاريخية، وأشار أيضا النظام المحاسبي إلى أحد المقومات التي ترتكز عليها القيمة العادلة وهي السوق النشطة.

- عندما قمنا بعملية إعادة تقييم المركز المالي لاحظنا أن فرع انتيبيوتيكال يحتوي على سيولة تمكنه من تغطية التزاماته قصيرة الأجل، وهذا كان له اثر ايجابي على المؤسسة.

- عند قيامنا بتطبيق القيمة العادلة على المركز المالي تحصلنا على مؤشرات ايجابية على العموم، كما لاحظنا أنها تحقق توازنا ماليا، إضافة إلى أنها توفر معلومات تتمتع بالإفصاح التام وذات موثوقية وجودة عالية، كل هذا يتحقق بتوفر مجموعة من الشروط والتطبيق السليم للقيمة العادلة.

2. نتائج اختبار الفرضيات:

كانت نتائج اختبار الفرضيات على النحو التالي:

- **بخصوص الفرضية الأولى المتمثلة في** "القيمة العادلة هي سعر الأصل قابل للبيع بموافقة الطرفين في وقت ما، أما التحليل المالي هو عبارة عن وسيلة أو أداة تعتمدها المؤسسة لتشخيص الوضع المالي الذي هي عليه، والعلاقة التي تربطهما إيصال معلومات مفيدة لكافة المستخدمين"، تحققت هذه الفرضية من خلال ما ورد في الجانب النظري ذلك من خلال أن القيمة العادلة والتحليل المالي يساعدان في اتخاذ قرارات رشيدة وفعالة، ونشير إلى أن القيمة العادلة تؤثر على جودة ونوعية نتائج التحليل المالي.

- **بخصوص الفرضية الثانية التي مفادها** أن " يعتمد التحليل المالي على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال محاولة تفسير وفهم القوائم المالية بشكل صحيح وبالتالي اتخاذ قرارات حسب الحال الذي تقتضيه المؤسسة"، تحققت هذه الفرضية من خلال ما ورد في الجزء التطبيقي بالفعل قد ساهمت كل من النسب والمؤشرات المالية في تشخيص وضعية المجمع، حيث لاحظنا أن المجمع لا يعاني من عجز ونسب سيولته مقبولة.

- **بخصوص الفرضية الثالثة التي مفادها أن** " استخدام القيمة العادلة يحسن من الوضعية المالية لمجمع صيدال فرع انتيبيوتيكال"، تحققت هذه الفرضية من خلال ما ورد في الجانب التطبيقي حيث تم تطبيق القيمة العادلة وذلك بالاستعانة بمعادلة التضخم التي لاحظنا من خلالها ان القيمة العادلة تعطي معلومات أكثر ملائمة وموثوقية و نتائج أكثر واقعية، وبالتالي قوائم مالية أكثر مصداقية وشفافية، في الأخير الوصول إلى قرارات رشيدة أكثر فاعلية تساهم في تحسين وضعية المجمع ككل.

3. اقتراحات الدراسة:

للقيمة العادلة انعكاسات جيدة على الاقتصاد، ولكن إذا توفرت عدة أمور أهمها :

- ✓ توفر الأسواق الجاهزة والأسواق المالية الفاعلة النشطة، وبالتالي ستتمكن المؤسسات من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية، مع توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيمة العادلة.
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار أحد التدابير لأجل تطبيق القيمة العادلة ألا وهي تشجيع المؤسسات المدرجة بالبورصة وتحفيز المؤسسات غير المدرجة فيها.
- ✓ إنشاء جهاز حكومي يتولى دوريا إصدار وإعلان عن القيمة العادلة لمختلف السلع التي يتم تداولها في السوق المحلي، يوجد كذلك ضرورة الإفصاح عنها لأغراض التطبيق والإفصاح عن القيمة العادلة في القوائم المالية للحصول على درجة عالية من الموضوعية لهذه القيمة.
- ✓ العمل على ترسيخ مفهوم القيمة العادلة لدى العاملين في مجال المحاسبة، وذلك من خلال إصدار قاعدة محاسبية أو تنظيم خاص بمحاسبة القيمة العادلة لتضمنه تعريف واضح لمفهوم القيمة العادلة وطرق قياسها وبيان متطلبات الإفصاح عنها.
- ✓ ينبغي متابعة التحديثات التي تمت على المعايير الدولية المرتبطة بالقيمة العادلة خصوصا المعيار IFRS13 ، والأخذ بما يتلاءم مع بيئة العمل المحلية.
- ✓ على الجامعات والهيئات المشرفة على المهنة المحاسبية في الجزائر التوسع في عقد وتنظيم الندوات والمحاضرات المتعلقة بالموضوع للمحاسبين والمراجعين وحتى بالأطراف المستخدمة للقوائم المالية، بما فيهم أعوان الإدارة والجباية.

4. الآفاق المستقبلية للدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين لنا وجود بعض الجوانب المكملة للدراسة لازالت تحتاج إلى المزيد من التحاليل، فهذه الدراسة تحدها حدود مكانية وزمانية من ناحية، ومن ناحية أخرى اعتمدت هذه الدراسة على استعمال معدل التضخم لإمكانية تطبيق القيمة العادلة في شقها التطبيقي، كما أن الدراسة اعتمدت على بعض الأرقام والنسب المالية لتحليل النتائج، لذلك فإننا نقترح الآفاق التالية المكملة لهذه :

خاتمة عامة:

- محاولة إجراء دراسات تبحث عن مدى تأثير عوامل أخرى كالعامل السياسي والاجتماعي ...الخ على تطبيق القيمة العادلة.
- محاولة البحث عن أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في القيمة العادلة.
- محاولة القيام بدراسات تهتم بالبحث عن أهم المقومات الواجب توفرها في المؤسسات الجزائرية، بما يتوافق مع تطبيق القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية.
- دراسة أسباب تمسك المؤسسات الجزائرية بتطبيق نموذج التكلفة التاريخية مع العلم أنها غير قادرة على تلبية احتياجات المؤسسة والأطراف ذات العلاقة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. د.احمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية- الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنش والتوزيع- الأردن عمان، السنة2011.

2. د.حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2006.

3. د.دريد كامل ال شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، لسنة 2007.

4. رضوان وليد عمار، أساسيات الإدارة، دار الميسر للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، سنة 1997.

5. د.زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، الطبعة الرابعة، دار وائل للطباعة وللنشر، سنة 1997.

6. شريف عليان وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان.

7. د.شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية- الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بو داود، سنة 2008.

8. د.شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية- الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، السنة 2009.

9. د.محمد احمد الخضيرى، كيف تقرا ميزانية..؟ مدخل اقتصادي متكامل لمنظومة اتخاذ القرار في الشركات والبنوك والمنظمات المحلية والدولية، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، السنة 1992.

10. د.محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، لسنة 2007.

11. د.محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبة إدارية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، السنة 2014.

12. محمد مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع– الطبعة الأولى، سنة 2011 عمان.

13. مفيدة يحياوي وآخرون، الإدارة المالية تحليل وتقييم المؤسسات، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، لسنة 2019.

14. نبيل عبد السلام شاكر، الأساليب الحديثة في التحليل المالي وكتابة التقرير المالية مداخل تنمية القدرات المعرفية والمهارية، الطبعة الأولى، الصادر عن مكتبة عين الشمس، القاهرة، لسنة 1998.

15. د.وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان– الأردن، سنة 2004.

16. د.وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، أثراء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، سنة 2009.

3. د.يوسف جربوع– محمد سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية– الطبعة الأولى، مؤسسة العراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

المذكرات:

1. أمال مازيغي، واقع تطبيق قياس التثبيتات العينية على أساس القيمة العادلة، دراسة حالة مؤسسة البلاستيك والمطاط ENPC، مذكرة ماستر، قسم العوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، سنة 2018/2017.

2. ابتسام شيخي، سهيلة عرباوي، أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة يحي الدكتور يحي فارس– المدية، سنة 2017/2016.

3. إسماعيل سبتي، اثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة – دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول–، مذكرة دكتوراه الطور الثالث في البنوك، مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2016/2015.

4. باهية زعيم، واقع ومعوقات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية– دراسة ميدانية مع دراسة تحليلية مقارنة بين مجموعة من الدول–، مذكرة دكتوراه الطور الثالث في دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، سنة 2018/2017.

قائمة المراجع:

5. بلال متريني، أهمية الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة (دراسة حالة مجمع صيدال)، مذكرة ماستر في المحاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، سنة 2018/2017.

6. حمزة بن طالب ونجيب غربي، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة- دراسة حالة مجمع صيدال فرع انتيبيوتيكال المدية، مذكرة ماستر في علوم المالية، جامعة يحي فارس بالمدية، لسنة 2015/2014.

7. حميد سيلمي ومحجوب بو طيب، المعايير الدولية المحاسبية ، مذكرة "ليسانس قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس- المدية، سنة 2009/2008.

8. حنان بو سعيدي، اثر القيمة العادلة على إعداد القوائم المالية وفق لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي دراسة ميدانية، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، سنة 2016/2015.

9. حياة دولفية و نسيمة بلوناس، عملية مراقبة الجودة على المنتجات الصيدلانية ، مذكرة ماستر، سنة 2016/2015.

10. خوخة بوطريق، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها (دراسة حالة مجمع صيدال)، مذكرة ماستر في علوم المالية، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، سنة 2013/2012.

11. رضوان باصور، استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة مركب انتيبيوتيكال – صيدال–المدية، مذكرة ماجستير، في علوم التسيير مالية ومحاسبة، لسنة 2009/2008.

12. سيف الدين عبد النبي، مدى توافق القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة يحي فارس- المدية، سنة 2017/2016.

13. شمس الدين بوعرار، المحاسبة التحليلية و دورها في دعم التسيير وأخذ القرار، دراسة حالة مجمع صيدال فرع أنتيبيوتيكال- بالمدية، سنة 2013/2012.

13. عائشة شراد، انعكاسات تطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على جودة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، لسنة 2015/2014.

14. عفاف بن حجر، مدى ملائمة تطبيق معايير القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية –دراسة حالة–، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، سنة 2019/2018.

15. علاء بوقفة، صعوبات القياس المحاسبي الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة في ظل إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر–دراسة تحليلية استشرافية على ضوء التجارب الدولية، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، السنة 2019/2018.

16. فاطمة علاق، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة– دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الوادي (2011– 2012– 2013–2014)، مذكرة ماستر في تدقيق المحاسبي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، سنة 2015/2014.

17. فتح الدين الوزري، اثر توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية –دراسة حالة– ، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، سنة 2017/2016.

18. فلة حمدي، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة الكوابل بسكرة–، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر– بسكرة، سنة 2017/2016.

19. فهد باسل وعبد الحميد قشلان، اشر تطبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضوء الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، سنة 2011.

20. نسرين بو احمد وشيماء جغلول، إعداد قائمة المركز المالي المجمعة بالاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية– دراسة حالة مجمع سونلغاز سنة 2013، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة يحي فارس– المدية، سنة 2019/2018.

21. هاجر سمانة ونزيهة اسكندر، تكييف القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ليسانس، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس– المدية، سنة 2010/2009.

22. هشام شلغام، دراسة العوامل المؤسسية المؤثرة على تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين و المهنيين لحالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص محاسبة مالية، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، سنة 2019/2018.

23. هيبة طبيش، دور القيمة العادلة في تحقيق مصداقية قائمة المركز المالي "الميزانية " للمؤسسة– دراسة حالة ملبنة الكاهنة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2015/2014.

24. يسرى واضح الحاج، دراسة المعايير المحاسبية الدولية في ظل التوحيد، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم، سنة 2018/2017.

المجلات:

1. جمانة حنظل التميمي، أهمية القيمة العادلة في تقييم الأصول الثابتة– دراسة ميدانية في عينة من الشركات العامة العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 2، سنة 2015.

2. رجاء رشيد عبد الستار، القيمة السوقية المضافة بين جدلية مفهوم التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد الحادي عشر –العدد 37 الفصل الرابع، سنة 2016.

3. زايد عائد مردان القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني، العدد 25، الفصل الرابع، سنة 2013.

4. عادل حسان، القيمة العادلة بين النظرية والتطبيق، مجلة المرساة المصرفية العدد 21، مارس 2019.

5. د.ياسر احمد السيد محمد الجرف، اثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية– دراسة نظرية وميدانية، مجلة المحاسبة والمراجعة– AUJAA.

مطبوعات:

1. الجوزي جميلة، المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS– مطبوعة ملخصة لمعايير المحاسبة الدولية موجهة لطلبة السنة الثانية مالية ومحاسبة وطلبة الماستر محاسبة.

2. د. العيد صوفان، محاضرات في التحليل المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل، سنة 2018/2017.

3. مجموعة خبراء، اثر معايير المحاسبة الدولية على الشركات–بحوث محكمة منتقاة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة–مصر، السنة 2014.

قائمة المراجع:

مواقع انترنت:

1 . htts: //www.ias plus.com/en/standards/ias/ias40.

2.https: //www.ifrs.org.

3.https://www.ifrs.org/issued-standards/list of.standards/ias-40-investment-property.

4. http : saidalgroup.dz/ar/note-groupe/ historique, consulté le 15.04.2020.

5. https:// saidalgroup.dz/ar/note-groupe/organisation consulté le 16.04.2020.

6. https://www.saidalgroupe.dz/ar/partenariat consulté le 16/04/2020

محاضرات:

1. داود خيرة، مقياس الافصاح المحاسبي، محاضرات السنة الاولى ماستر، السداسي الثاني، لسنة 2019/2018.

مقابلات:

1. مقابلة شخصية مع السيد بونوة فضيل- رئيس مصلحة المالية والمحاسبة بالموقع، consulté le 2020/04/16.
2. مقابلة شخصية مع السيد طهراوي محفوظ الإطار المحاسب في مديرية المالية والمحاسبة، موقع إنتاج المدية، consulté le 16/04/2020.

الملاحق

الملحق رقم 01:

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

SITE DE MEDEA

DATE DE CLOTURE : 31/12/2017

N° DE COMPTES	ACTIF	31/12/2017			31/12/2016
		MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
	ACTIFS NON COURANTS				
	Écart d'acquisition (ou godwill)				
	Immobilisations incorporelles	169 868 946,76	169 120 146,77	748 799,99	1 040 954,36
	Immobilisations corporelles				
	Terrains	125 595 404,00		125 595 404,00	125 595 404,00
	Bâtiments	3 055 703 004,33	3 044 613 342,41	11 089 661,92	11 209 655,12
	Autres immobilisations corporelles	8 450 817 172,10	8 136 395 711,96	314 421 460,14	351 029 227,49
	Immobilisations en concession				
	Immobilisations en cours				6 056 088,95
	Immobilisations financières				
	Titres mis en équivalences - entreprises associées				
	Autres participations et créances rattachées				
	Autres titres immobilisés				
	Prêts et autres actifs financiers non courants	2 452 500,00	0,00	2 452 500,00	2 452 500,00
	Impôts différés actif	59 380 756,94	0,00	59 380 756,94	53 797 815,84
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS	**11 863 817 784,13**	**11 350 129 201,14**	**513 688 582,99**	**551 181 645,76**
	ACTIFS COURANTS				
	Stocks et encours	1 452 482 205,78	420 067 069,80	1 032 415 135,98	1 087 301 994,55
	Créances et emplois assimilés			-	
	Clients	347 962 441,14	347 962 441,14	-	42 715 951,42
	Autres débiteurs	133 625,72		133 625,72	105 615,39
	Impôts			-	
	Autres actif courant			-	
	Disponibilités et assimilés			-	
	Placements et autres actifs financiers courants			-	
	Trésorerie	92 906 366,96		92 906 366,96	18 290 650,45
	TOTAL ACTIFS COURANTS	**1 893 484 639,60**	**768 029 510,94**	**1 125 455 128,66**	**1 148 414 211,81**
	TOTAL GENERAL ACTIF	**13 757 302 423,73**	**12 118 158 712,08**	**1 639 143 711,65**	**1 699 595 857,57**

الملحق رقم 02:

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

SITE DE MEDEA

DATE DE CLOTURE : 31/12/2017

N° DE COMPTES	PASSIF	31/12/2017	31/12/2016
	CAPITAUX PROPRES		
	Capital émis		
	Capital non appelé		
	Primes et réserves -(réserves consolidées)		
	Ecarts de réévaluation	614 898 378,10	614 898 378,10
	Écart d'équivalence		
	Résultat Net	**834 791 464,93**	470 237 948,09
	Autres capitaux propres -report à nouveau	-65 522 891,40	-225 823 553,43
	Liaison inter unités	-298 463 004,49	285 262 288,31
	TOTAL I	**1 085 703 947,14**	**1 144 575 061,07**
	PASSIFS NON COURANTS		
	Emprunts et dettes financieres	5 335 003,97	26 675 040,05
	Impots (différés et provisionnés)		
	Autres dettes non courantes		
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	254 920 137,28	232 503 962,92
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	**260 255 141,25**	**259 179 002,97**
	PASSIFS COURANTS		
	Fournisseurs et comptes rattachés	189 579 397,73	154 366 742,98
	Impôts	355,00	3 802 006,73
	Autres dettes	103 530 237,49	137 338 058,56
	Trésorerie passif	74 633,04	334 985,26
	TOTAL PASSIF COURANT III	**293 184 623,26**	**295 841 793,53**
	TOTAL GENERAL PASSIF	**1 639 143 711,65**	**1 699 595 857,57**

0,00 0,00

الملحق رقم 03:

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION DE MEDEA
000016034235782

Date : 20/07/2020
Heure: 12:06:27
Utilisateur AIFB

B I L A N

Période 01/01/2018 au 31/12/2018

Type Edition : DEFINITIVE

A C T I F	Note	N (2018) BRUT	N (2018) AMORT. PROV.	N (2018) Net	N-1 (2017) Net
ACTIFS NON COURANTS					
ECART D'ACQUISITION (OU GOODWILL)					
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		169 868 946. 76	169 369 746.77	499 199.99	748 799.99
IMMOBILISATIONS CORPORELLES					
TERRAINS		125 595 404.00		125 595 404.00	125 595 404.00
BATIMENTS		3 057 077 454.33	3 047 437 418.55	9 640 035.78	11 089 661.92
AUTRES IMMOBILISATIONS CORPORELL		8 478 517 255.64	8 215 413 010.93	263 104 244.71	314 421 460.14
IMMOBILISATIONS EN CONCESSION					
IMMOBILISATIONS ENCOURS		146 205 491.55		146 205 491.55	
IMMOBILISATIONS FINANCIeRES					
TITRES MIS EN éQUIVALENCE - ENTREP					
AUTRES PARTICIPATIONS ET CRéANCES					
AUTRES TITRES IMMOBILISES					
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS I		2 482 500.00		2 482 500.00	2 452 500.00
IMPOTS DIFFERES ACTIF		53 092 492.97		53 092 492.97	59 380 756.94
TOTAL ACTIF NON COURAh		12 032 839 545.25	11 432 220 176.25	600 619 369.00	513 688 582.99
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		2 047 949 720.87	431 772 409.68	1 616 177 311.19	1 032 415 135.98
CRéANCES ET EMPLOIS ASSIMILéS					
CLIENTS		347 962 441 .14	347 962 441.14		
AUTRES DEBITEURS		157 783.19		157 783.19	133 625.72
IMPOTS					
AUTRES ACTIFS COURANTS					
DISPONIBILITéS ET ASSIMILéS					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINAL					
TRESORERIE		62 709 213.53		62 709 213.53	92 906 366.96
TOTAL ACTIF COURANT		2 458 779 158.73	779 734 850.82	1 679 044 307.91	1 125 455 128.66
TOTAL GENERAL ACTIF		14 491 618 703.98	12 211 955 027.07	2 279 663 676.91	1 639 143 711.65

الملحق رقم 04:

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION DE MEDEA

000016034235782

Date : 20/07/2020

Heure: 12:06:43

Utilisateur AIFB

B I L A N

Période 01/01/2018 au 31/12/2018

Type Edition : DEFINITIVE

P A S S I F	NOTE	N (2018)	N-1 (2017)
CAPITAUX PROPRES			
AUTRES FOND PROPRES			
CAPITAL éMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITANT)			
DOTATION DE L'ETAT			
CAPITAL NON APPELé			
PRIMES ET RESERVES -(RéSERVES CONSOLIDéES)			
ECARTS DE RééVALUATION		614 898 378.10	614 898 378.10
ECART D'éQUIVALENCE			
Resultat Net		1 133 900 352.76	834 791 464.93
AUTRES CAPITAUX PROPRES - REPORT A NOUVEAU			-65 522 891.40
INTER UNITES		-239 343 560.56	-298 463 004.49
TOTAL I		1 509 455 170.30	1 085 703 947.14
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES			5 335 003.97
IMPOTS (DIFFERES ET PROV ISIONNES)			
AUTRES DETTES NON COURANTES			
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVANCE		201 674 387.32	254 920 137.28
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		201 674 387.32	260 255 141.25
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHES		467 416 794.14	189 579 397.73
IMPOTS		955.00	355.00
AUTRES DETTES		101 116 370.15	103 530 237,49
TRESORERIE PASSIF			74 633.04
TOTAL PASSIFS COURANTS III		568 534 119.29	293 184 623.26
TOTAL GENERAL PASSIF		2 279 663 676.91	1 639 143 711.65

الملحق رقم 05:

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION DE MEDEA
000016034235782

Date : 20/07/2020
Heure: 12:01:39
Utilisateur A1FB

B I L A N

Période 01/01/2019 au 31/12/2019

Type Edition : DEFINITIVE

A C T I F	Note	N (2019) BRUT	N (2019) AMORT. PROV.	N (2019) Net	N-1 (2018) Net
ACTIFS NON COURANTS					
ECART D'ACQUISITION (OU GOODWILL)					
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		169 868 946.76	169 868 946.76		499 199.99
IMMOBILISATIONS CORPORELLES					
TERRAINS		125 595 404.00		125 595 404.00	125 595 404.00
BATIMENTS		3 095 736 042.52	3 088 748 181.41	6 987 861.11	9 640 035.78
AUTRES IMMOBILISATIONS CORPORELL		8 505 359 383.37	8 256 114 767.58	249 244 615.79	263 104 244.71
IMMOBILISATIONS EN CONCESSION					
IMMOBILISATIONS ENCOURS		220 012 868.54		220 012 868.54	146 205 491.55
IMMOBILISATIONS FINANCIèRES					
TITRES MIS EN éQUIVALENCE - ENTREP					
AUTRES PARTICIPATIONS ET CRéANCES					
AUTRES TITRES IMMOBILISéS					
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS I		2 452 500.00		2 452 500.00	2 482 500.00
IMPOTS DIFFERES ACTIF		47 105 223.01		47 105 223.01	53 092 492.97
TOTAL ACTIF NON COURAN		12 166 130 368.20	11 514 731 895.75	651 398 472.45	600 619 369.00
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		1 948 214 011.43	331 929 325.55	1 616 284 685.88	1 616 177 311.19
CRéANCES ET EMPLOIS ASSIMILéS					
CLIENTS		348 032 615.34	347 962 441.14	70 174.20	
AUTRES DEBITEURS		208 141.91		208 141.91	157 783.19
IMPOTS					
AUTRES ACTIFS COURANTS					
DISPONIBILITéS ET ASSIMILéS					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINAN					
TRESORERIE		2 042 516.70		2 042 516.70	62 709 213.53
TOTAL ACTIF COURANT		2 298 497 285.38	679 891 766.69	1 618 605 518.69	1 679 044 307.91
TOTAL GENERAL ACTIF		14 464 627 653.58	12 194 623 662.44	2 270 003 991.14	2 279 663 676.91

الملحق رقم 06:

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION DE MEDEA

000016034235782

Date : 20/07/2020

Heure: 12:01:51

Utilisateur A1FB

B I L A N

Période 01/01/2019 au 31/12/2019

Type Edition : DEFINITIVE

PASSIF	NOTE	N (2019)	N-1 (2018)
CAPITAUX PROPRES			
AUTRES FOND PROPRES			
CAPITAL éMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITANT)			
DOTATION DE L'ETAT			
CAPITAL NON APPELé			
PRIMES ET RESERVES -(RéSERVES CONSOLIDéES)			
ECARTS DE RééVALUATION		614 898 378.10	614 898 378.10
ECART D'éQUIVALENCE			
Resultat Net		1 005 261 645.69	1 133 900 352.76
AUTRES CAPITAUX PROPRES - REPORT A NOUVEAU			
INTER UNITES		202 713 048.53	-239 343 560.56
TOTAL I		1 822 873 072.32	1 509 455 170.30
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES			
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)			
AUTRES DETTES NON COURANTES			
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVANCE		218 525 303.09	201 674 387.32
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		218 525 303.09	201 674 387.32
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHES		159 302 533.35	467 416 794.14
IMPOTS		2 433.00	955.00
AUTRES DETTES		69 300 649.38	101 116 370.15
TRESORERIE PASSIF			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		228 605 615.73	568 534 119.29
TOTAL GENERAL PASSIF		2 270 003 991.14	2 279 663 676.91